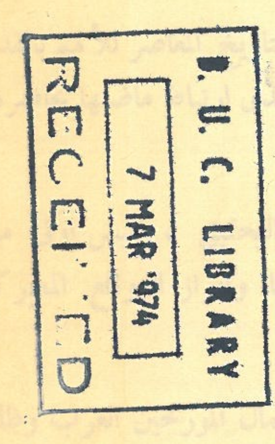
# تاريخ الاردن المعـــاصر

## عهد الامـارة

## ١٩٢١ - ١٩٤٦

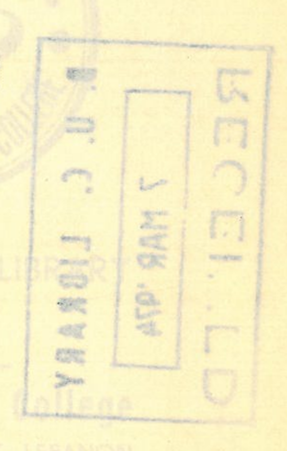



تأليف

الدكتور علي محافظه

« نشر بمساعـدة من الجامعـة الاردنيـة »

الغـلاف من تصميـم
السيد محمـود آدم




الطبعـة الاولى
عمـان ١٩٧٣

# مقدمة

من المعروف لدى المؤرخين ان البحث في التاريخ المعاصر من الأمور الشائكة والمهام العسيرة التي يحاول الكثيرون تجنبها . ولذلك أسباب عديدة ، منها صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية من معاهدات واتفاقات ومباحثات سرية ، وحداثة الوقائع واثرها في الأوضاع الراهنة ، بحيث تتداخل فيها العواطف والمشاعر ويصبح من المتعذر معالجتها بصورة موضوعية ، ومنها الاثار التي تتركها مثل هذه الدراسات على العلاقات بين الحكومات والأمم .

ولكن مهما كانت المحاذير والمصاعب فلا بد من كتابة التاريخ المعاصر للأمم بالقدر المستطاع من الروح الموضوعية ووفقا للمنهج العلمي ، لمعرفة مدى ارتباط ماضيها بحاضرها واثر ذلك على مستقبلها .

ولعله من حق امتنا علينا أن نتناول تاريخها بالدراسة والتحقيق ، وليس اولى من دراسة تاريخها المعاصر ، للكشف عن العوامل المسيرة لحياتها وابراز الدوافع المحركة للأحداث التي عاشتها .

ولما كان الأردن من الأقطار العربية التي تعرضت لأهمال المؤرخين العرب وظلم بعضهم ، لأسباب عدة لا مجال لسردها هنا ، فقد شعرت كغيري بالحاجة الماسة الى دراسة منهجية لتاريخ هذا القطر العربي ، تجلو الحقائق الاساسية ، وتوضح الجوانب الغامضة والمجهولة في حياته المعاصرة .

وهكذا اقدمت على هذه الدراسة المختصرة في تاريخ الامارة الأردنية محاولا اعطاء صورة شاملة للحياة السياسية والادارية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية فيها . وبذلت جهدي ، اعتماداً على المراجع التي توفرت لديّ من وثائق رسمية وغير رسمية ومذكرات ومؤلفات عربية واجنبية ، في ان اتجنب التحيز وابتعد عن الهوى قدر المستطاع . وكلي أمل في ان يكون هذا الكتاب مساهمة مفيدة في دراسة تاريخ الاردن المعاصر .

وأرى من واجبي أن اقدم جزيل الشكر الى ادارة الجامعة الاردنية التي تفضلت بمساعدتي على نشر هذا الكتاب ، وإلى استاذي الدكتور عبد الكريم غرايبة ، عميد كلية الآداب ، للملاحظات القيمة التي أبداها عند مراجعته للمخطوطة قبل تقديمها للمطبعة .

ولا يفوتني أيضا ان اشكر المسؤولين في مكتبة الجامعة الاردنية للتسهيلات التي قدموها لي اثناء اعداد هذه الدراسة .

عمان : ٢٢ أيار ١٩٧٣ د . علي محافظة

# مدخل

كانت المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم « شرقي الاردن » جزءا لايتجزأ من بلاد الشام ، ارتبطت بها عبر القرون . فخضعت للعثمانيين في مطلع العصور الحديثة (١٥١٦م) ، وعاشت في ظل حكمهم مدة اربعمائة عام . واكتسبت اهمية خاصة في هذه الفترة لوقوعها على طريق الحج الشامي . ولذلك حرصت الدولة العثمانية على بناء القلاع والبرك فيها لتأمين حماية الحجاج وتسهيل سفرهم وضمان راحتهم . فأنشأت محطات وقـلاع الرمثا والمفرق والزرقاء وزيزياء والقطرانة والحسا وعنيزة ومعان والعقبة والمدورة وذات الحج (١). وعقد الولاة العثمانيو ن في دمشق الاتفاقات مع القبائل البدوية التي كانت تتردد على هذه المنطقة ، لتحول دون مهاجمة الحجاج وسلب متاعهم . غـير انهم لم يحاولوا اقامة جهاز حكومي ثابت يوطد النظام وينشر الأمن في ربوع البلاد . ولم تتمكن حاميات القلاع من القيام بهذه المهمة ، لقلة عددها من جهة ، ولتواجدها في اشهر الحج فقط من جهـة اخرى . ولذلك غدت هذه المنطقة مسرحا للفوضى والاضطراب ومرتعا للقبائل البدوية تأتيها من نجد والحجاز وبادية الشام والعراق وصحراء سيناء ، تنشر فيها الذعر والارهاب في فصلي الربيع والصيف ، ثم تتركها قاعا صفصفا في فصلي الخريف والشتاء ، حينما تعود هذه القبائل الى البوادي لتنعم بدفئها .

واهم القبائل البدوية التي كانت تتردد على البلاد قبيلة بني صخر التي نشرت نفوذها منذ مطلع القرن التاسع عشر على منطقتي البلقاء وعجلون ، وقبائل السرحان والعجيـلي والسردية . وغالبا ما كانت تتعاون هذه القبائل مع والي دمشق في جباية الخاوة من قرى جبل عجلون . وكثيرا ما قدمت الى البلاد عشائر عنزة وشمر من العراق، والشرارات من الحجاز . وكانت عشيرة عنزة تؤجر جمالها للحجاج من سورية والأردن . وقـد اعتنقت المذهب الوهابي في مطلع القرن التاسع عشر . واستطاعت ان توفق بين ولائها للسعوديين في نجد ومصالحها مع والي دمشق ، ممثل السلطان العثماني ، عدو السعوديين الأول (٢) .

---

(١) بير كهارت، يوهان: رحلات بير كهارت ، ج ٢ ،ص١٧٤-١٧٧.

(٢) المصدر نفسه ،ص٤٦ -٤٧

واستقرت، بعض العشائر في منطقتي البلقاء والكرك مثل عشيرة عباد التي كانت في حرب دائمة مع بني صخر ،وعشيرة العدوان التي دخلت في صراع مع بني صخر والرولة ( من عنزة ) . وكذلك عشيرة الغنيمات التي كانت تحيط بمادبا. والي الجنوب من هذه البلدة سيطرت قبائل عنزة الشمالية وعنزة نجد والحويطات والشرارات ،حيث كانت تعيش على النهب والسلب من الحجاج (٣) . واستقرت عشائر الحمايدة والترابين والعمرو حول الكرك ، واصبحت تعيش على الرعي والزراعة ، وكانت قبائل بني حميدة ، والحجايا والسليط والحويطات تحيط بالطفيلة . وكانت اقوى هذه القبائل واكبرها الحويطات التي كان نفوذها يمتد من الكرك حتى المويلح في الحجاز . وكانت تأخذ اتاوة من محمل الحج الشامي ومن محمل الحج المصري ، وتقوم بتأجير ابلها الى الحجاج المصريين، كما كانت تقوم عنزة بنقل الحجاج الشاميين . وكان ولاء هذه القبيلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر يتأرجح بين ابن سعود ومحمد علي باشا (٤) .

اما القبائل المحيطة بالعقبة فهي الحيوات والعلاويين والعمران ، وكانت تسيطر ايضا على وادي عربة (٥) .

ونتيجة لتردد هذه القبائل البدوية على شرقي الأردن قل فيها العمران ، واقتصر على مجموعة من القرى المتناثرة في المناطق الجبلية ، والتي غالبا ما تحالفت بينها لصد اعتداءات البدو . وكانت الكرك اكبر هذه القرى اذ بلغ عدد سكانها في مطلع القرن التاسع عشر حوالي خمسمائة وخمسين اسرة . ويليها في عدد السكان بلدة السلط حوالي ٤٨٠ أسرة (٦). اما بقية القرى فكان سكانها يتراوحون بين ثلاثين ومئة وخمسين اسرة. وكان سكان هذه القرى يمارسون الزراعة وتربية الماشية . اما المزارعون فكانوا فئتين : ملاك الأرض والفلاحين . ولما كانت الارض ملكا للدولة وهي التي تعطي الملاكين او الفلاحين حق التصرف بها، مقابل دفع الضرائب والاتاوات المطلوبة ، فقد كان ملاك الأرض قادرين على دفع تلك الضرائب . وكان الفلاحون يشتغلون في ارض الملاك مقابل حصولهم على نسبة

---

( ٣ ) المصدر نفسهص ٧٧، ٨٢ ، ٩٤ ، ٩٦ .النمر ، احسان: تاريخ جبل نابلس والبلقاء ج ١ ،ص١٣٦ .

( ٤ ) بيركهارت : رحلات بير كهارت ،ج٢ص ١٠١ ، ١٢١ ، ١٢٣، ١٢٨ .

( ٥ ) المصدر نفسه ص١٥٩ ، ١٦٨ .

( ٦ ) المصدر نفسه ص ٧٨ ، ١٠٥ .



معينة من المحصول لا تتجاوز الثلث في الغالب . وكانت هذه الفئة من افقر الطبقات وادناها في سلم الثقافة والمدنية (٧).

اما التجارة فكان يمارسها على المستوى المحلي اسر من اصل لبناني وسوري وفلسطيني . وكان سكان القرى القريبة من محطات الحج الشامي وخاصة الكرك ومعان والعقبة ، يبيعون منتجاتهم الى الحجاج .

عانى اهالي شرقي الأردن كجميع سكان الولايات العثمانية من ابتزاز المتسلمين والعشارين ، الذين كان يوفدهم والي دمشق لجمع الضرائب . وكانت هذه الضرائب حتى مطلع القرن التاسع عشر نوعين : الميري وضريبة الطواريء . اما الميري فهي ضريبة عينية على الارض المزروعة . ومسجلة في سجلات الوالي ، ولكنها غير ثابتة، فقد تزداد حسب طمع الوالي او المتسلم وجشعه (٨) . واما ضريبة الطواريء فيفرضها الوالي اذا احتاج للمال . وقد تبلغ من الضخامة بحيث يبيع الفلاح كل ما يملك ليقدمه للجباه، او انه يضطر الى هجر قريته (٩) . ويضاف الى هاتين الضريبتين ضريبة المواشي التي كانت تستوفى نقدا من ملاكي المواشي ، وضريبة التمتع التي كانت تجبى من التجار والحرفيين ، ويتراوح مقدارها بين ٢٪ و ١٠٪ من الدخل السنوي .

يضاف الى هذه الضرائب « الخاوه » التي كان يفرضها البدو على الفلاحين، وهي اتاوة عينية يدفعها الفلاحون لشيوخ البدو مقابل امتناعهم عن الاعتداء على مزروعاتهم ومواشيهم . وكانت القبائل البدوية التي تتردد على شرقي الاردن تتقاسم القرى فيما بينها. وغالبا ما يأخذ والي دمشق جزءا من هذه الاتاوة .

وفرضت الدولة العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ضرائب جديدة مثل ضريبة « الويركو » التي استحدثت عام ١٨٨٦ . ومقدارها اربعة في الالف من ثمن الارض وخمسة في الالف من ثمن المساكن وعشرة في الالف على المتاجر والمساكن المؤجرة . وفرضت « السخرة » ومقدارها ١٦ قرشا في السنة ، او عمل ثلاثة ايام في تعبيد

---

( ٧ ) Schumacher, G. S. : Abella, p. 49

( ٨ ) بيركهارت : رحلات بيركهارت ج ٢ ص٤٥ (يذكر بيركهارت انضريبة الميري عام ١٨١٢ كانت تعدل كيس من القمح على كل خمسة افدنه . والفدان مساحة من الارض يحرثها ثوران في موسم زراعي واحد ).

( ٩ ) المصدر نفسه ص ٤٦ .

الطرق على كل شخص بين العشرين والستين من عمره . وكذلك ضريبة المعارف التي تجبى بمعدل ٥٪ من قيمة المسقفات ، وضريبة الخدمة العسكرية ، بمعدل ٢٨ قرشا على كل ذمي ( غير مسلم ) (١٠) .

واخذ اهتمام الدولة العثمانية بشرقي الاردن يزداد منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ففي عام ١٨٥١ ، جعلت من المنطقة الواقعة بين نهر اليرموك ونهر الزرقاء ، قضاء مركزه اربد . وعينت له قائمقام يتبع متصرفية حوران . كما جعلت من المنطقة الواقعة بين نهر الزرقاء ونهر الموجب قضاء اخر مركزه السلط ويتبع متصرفية نابلس . اما جنوب نهر الموجب فلم يشهد ممثلي السلطة العثمانية منذ رحيل الجيوش المصرية عن بلاد الشام عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٩٤ ، عندما كلف رؤوف باشا والي الشام باخضاع المنطقة وجباية الضرائب منها . فسير حملة الى الكرك وانشئت متصرفية الكرك في ذلك العام . واصبحت تتبع مباشرة لولاية الشام . اما العقبة فقد بقيت تحت سلطة المصريين حتى عام ١٨٩٢ حينما الحقت بولاية الحجاز .

وازدادت اهمية شرقي الاردن بعد مد الخط الحديدي الحجازي عام ١٩٠٨ الذي اصبح يقطع البلاد من الشمال الى الجنوب بما يزيد عن اربعمائة كيلو متر (١١) . وادى مد هذا الخط الى استمرار الوجود العسكري العثماني في البلاد لحمايتها من هجمات البدو واللصوص .

ولما اعلن الدستور العثماني الثاني عام ١٩٠٨ وجرت الانتخابات لمجلس المبعوثان ، مثل شرقي الاردن مبعوث واحد من الكرك . وقد تمرد اهالي الكرك عام ١٩١٠ على الدولة العثمانية فقام والي دمشق باخضاعهم بقسوة ووحشية شديدتين . وبعد عامين من ذلك أعلنت الحكومة العفو العام عن السجناء والفارين من المتمردين . وكان لهذا التمرد اثر كبير في نفوس الاهالي الذين لم يترددوا في انضوائهم تحت لواء الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٧ (١٢) .

وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى دخلتها الدولة العثمانية الى جانب دول الوسط ( المانيا والنمسا ) في تشرين الثاني عام ١٩١٤ ، املا من قادتها في التحرر من النفوذ

(١٠) الماضي والموسى : تاريخ الأردن في القرن العشرين ص ١٢-١٣.

(١١) المصدر نفسه ص ١٣ ،غرايبة ، عبدالكريم : سورية في القرن التاسع عشر ص٧٩-٨٠ .

(١٢) الماضي الموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ١٨-٢٦ .



والامتيازات التي فرضتها عليها دول الحلفاء . وبسبب هذا الموقف فرض الحلفاء الحصار على سواحل الولايات العربية ، وحالوا دون وصول البضائع الاجنبية اليها . فتعرضت لضائقة اقتصادية وغذائية شديدة . وفرضت الحكومة العثمانية قانون الخدمة العسكرية الاجبارية على اهالي شرقي الأردن باستثناء متصرفية الكرك . كما امرت بقطع الاشجار الحرجية والمثمرة لتأمين سير القطارات الناقلة للجند والمؤن ، وفرضت السخرة على الاهالي لقطع الاشجار ونقلها على دوابهم . وادى نقصان المواد الغذائية وانتشار الكوليرا الى مجاعة رهيبة لم تعرف البلاد لها مثيلا في العصور الحديثة (١٣) .

ولما انطلق فرسان الثورة العربية الكبرى من بطاح مكة متجهين الى دمشق كانت قبيلة الحويطات المقيمة في جنوب البلاد اول من لبى نداء الثورة من الاردنيين . فاتصل شيخها عودة أبو تايه بمعسكر الامير فيصل ، قائد الجيش العربي الشمالي ، في مدينة الوجه. واعلن انضمام قبيلته للثورة . وفي ٩ ايار ١٩١٧ توجه عودة والشريف ناصر بن علي في مجموعة قليلة من الفرسان نحو العقبة ، ومهمتهم قطع مواصلات العدو واتلاف شبكة اتصالاته الهاتفية ، ودعوة القبائل العربية في بلاد الشام للانضمام للثورة ، وتمكنت هذه الفئة القليلة من القيام بمهمتها بنجاح وسهلت للجيش العربي الشمالي احتلال العقبة في السادس من تموز ١٩١٧ .

وباحتلال العقبة تم الاتصال بين الجيش العربي وجيش الحلفاء الذي كان يقوده الجنرال اللنبي Allenby ، وبين الجيش العربي وبين القيادة البريطانية في القاهرة . واصبحت عملية التزود بالاسلحة والعتاد سهلة ميسوره . وبينما كانت القوات البريطانية تتقدم في جنوب فلسطين فتحتل بئر السبع وغزة ويافا والخليل وبيت لحم ، وتستولي على القدس في اواخر تشرين الاول ١٩١٧ ، اخذت القوات العربية في مناوشة القوات التركية في معان والمناطق المجاورة لها . وفي منتصف كانون الثاني ١٩١٨ ، استولت على الطفيلة والشوبك . الا ان القوات التركية استعادت الطفيلة في اذار من ذلك العام . وتمكنت القوات البريطانية من احتلال السلط في ١٩١٨/٣/٢٤ ثم اضطرت الى الانسحاب منها في ٢٩ منه خوفا من تجمع القوات التركية واستعادتها (١٤) . وفشلت القوات البريطانية ايضا

(١٣) المصدر نفسه ص ٢٩-٣٠ .

(١٤) Arab Bureau, Arab Bulletin, No. 86, Cairo, 21. 4. 1918, P.125

في مهاجمة عمان في نيسان من ذلك العام (١٥) . واعد الامير فيصل حملة صغيرة بقيادة نوري السعيد لاحتلال الازرق ، فغادرت ابي اللسن في ٣١ آب ١٩١٨ ، ودمرت في طريقها جسر سكة الحديد بين المفرق والزرقاء لعرقلة تمـــوين الجيش التركي المرابط في السلط وعمان . وبلغت الحملة الازرق في ١٢ ايلول واتخذته مقرا لها (١٦) . وفي ٢١ ايلول هاجمت الحملة محطة خربة غزال قرب درعا . وفي ٢٨ منه احتلت درعا (١٧) . واضطر الجيش التركي الى الانسحاب من عمان في ٢٤ ايلول متجها الى دمشق ، حيث غادرها بعد عدة ايام ، وتمكنت قوات الأمير فيصل من دخولها في اليوم الأول من تشرين الأول ١٩١٨ (١٨) .

والحقيقة ان اهالي شرقي الاردن قد ساهموا مساهمة فعالة مع جيش الثورة العربية في العمليات العسكرية التي جرت في بلادهم وتلك التي جرت في سوريا الشمالية .

***

( ١٥ ) زيادة ، نقولا : دراسات في الثورة العربية ص ٨٩ .

( ١٦ ) قدري ، احمد : مذكراتي عن الثورة العربية ص ٧٠ .

( ١٧ ) Arab Bulletin, No. 71, P. 473

( ١٨ ) Young, H : The Independent Arab, P. 244



# شرقي الاردن في العهد الفيصلي

اعتقد العرب بناء على البيانات والتصريحات العديدة التي صدرت عن الحلفاء ابان الحرب انهم سيحظون بالاستقلال اذا تمكنوا من احتلال دمشق . غير ان الجنرال اللنبي القائد العام لقوات الحلفاء في بلاد الشام استقبل الامير فيصل في اليوم الثالث من احتلال دمشق ، وطلب اليه اقامة ادارة عسكرية عربية في المنطقة الواقعة شرقي نهر الاردن والممتدة من العقبة الى دمشق على ان يكون حكامـــها العسكريون وموظفوها المدنيون من العرب ومرتبطين مباشرة بالأمير ، الذي سيكون بدوره مسوؤلا امام الجنرال اللنبي ، طوال فترة الحرب (١٩). وبعد هذا اللقاء بيومين تشكلت بأمـــر من فيصل اول حكومة عربية في دمشق برئاسة الفريق علي رضا الركابي الذي منح لقب الحاكم العسكري العام (٢٠) .

وفي هذه الاثناء حدثت تطوراتهامة على المستوى الدولي : ففي١٦ أيار ٩١٦ اي بعد حوالي تسعة اسابيع من اخر رسالة وجهها السير هنري مكماهـــون الى الشريف حسين شرع السير مارك سايكس Sir Mark Sykes ، ممثلا لبريطانيا والمسيو جورج بيكو George Picot ممثـــلا لفرنسا بتقسيم الامبراطورية العثمانية . وتوصلا الى اتفاقية بينهما ، ضربت بعرض الحائط الوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حـــسين ، والتي تتلخص في وحدة واستقلال اقطار اسيا العربية (٢١) . وجزأت اتفاقية سايكس – بيكو البلاد العربية المذكورة الى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا هي :

١ – منطقة نفوذ فرنسية تشمل ولايات دمشق وحلب والموصل .

٢ – منطقة نفوذ بريطانية وتشمل الاراضي الممتدة من فلسطين الى العراق ، عـــلى ان تنشأ دولة عربية او دول عربية مستقلة او اتحاد فدرالي لدول عربية ، يكون للدولتين فيها حق تزويدها بالمستشارين والموظفين ، ويكون لها حق الأولوية الاقتصادية والماليـــة .

( ١٩ ) المصدر السابق ص ٢٥٧

( ٢٠ ) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٨٣ .

( ٢١ ) الموسى ، سليمان : الثورة العربية الكبرى ، وثائق واسانيد ( مراسلات الحسين مكماهون .

٣ – منطقة تحت الإدارة الفرنسية وتشمل كيليكيا وجنوب الاناضول والساحل السوري واللبناني .

٤ – منطقة تحت الإدارة البريطانية وتشمل جنوب العراق والساحل الفلسطيني الممتد من حيفا الى عكا .

٥ – منطقة تحت ادارة دولية وتشمل فلسطين .

ظلت هذه الاتفاقية سرا مكتوما حتى تشرين الثاني ١٩١٧ حينما نشر البلاد شفة نصوصها (٢٢) . وبموجبها ادخلت شرقي الاردن في منطقة النفوذ البريطاني .

وعندما اثيرت المسألة العربية في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ، ظلت الوعود التي قطعتها بريطانيا وحلفاءها للشريف حسين حبرا على ورق . وقد مثل الامير فيصل عرب اسيا بصفته رئيسا للوفد الحجازي . وتقدم الى المؤتمر في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩ بمطالب العرب التي تتلخص بالاعتراف باستقلال عرب آسيا وسيادتهم على اراضيهم ، اعتمادا على الروابط الجغرافية والثقافية والدينية بينهم ، ومساهمتهم الفعالة في تحرير بلادهم من السيطرة التركية (٢٣). وسعى فيصل الى طلب العون من الرئيس الامريكي ويدرو ويلسن W. Wilson ونتيجة لتوسط الأخير اتخذ المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح ، في جلسته المنعقدة في ١٩١٩/٣/٢٥ قرارا بارسال لجنة تحقيق دولية الى سورية وفلسطين والعراق لمعرفة رغبة شعوب هذه البلاد . الا ان فرنسا وبريطانيا رفضتا الاشتراك في هذه اللجنة فقرر الرئيس ويلسن ايفاد لجنة امريكية برئاسة H. G. King وكرين C. R. Crane . فزارت اللجنة فلسطين وسورية في شهري حزيران وتموز عام ١٩١٩ ، وتلقت العرائض والتقت بالهيئات المختلفة . وقدمت تقريرها في ١٩١٩/٨/٢٨ .

وجاء فيه ان رغبة العرب تنحصر فيما يلي :

١ – القبول بنظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم .

٢ – المحافظة على وحدة بلاد الشام .

---

(٢٢) R. I, 1.A. : Information Papers, No. 20, pp. 7-8

نشرت صحيفة الازفستيا في عددها الصادر في ١٩١٧/١١/٢٤ نص اتفاقية سايكس – بيكو واعادت جريدة المانشستر جارديان نشرها في عددها تاريخ ١٩١٨/١/١٩ .

(٢٣) Lloyd-Georges, D, : The Truth About the peace Treaties pp. 1038-1039



٣ – ترشيح فيصل رئيسا للدولة السورية (٢٤) .

الا ان بريطانيا وفرنسا لم تقيما وزنا للجنة وتقريرها . واجرى رئيسا حكومتيهما مباحثات ثنائية انتهت باتفاق ١٥ ايلول ١٩١٩ الذي تضمن ما يلي :

١ – انسحاب القوات البريطانية فورا من سوريا ( باستثناء فلسطين ) ومن كيليكيا على ان تحل محلها القوات العربية في سورية الداخلية والقوات الفرنسية في الساحل وكيليكيا.

٢ – ضم ولاية الموصل الى العراق .

٣ – الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين .

٤ – الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق .

٥ – وضع شرقي الاردن تحت الانتداب البريطاني .

ولما علم فيصل بهذه الاتفاقية احتج عليها بشدة معتبرا اياها مخالفة لوعود الحلفاء من جهة ولرغبة شعوب المنطقة من جهة اخرى . ولكن بريطانيا نصحته بالسفر الى باريس والتباحث مع كليمنصو بالأمر . فسافر الى باريس وشرع في التفاوض مع المسؤولين الفرنسيين . وفي اثناء ذلك اخذت القوات البريطانية بالانسحاب من سورية .

والواقع ان ما دار في مؤتمر الصلح في باريس قد اثار مخاوف العرب . ولما اعلن عن تشكيل لجنة كنج–كرين وعن موعد زيارتها لبلاد الشام ، دعي الى مؤتمر قومي يمثل أقطار سورية الكبرى ، اجتمع في دمشق في ١٩١٩/٧/٢ واتخذ القرارات التالية :

١ – استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالا تاما لا شائبة فيه وعلى الاساس النيابي .

٢ – رفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم .

٣ – اختيار الامير فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على سورية .

٤ – اعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية في مناطق سورية الثلاثة ، على ان يقوم مقامها حكومة نيابية مسؤولة تجاه المجلس النيابي في كل ما يتعلق باستقلال البلاد (٢٦).

---

(٢٤) R. I. I. A. : Information papers No. 20, pp. 12-13

(٢٦) سعيد ، امين : الثورة العربية الكبرى ، المجلد الثاني ص ٤٨ – ٥٠

وانعقد هذا المؤتمر مجددا في ٨ آذار ١٩٢٠ وقرر اعلان استقلال سورية والمناداة بفيصل ملكا عليها ، واضعا بذلك بريطانيا وفرنسا امـــام الأمر الواقع . وفي الوقت نفسه اجتمع الزعماء العراقيون على انفراد ونادوا بالأمير عبد الله بن الحسين ملكا على العراق(٢٧) .
وأصدر الملك فيصل مرسوما بتشكيل اول حكومة سورية مدنية برئاسة علي رضا الركابي (٢٨) . وطلب من الحكومة البريطانية ان تعترف بالتدابير التي اتخذها ، فرفضت ذلك .
وارسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذارا مشتركا اليه تحذرانه من الاقدام على اي اجراء من شأنه ان يتعارض ومقررات مؤتمر الصلح ، وتدعوانه الى المشاركة في المباحثات الجارية بينهما (٢٩) .

واجتمع المجلس الاعلى لعصبة الأمم في مدينة سان ريمو San Remo في ايطاليا بين ١٨ و ٢٦ نيسان ١٩٢٠ . وقرر في جلسته التي عقدها في ٢٥ نيسان وضع البلاد العربية الواقعة ضمن المستطيل الممتد من شاطيء البحر المتوسط الى الحدود الايرانية تحت الانتداب ، وتجزئة البلاد السورية الى ثلاث كيانات مستقلة هي : فلسطين ولبنان وبقية البلاد . واقر المجلس الانتداب البريطاني على فلسطين مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور ، كما اقر الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان (٣٠) .

وتطور الوضع بسرعة في سورية بعد انسحاب القوات البريطانية اذ تقدمت القوات الفرنسية من الساحل للحلول محلها . ورأى الملك فيصل ان يعود الى مؤتمر الصلح ، الا ان الجنرال غورو حال دون ذلك ، واخذت القوات الفرنسيـــة منذ بداية شهر تموز ١٩٢٠ تحتشد وتتأهب على حدود المنطقة الشرقية . وفي ١٤ تموز بعث غورو بانذار الى الملك فيصل يطلب فيه ان يعلن قبوله للانتداب الفرنسي على سورية . وقد قبلت الحكـــومة السورية الانذار ، الا ان غورو تقدم بقواته نحو دمشق رغم ذلك ، حتى بلغت ميسلون . وادى هذا الموقف الى هياج كبير في العاصمة ، ونظمت المظاهرات تنادي بالمقاومة وتحث على محاربة الفرنسيين . فاستجابت الحكومة واعلنت الجهاد المقدس . وفي صباح ٢٤ تموز تقدم

(٢٧) Antonius, G. : The Arab Awakening, P. 305
(٢٨) الحكيم ، يوسف : سورية والعهد الفيصلي ص ١٤٤
(٢٩) Young, H. : The Independent Arab, P. 201
(٣٠) Antonius, G. : The Arab Awakening, P. 305



الجيش الفرنسي من وادي ميسلون الى دمشق ، بعد معركة حامية دارت بينه وبين الجيش العربي . فاضطر الملك فيصل الى مغادرة عاصمة ملكه الى فلسطين في الثاني من آب ١٩٢٠ . وهكذا انهارت المملكة السورية ، وتم لفرنسا فرض سيطرتها على سورية ولبنان .

أما شرقي الأردن في عهد فيصل فقد قسمت الى ثلاثة الوية هي :

١ — لواء الكرك ومركزه بلدة الكرك وتتبعه اقضية الطفيلة ومعان والعقبة ونواحي الشوبك والعراق وذيبان وتبوك .

٢ — لواء البلقاء ومركزه السلط ويتبعه قضاء الجيزة وعمان وناحية مادبا .

٤ — لواء حوران ومركزه درعا وتتبعه اقضية ازرع والمسمية وبصرى الشام وعجلون وجرش (٣٢) .

وكان في كل لواء فوج ( كتيبة ) من الدرك ، غير ان هذه القوات لم تكن كافية لحفظ الأمن واستتباب النظام (٣٣) .

***

(٣١) الحكيم ، يوسف : سورية والعهد الفيصلي ص ١٩٦ — ١٩٧
(٣٢) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٨٦ — ٨٧ .
(٣٣) المصدر نفسه ص ٩٦ .

# الحكومات المحلية

## من ايلول ١٩٢٠ الى ١١ نيسان ١٩٢١

تم انسحاب القوات البريطانية من جميع الاراضي السورية بما في ذلك شرقي الاردن قبيل انهيار المملكة السورية . ولما احتل الفرنسيون دمشق لم يتوغلوا بقواتهم في اراضي شرقي الاردن . فبقيت شرقي الأردن خالية من القوات البريطانية ، وبلا حكومة وبلا جيش وبلا شرطة تحفظ الأمن (٣٤) .

دفع هذا الوضع المندوب السامي البريطاني في فلسطين الى اخذ زمام المبادرة فبعث برسالة الى الملك فيصل في ١٦ آب ١٩٢٠ ، ذكر فيها بأن بعض شيوخ شرقي الاردن طلبوا منه انشاء ادارة بريطانية في البلاد واضاف :

« ولما كان الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يقضي بأن تكون البلاد الواقعة جنوب خط سايكس – بيكو ضمن منطقة النفوذ البريطاني لا الفرنسي فالحكومة البريطانية تميل في هذه الحالة الى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة اهل شرقي الاردن على تنظيم حكومتهم ووسائل الدفاع عنها . ولذلك دعوت زعماء البلاد من عجلون شمالا الى الطفيلة جنوبا لمقابلتي في السلط يوم السبت القادم للمشاورة في الأمر » (٣٥).

وجاء المندوب السامي ( هربت صموئيل ) في الموعد المضروب والقى خطابا في اعيان شرقي الاردن المجتمعين في السلط جاء فيه :

« ان الحكومة البريطانية لا تقصد الحاقكم بادارة فلسطين ، بل تريد تأسيس ادارة منفصلة تساعدكم على حكم انفسكم ، وسيرسل لكم عدد قليل من المعتمدين السياسيين ورجال القضاء ذوي حنكة ودراية تامة بالاهالي واللغة العربية من الذين تعرفون اكثرهم شخصيا ليسكنوا في مدنكم الكبيرة ويساعدوكم على تنظيم القوات للدفاع عنكم امام أي تعد من الخارج ، وتنظيم الدرك المحلي لتأييد النظام وترويج التجارة السلمية . ان هولاء

(٣٤) Jarvis, C. : Arab Command, P. 78

(٣٥) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ١٠٠.



المعتمدين ينظرون في امر تنفيذ العدالة وانفاق الضرائب التي تدفعونها بأمانة في سبيل احتياجاتكم ويشاورونكم في الغايات التي تصرف الاموال لأجلها ، وفي امر تصليح وتحسين الطرق وبناء المدارس وترتيب المعاونة الطبية » .

وتابع قوله : « ان معظم المأمورين الذين يوظفون في ادارة بلادكم تحت رئاسة الموظفين البريطانيين ينتخبون من اهالي البلاد . وليس في النية ايجاد خدمة عسكرية جبرية. ولسنا نقترح اتخاذ اي التدابير لنزع السلاح » .

وختم خطابه بقوله : « ان اوامر الحكومة البريطانية العامة التي تعطي الى الضباط البريطانيين في هذه المقاطعات تكون فوق كل شيء لمساعدة الاهالي انفسهم بينما هم يحافظون على مباديء الاستقامة والعدل التي اتصفت بها الحكومة البريطانية في جميع انحاء المعمورة ، والقواعد التي تؤسس عليها كل حكومة صالحة » (٣٦) .

وفي أعقاب هذا الاجتماع عين صموئيل عددا من الضباط الانجليز لتأسيس الادارة الجديدة وهم الميجر سومرست Sommerset والكابتن برنتون Brunton والكابتن بيك peake والميجر اليك كير كبرايد Kirkbride والميجر كامب Camp . اما الميجر سومرست فقد اجتاز نهر الأردن للالتحاق بمنصبه الجديد في اربد ، فقابله وفد من اهالي المنطقة في قرية ام قيس ، وطلب منه الرد على مجموعة من الاسئلة واعتبارها اتفاقية رسمية. وتتلخص مطالب الوفد المذكور بما يلي :

١ . تشكيل حكومة عربية في البلاد على رأسها امير عربي .

٢ . تكوين مجلس عام يمثل البلاد ومهمته سن القوانين وتولي الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية .

٣ . استقلال الحكومة العربية في شرقي الاردن عن حكومة فلسطين .

٤ . منع الهجرة اليهودية الى البلاد وتحريم بيع الارض لليهود .

٥ . انشاء جيش وطني لحفظ النظام وتعزيز الأمن .

٦ . ان يكون للحكومة الوطنية حق تجريد السلاح من الاهلين او ابقائه في ايديهم .

(٣٦) الزركلي ،خير الدين : عامان في عمان ص ٣٨ – ٤٠

٧ . حماية المجرمين السياسيين الذين يلجأون الى البلاد .

٨ . حرية التبادل التجاري بين شرقي الاردن والبلاد العربية المجاورة.

٩ . الطلب من الحكومة البريطانية ان تسعى لجعل سكة الحجاز ملكاً للحكومة الجديدة.

١٠ . راية الدولة هي الراية السورية ذات النجمة .

١١ . تقديم الاسلحة و العتاد والادوات الفنية الاخرى من بريطانيا لجيش البلد الوطني .

١٢ . انضمام شرقي الاردن الى سوريا حينما تتحقق الوحدة السورية (٣٧).

وبناء على هذه المطالب التي قدمت في الثاني من ايلول عام ١٩٢٠ تشكلت حكومة محلية في اربد برئاسة القائمقام علي خلقي الشرايري . ثم سعى المعتمد البريطاني الى تشكيل الحكومات المحلية التالية في المنطقة نفسها :

١ — حكومة دير يوسف برئاسة الشيخ كليب الشريدة .

٢ — حكومة عجلون برئاسة الشيخ راشد الخزاعي .

٣ — حكومة الوسطية برئاسة الشيخ ناجي العزام .

٤ — حكومة الرمثا برئاسة الشيخ ناصر الفواز الزعبي .

٥ — حكومة جرش برئاسة محمد علي المغربي .

وقد استمرت هذه الحكومات المحلية تمارس اعمالها حتى ١١ نيسان ١٩٢١ (٣٨). اما الكابتن برنتون فقد عهد اليه بانشاء الشرطة في عمان . ونظم في ايلول ١٩٢٠ « القوة السيارة » ولكنه ما لبث ان أبدل بالكابتن بيك الذي اسس نواة الجيش العربي. وتولى الأمن الداخلي في الحكومة العمونية التي قامت في عمان برئاسة مظهر رسلان (٣٩) .

وتأسست في الكرك حكومة محلية حملت اسم «حكومة مؤاب» تحت اشراف الميجر كلينفك Klinfik ، وحل محله بعد فترة من الزمن اليك كيركبرايد ، الذي غدا فيما بعد معتمدا بريطانيا في عمان (٤٠) .

---

(٣٧) S.D.N., Proces - Verbaux de la Commission Permanente, des Mandats., 15 Session, 1-15 Juillet 1929, Annexe II A, P. 263

(٣٨) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص١٠٦ — ١٠٩

(٣٩) المصدر نفسه ص١٠١٠

(٤٠) Kirkbride, A. : A Crackle of Thorns, pp. 21-23



وهكذا نجح كل ضابط من الضباط البريطانيين الذين اوفدوا الى شرقي الأردن في ايجاد حل موقت للمشاكل المحلية التي واجهته . فقد استطاع سومرست ، مثلا اقامة ست حكومات محلية في لواء عجلون مستغلا الخلافات العشائرية والحزازات القبلية لتوطيد الأمن (٤١).

غير ان هذه الحكومات كانت عاجزة عن مواجهة المشكلات العامة او تحسين الوضع المتدهور في البلاد . ولذلك سادت الفوضى وعم الاضطراب وازدادت حوادث الغارات على ضفة الاردن الغربية وعلى المناطق السورية المتاخمة لشرقي الأردن .

واتصفت هذه الحكومات بصفات مشتركة هي :

١ — لم يكن لاية منها صفة دولية .

٢ — كانت كل حكومة تأتمر بامرة ضابط سياسي بريطاني .

٣ — كان رؤساء الحكومات اقوى شيوخ العشائر واكثرهم سطوة .

٤ — لم تتلق اية حكومة منها معونة مالية او عسكرية من بريطانيا اومن اية دولة اخرى.

***

---

(٤١) الزركلي ، خير الدين ، عامان في عمان ، ص ٤١

Jarvis, C. : Arab Command, p. 66

## الباب الاول

# تآسيس الامارة الاردنية

## ١٩٢١-١٩٢٨

### ١ . قدوم الامير عبدالله الى شرقي الاردن

اثار الاحتلال الفرنسي لسورية وخروج الملك فيصل منها في مطلع شهر آب ١٩٢٠ غضب الملك حسين في الحجاز وابنه الامير عبد الله(١). فعزما على استعادة سورية بقوة السلاح، وخاصة بعد ان اتصل العديد من رجال السياسة وشيوخ القبائل بالملك حسين يطلبون منه ارسال حملة الى الشام بقيادة احد ابنائه . وكان الأمير عبد الله ، وزير الخارجية في حكومة الحجاز ، اقوى المرشحين لقيادة مثل هذه الحملة .ووقع الاختيار عليه ، فقـدم استقالته الى والده ، وقاد جيشاً مؤلفاً من حوالي الفي شخص باتجاه معان ، التي كانت تحت سلطة مملكـة الحجاز (٢) . فبلغها في ٢١ /١١/١٩٢٠ ، وشرع بالاتصال باعيان بلاد الشام . ووجه في ٥ كانون الاول من ذلك العام نـداء الى السوريين طلب منهم ان يعلنوا الثورة على الفرنسيين ، ويهرعوا الى حمل السلاح لتحرير وطنهم . ودعا اعضاء المؤتمر السوري الى الاجتماع به في معان وناشد الجنود والضباط من الجيش العربي الى الالتحاق به هناك ، وذلك بصفته نائبا للملك سورية (٣) .

ورغم ضعف الاستجابة لنداء الاميـر فقد اتخذت السلطات الفرنسية الاجراءات اللازمة لتعزيز قواتها على الحدود الجنوبية لسورية . وطلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ

---

( ١ ) الامير عبد الله هو الابن الثاني للشريف حسين بن علي ولد في مكة عام ١٨٨٢ وتعلم القراءةوالكتابة على يد شيوخها . والتحق بوالده في دار الخلافة ( استنبول ) وهناك تابع دراسته فتعلم اللغة التركية والعلوم العصرية . مثل الحجاز في مجلس المبعوثان العثماني ، وجذبت اهتمامه القضية العربية و كلف عام ١٩١٤ بالاتصال باللورد كتشنر ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة وطلـب منه ان يبين امكانية مساعدة بريطانيا للشريف حسين في حالة ثورة العرب على الاتراك ، قاد الجيش العربي الذي حرر الطائف اثناء الثورة العربية . وعين وزيرا للخارجية في الحكومة الحجازية .

( ٢ ) Kirkbride : Acrackle of Thorns, p. 25

( ٣ ) الحسين ، عبد الله : الامالي السياسية ص ٢٤ .



التدابير المناسبة للحد من نشاط الامير باعتبار ان حركته تشكل خرقا لاحكام اتفاقية سايكس ـ بيكو (٤) .

وصادف وجود الامير في معان اندلاع ثورة في العراق ضد الاحتلال البريطاني(٥) جعلت بريطانيا تسرع في معالجة الوضع في المنطقة بشكل يثبت اقدامها ويؤمن لها زمام القيادة. ولذلك وجه اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية الدعوة الى الملك فيصل لزيارة لندن ، للتباحث معه بشأن الوضع في المنطقة . فقبل فيصل الدعوة وسافر الى لندن حيث قابل تشرشل وزير المستعمرات ، وتم الاتفاق بصورة مبدأية على منح عرب العراق وشرقي الاردن الحق في حكم انفسهم بأنفسهم ، وترشيح فيصل لعرش العراق . وطلب البريطانيون من فيصل ان يتصل بوالده وأخيه عبد الله ويخبرهما بوجوب الامتناع عن اية حركة تسيء الى الحلفاء لان القضية العربية ستبحث من جديد (٦) .

كانت التدابير التي اتخذها المسؤولون البريطانيون في فلسطين وشرقي الأردن اثناء وجود الامير عبد الله في معان غامضة ومريبة . فقد اصدروا منشورا في ١٥/١٢/١٩٢٠ وزع في عمان والكرك جاء فيه :

« تروج اشاعات في شرقي الاردن بأن قوة عربية تقصد مهاجمة الفرنسيين . وايضا تروج اشاعات بانه اذا حدثت هذه الحركات فالحكومة البريطانية تستحسنها فليكن معلوما بأن هذه الاشاعات كذب وبهتان ، واذا حدثت هذه الحركة فالحكومة البريطانية بالعكس لا تستحسنها ولا توافق عليها مطلقا ، بل تحتقر الذين يشتركون فيها »(٧) .

وزاد الوضع حراجة وصول الشريف علي الحارثي الى عمان في مطلع كانون الأول ١٩٢٠ واتصاله باعيانها وشيوخ السلط ، داعيا اياهم لمبايعة الامير عبد الله ، والالتحاق به وتهيئة الجو لحملة عسكرية على سورية . وكانت الحكومة البريطانية آنذاك غير مستقرة على حل نهائي لمشكلة شرقي الاردن ، او على تسوية ثابتة في منطقة الشرق الاوسط .

---

( ٤ ) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ١٣٧

( ٥ ) الجمالي ، محمد فاضل : ذكريات وعبر ، ص ٤٣ .

( ٦ ) الحسين ، عبد الله ، المذكرات ص ١٩٢ - ١٩٣

( ٧ ) الزركلي ، خير الدين : عامان في عمان ص ٩ .

وفي ٣١ كانون الأول عام ١٩٢٠ قررت الحكومة البريطانية احداث دائرة الشرق الاوسط . وفي ١٤ شباط ١٩٢١ انشئت الدائرة المذكورة واتبعت بوزارة المستعمرات ، وحددت مهمتها بالاشراف على ادارة البلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني في المنطقة (٨). وفي الوقت نفسه شنت المعارضة السياسية في بريطانيا هجومها على حكومة لويد جورج في الصحف . وطالبتها بانسحاب القوات البريطانية من الشرق الاوسط وكانت وزارة الحربية تحبذ هذا الاتجاه بسبب التكاليف الباهظة للاحتلال العسكري في العراق وفلسطين ، والتي كانت تقدر بحوالي عشرين مليونا من الجنيهات .

وبرز اتجاه جديد يقول بضرورة استعمال القوات الجوية الملكية عوضا عن القوات البرية(٩) . وتقرر على ضوء ذلك عقد مؤتمر في القاهرة يضم المسؤولين البريطانيين وخبراء دائرة الشرق الاوسط وبعض المندوبين عن وزارة الحربية ووزارة النقل الجوي لبحث مستقبل الوضع في البلاد العربية الواقعة تحت النفوذ البريطاني .

افتتح المؤتمر في ١٢ آذار ١٩٢١ واستمرت جلساته حتى ٢٤ منه وقد مثل وزارة المستعمرات ونستون تشرشل وهربرت يونغ والكولونيل لورنس ومثل وزارة الحربية الجنرال رادكليف Radcliff ، ومثل وزارة النقل الجوي الماريشال ترنشارد Trenchard كما حضر المؤتمر بيرسي كوكس B. Cox المندوب السامي البريطاني في العراق ، والآنسة جرترودبل G. Bell الخبيرة في شؤون العراق، والسير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين والكابتن بينك والميجر سومرست من ادارة شرقي الاردن . كان هدف المؤتمرين تخفيض تكاليف القوات البريطانية في الشرق الاوسط، والبحث عن سياسة جديدة توفق بين التزامات بريطانيا السابقة ونفوذها السياسي في المنطقة . ولذلك تقرر في هذا المؤتمر تخفيض القوات البريطانية باقامة قواعد جوية هدفها صد العدوان الخارجي والمحافظة على الامن والنظام الداخلي (١٠) .

وحينما طرحت مسألة شرقي الاردن على بساط البحث في المؤتمر وصلت انباء تقول بدخول الامير عبد الله الى عمان . وبعد تبادل الرأي قدمت ثلاثة حلول للمسألة الأردنية :

---

(٨) Young, H. : The Independent Arab, P. 324

(٩) Graves and Hart : T.E. Lawrence, p. 111

(١٠) Young, H. : The Independent Arab, P. 325



١ - اخراج الأمير عبد الله من شرقي الاردن بالقوة .
٢ - الاتفاق مع الامير على حكم البلاد .
٣ - الاعتماد على القوى المحلية والتخلص من الأمير .

أما بشأن الحل الأول ، فلم تتوفر لدى بريطانيا آنذاك القوات العسكرية الكافية لتنفيذه . وقد ابدى الجنرال رادكليف شكوكه في امكانية تنفيذ هذا الحل (١١) . وعندما طرح الحل الثاني اعرب هربرت صموئيل عن مخاوفه من اتفاق بريطانيا مع الامير عبد الله، باعتبار ان مثل هذا الاتفاق قد يدفع الامير الى الاستمرار في مشروعه الذي قدم من اجله ، وهو اعداد حملة قوية لاخراج الفرنسيين من سورية ، وعندها لن تتمكن القوات البريطانية المرابطة في فلسطين من ردعه . كما ان وجود الامير في عمان سيكون بمثابة ملاذ للثوار الفلسطينيين ومشجع لحركاتهم ، او ان ادارة الامير قد تعجز عن دفع غارات البدو والفلاحين الاردنيين على المستعمرات اليهودية في فلسطين . يضاف الى ذلك ان وجود ادارتين عربية وبريطانية في شرقي الأردن من شأنه ان يخلق ارتباكا في العمل ستكون له آثار سيئة على وضع بريطانيا في المنطقة (١٢) . غير ان تشرشل ولورنس كانا من انصار فكرة الاتفاق مع الامير عبد الله ، وايدهما في ذلك الميجر سومرست الذي اعرب عن شكه في امكانية اخراج الامير من شرقي الاردن . واستثني الحل الثالث ، واتفق المؤتمرون على الحل الثاني ، وقرروا ارسال قوات بريطانية الى شرقي الاردن (لاحتلالها) من اجل كبح جماح اية حركة عدوانية ضد سوريا وحماية حدود فلسطين الشرقية (١٣) . واعتبر هذا الحل مثاليا من حيث تخفيض القوات العسكرية البريطانية في المنطقة . واقترح تشرشل على رئيس الوزراء البريطاني تعديل صك الانتداب على فلسطين بحيث يستثنى شرقي الأردن من احكام وعد بلفور ، فوافقت الوزارة البريطانية على هذا الاقتراح (١٤) .

وتلقى الامير عبد الله في هذه الاثناء رسالة من والده يطلب منه فيها ان يقابل المستر تشرشل في القدس (١٥) . وفي الوقت نفسه وجه هربرت صموئيل دعوة الى الامير لمقابلة

---

(١١) الموسى ، سليمان : تأسيس الامارة الاردنية ص ٩٨ .

(١٢) المصدر نفسه ص ٩٦

(١٣) المصدر نفسه ص ١٠١

(١٤) المصدر نفسه ص ١٠٣

(١٥) الزركلي ، خير الدين : عامان في عمان ص ٤٤ - ٤٥

تشرشل في القدس . فتوجه الأمير الى القدس في ٢٦ آذار واستقبله في السلط الكولونيل لورنس والماريشال سالموند ورافقاه حتى القدس . وفي السلط اوضح لورنس للامير الخطة البريطانية بخصوص تثبيته في شرقي الاردن وبين لهاستحالة عودة الملك فيصل الى سورية (١٦) . وبلغ موكب الامير القدس في ٢٧ آذار ، ودارت المباحثات في اليوم التالي . وكان يمثل الجانب البريطاني تشرشل وصموئيل وديدز ولورنس . وكان مع الامير سكرتيره الخاص عوني عبد الهادي . وقد استهل تشرشل الحديث بالثناء على العرب لموقفهم المشرف من الحرب . ثم انتقل الى بيان الخطة البريطانية بشأن الاسرة الهاشمية التي تتضمن تخلي فيصل نهائيا عن المطالبة بعرش سورية وترشيحه لعرش العراق ، وبقاء الامير عبد الله في شرقي الأردن ، شريطة ان يمتثل لرغبة بريطانيا في اتباع سياسة معتدلة تجاه الفرنسيين . واعرب تشرشل عن أمله في ان تغير فرنسا من موقفها على مر الزمن (١٧).

وانتهت مباحثات تشرشل وعبد الله بالاتفاق على ما يلي :

١ – اقامة حكومة وطنية في شرقي الاردن برئاسة الامير عبد الله .

٢ – تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا اداريا تاما .

٣ – تساعدها بريطانيا ماديا لتوطيد الأمن .

٤ – تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان .

٥ – تنشيء بريطانيا قاعدتين للطيران في عمان وزيزياء ( الجيزة ) .

٦ – تحافظ على حدود سورية وفلسطين من كل اعتداء .

٧ – تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سوريا .

٨ – تعتبر هذه الاتفاقية موقتة ولمدة ستة شهور فقط (١٨).

(١٦) الحسين ، عبد الله بن : الامالي السياسية ص ٢٣

(١٧) المصدر نفسه ص ٢٢ – ٢٥

الموسى ، سليمان ، تأسيس الامارة ص ١٠٦ – ١٢٢

(١٨) الزركلي ، خير الدين : عامان في عمان ص ٤٩ . سعيد ، امين : الثورة العربية الكبرى ، المجلد الثاني ص ١٢ .



واتفق ايضا على ان يقوم المندوب السامي البريطاني في فلسطين بزيارة عمان لوضع اسس هذه الادارة الجديدة في شرقي الاردن (١٩) .

لقد اعتبر الامير هذه الاتفاقية حلا مرضيا ، معتقداً بانه قد حظي بدعم دولة كبرى كبريطانيا لتحقيق آماله . ويتضح ذلك من رسالته الى والده التي قال فيها :

« ولما كنت اعلم شدة الرغبة السنية في تطبيق المقررات بخصوص القضية العربية، ولتأكدي بعدم الاقتدار على استخلاص سورية بحرب نقيمها نحن بدون معاونة دولية، ولوقوفي هنا على حقيقة عدم اقتدار الشعب السوري على ذلك ، وتأكدي ايضا من عدم امكان رجوع الاخ فيصل الى سورية برضى فرنسا ، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا ، وتعهدت أن ادير شرقي الاردن بصفتي ممثلا لجلالة ولي النعم ، املا بالحصول على الغرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانيا ممكنة . . . » (٢٠) .

## ٢ – انشاء الادارة المركزية الاولى

بعد عودة الامير عبد الله الى عمان شرع في انشاء الادارة المركزية فعين رشيد طليع رئيساً لمجلس المشاورين ومنحه لقب الكاتب الاداري . وتألفت الحكومة الاردنية الاولى في ١١ نيسان ١٩٢١ . وبعد تأليف الحكومة ، زار السير هربرت صموئيل مدينة عمان يرافقه السير وند هام ديدز واللورد ادوارد هنري والكولونيل لورنس للمشاركة في انشاء الادارة الجديدة . وعين جليوس ابرامسون رئيساً للممثلين البريطانيين كما عين سبعة من المستشارين السياسيين البريطانيين لمساعدة الامير في الاشراف على سير الادارة الجديدة (٢١) .

اما اعضاء الحكومة فكانوا في معظمهم من قادة حزب الاستقلال وريث «جمعية العربية الفتاة »، التي حلت في عهد فيصل. ولم يكن بينهم سوى اردني واحد هو علي خلقي الشرايري ، اما البقية فمنهم اربعة من السوريين ( رشيد طليع واحمد مريود ومظهر رسلان وحسن الحكيم ) واثنان من الحجاز ( الشريف شاكر بن زيد ومحمد الخضر الشنقيطي ) وفلسطيني واحد ( امين التميمي ) . وكان اعضاء حزب الاستقلال قد تركوا سوريا او

(١٩) Abu Shaar : Memoirs of King Abdallah, p. 204

(٢٠) الموسى ، سليمان : تأسيس الامارة ص ١٣٠ .

(٢١) الزركلي : عامان في عمان ص ١٤٠ ، ظبيان ، تيسير : الملك عبدالله ص ٣٦ .

طردوا عنها على ايدي السلطات الفرنسية . ولذلك اعادوا تشكيل حزبهم في عمان عندما تولوا دفة الحكم . ولم يخفوا عداءهم لفرنسا وتشجيع الثوار السوريين ومد العون لهـم . وظل الحزب على علاقات حسنة مع الامير والممثل البريطاني حتى كان الاعتداء على حياة المندوب السامي الفرنسي في سورية الجنرال غورو في ٢٣ حزيران ١٩٢١ ، قرب قرية القنيطرة في جنوب سورية . اذ لجأ المتهمون بالحادث الى شرقي الاردن . وطلب المعتمد البريطاني في عمان من الحكومة الاردنية تسليم المتهمين . فرفضت طلبه . واضطر رشيد طليع الى تقديم استقالته في آب ١٩٢١ . وأقيل على اثر ذلك عدد من الموظفين المنتسبين الى حزب الاستقلال (٢٢) . وعهد الى مظهر رسلان بتأليف حكومة جديدة اطلق عليها « مجلس المستشارين » .

وجاء هربرت صموئيل الى عمان في نهاية الفترة التجريبية المتفق عليها في لقاء القدس بين عبد الله وتشرشل . فقابل الأمير واوضح له خطورة حادث الاعتداء على الجنرال غورو وطلب منه توقيع مشروع الاتفاقية الحجازية — البريطانية كشرط للتعاون المقبل بيه وبين بريطانيا (٢٣) .

غير ان استقالة رشيد طليع والاحداث التي سبقتها قد دفعت وزارة المستعمرات البريطانية الى ايفاد الكولونيل لورنس الى عمان لدراسة الحالة عن كثب . فقد جاء في البرقية التي بعث بها اللورد كيرزون الى لورنس بتاريخ ١٦/٩/١٩٢١ : « طلبت منا وزارة المستعمرات ان نبلغك ان السير هربرت صموئيل ابرق في الثاني من ايلول يقول ان ابرامسون اقنع عبد الله بعد محادثات مطولة ان يحاول اعتقال الاشخاص المطلوبين للفرنسيين بتهمة محاولة قتل غورو بموجب قائمة سلمها الفرنسيون الى صموئيل . قال عبد الله انه يطلب اليه ان يضحي بكل شيء وانه يفقد كل فرصة لتحقيق آماله . انه يريد المجيء الى لندن في وقت قريب تمهيدا لأنهاء علاقاته الشخصية مع اهل شرقي الأردن والانسحاب منها . يفترض صموئيل ان اتخاذ قرار بهذا الشأن يجب ان ينتظر حتى تصل انت ويونج » .

« لهذا السبب تود وزارة المستعمرات ان تقوم بزيارة شرقي الاردن بأسرع ما يمكن للتشاور مع السير هربرت صموئيل حول السياسة التي يجب اتباعها في المستقبل هناك . . .

(٢٢) الحسين ، عبدالله بن : المذكرات ، ص ١٥٩

(٢٣) الحسين ، عبدالله بن : الامالي السياسية ص ٢٥-٢٦ .



حاول ان تتوصل الى اختتام مفاوضاتك مع الملك حسين . ولكن اذا رأيت ان هذه المفاوضات يمكن ان تطول ، فربما استطاع الميجر مارشال ان يتابع المفاوضات بدلا منك ويمكنك ان تبحث المسائل المعلقة معه وتخبرنا » (٢٤) .

وصل لورنس الى عمان في ١٢ تشرين الاول ١٩٢١ . وقام على الفور باتخاذ الاجراءات التالية :

١ — عزل جميع الموظفين الانجليز في شرقي الاردن باستثناء الكابتن بيك .

٢ — تولى بنفسه وظيفة المعتمد البريطاني في عمان ، واقترح على تشرشل تعيين جون فيلبي John Philby في هذا المنصب .

٣ — اوصى باستقلال الموظفين الانجليز في شرقي الاردن عن حكومة فلسطين ، مع بقائهم اسميا تحت اشراف المندوب السامي البريطاني في فلسطين .

٤ — اقترح زيادة القوة الجوية البريطانية في شرقي الاردن وتزويدها بالمدرعات من اجل حفظ النظام واستتباب الأمن (٢٥) .

واقترح على الحكومة البريطانية ما يلي :

١ — استمرار الادارة التي يرأسها الامير عبد الله في شرقي الاردن .

٢ — اخراج الموظفين السوريين من اعضاء حزب الاستقلال من البلاد .

٣ — تخفيض مخصصات الامير المالية .

٤ — اصدار بيان رسمي باستثناء شرقي الاردن من وعد بلفور .

٥ — الضغط على الامير عبد الله لتسليم المتهمين بالاعتداء على غورو واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم .

٦ — دعوة الامير عبد الله لزيارة لندن للتباحث معه في مستقبل البلاد (٢٦).

وقد عارض هربرت صموئيل مقترحات لورنس هذه في تقاريره التي بعث بها الى وزارة المستعمرات . واقترح تشجيع الامير عبد الله على مغادرة شرقي الأردن ، وتعيين

(٢٤) الموسى ، سليمان : تأسيس الامارة الأردنية ص ١٤١ .

(٢٥) Philby, J. : Arabian Days, p. 211

Jarvis, C. : Arab Command, p. 88

(٢٦) الموسى ، سليمان : تأسيس الامارة الأردنية ص ١٤٣-١٤٤ .

الامير زيد بدلا منه ، الا ان تشرشل قبل بمقترحات لورنس واعلم صموئيل بقراره هذا في الثاني من شباط عام ١٩٢٢ .

ونجح لورنس ايضا في اقناع الامير عبد الله بالتوقيع على مشروع المعاهدة الحجازية ـ البريطانية ، نيابة عن والـــده ، في ٨ كانون الأول ١٩٢١ (٢٧). وسافر في اليوم نفسه الى جده من اجل تصديق الاتفاقية من قبل الملك حسين . الا انه فشل في تحقيق هذه المهمة (٢٨).

وفي غضون ذلك اعدت الحكومة البريطانية ، عـــلى ضوء قرارات مؤتمر القاهرة ( اذار ١٩٢١ ) ومحادثات تشرشل ـ عبد الله ، نص صك الانتداب البريطاني على شرقي الاردن .

## ٣ ـ الانتداب البريطاني :

أقر مؤتمر الصلح في باريس مبدأ وصاية عصبة الامم عـــلى الشعوب « المتخلفة » وتضمن ميثاق العصبة الذي وقع في فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩ نظام الانتداب فنصت المادة الثانية والعشرون منه على ما يأتي :

« ان المستعمرات والاقطار التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها والمأهولة بشعوب لا تزال غير قادرة عـــلى الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة ، يجب ان يطبق عليها المبدأ القائل بأن خير هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة في عنق الحضارة ، فيجب ان تدرج في هذا الميثاق الضمانات للقيام بحق هذه الوديعـــة ».

« وان الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عمليا هي ان يعهد في تدريب هذه الشعوب الى الأمم الراقية التي تمكنها مواردهـــا او خبرتها او موقعها الجغرافي مـــن الاضطلاع بهذه المسؤولية احسن من غيرها ، وتكون هي مستعدة لقبول هذه المسؤولية وان تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة عن عصبة الأمم ».

« ولا بد لصفة هذا الأنتداب من ان تختلف بحسب درجة الشعب في الرقي وموقع القطر الجغرافي واحواله الاقتصادية وغير ذلك من مثل هذه الاحوال » .

(٢٧) الحسين ، عبدالله بن : الامالي السياسية ص ٢٦ .

(٢٨) Philby, J. L. Forty years in the wilderness, p. 107



« ان بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي الى درجة يستطاع معها الاعتراف بصفة امم مستقلة على ان تتولى اسداء المشورة والمساعدات الادارية لها دولة منتدبة ، وذلك الى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها على ان يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة . »

« وفي جميع هذه الحالات يجب على كل دولة من الدول المنتدبة ان تزود المجلس بتقرير سنوي عن البلاد التي تتولى الانتداب عليها . وعلى هذا المجلس ان يحدد تحـــديدا صريحا نوع السلطة او المراقبة او الادارة التي تخول الدولة المنتدبة ممارستها ، ويجب انشاء لجنة دائمة لتسلم تقارير الدولة المنتدبة سنويا وفحصـــها وامداد المجلس برأيها في جميع الامور المختصة برعاية شروط الانتداب »(٢٩).

وقد اقر المجلس الاعلى للحلفاء في سان ريمـــو San Remo في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني دون ان يرد ذكر شرقي الاردن في النص الرسمي لوقائع المؤتمر المذكـــور او في البيانات او التصريحات الرسمية الـــتي نشرت في اعقابه (٣٠) . وكانت معاهـــدة سيفر Sevres الموقـــعة في ٢٨/٦/ ١٩١٩ قد نصت ( المادة ٩٦ ) على تكليف الدول الكبرى بوضع صيغة لصك الانتداب البريطاني عـــلى فلسطين وتقديمها الى مجلس عصبة الامم للموافقـــة عليها (٣١) .

وفي ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ اقر مجلس عصبة الامـــم المنعقد في لندن صيغة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وصادق عليها في اليوم نفسه . ونصت المادة الخامسة والعشرون من الصك على استثناء شرقي الأردن من احكام وعد بلفور . وقدم وزير خارجية بريطانيا مذكرة تفسيرية لهذه المادة من صك الانتداب ، الى مجلس العصبة المنعقد في جنيف في ١٦ ايلول ١٩٢٢ ، فصادق عليها المجلس في اليوم نفسه . وجاء في المذكرة ما يلي :

« تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس عصبة الامم ـ وفقا لشروط المادة ( ٢٥ ) من صك الانتداب على فلسطين ان يصادق على القرار التالي :

(٢٩) Nouveau Recueil General des Traites, 3eme Serie, tome xI, pp. 344 - 346

(٣٠) L'Europe Nouvelle, Paris, avril, 1920, pp. 602.608

(٣١) Nouveau Recueil General des Traite's, 3eme Serie, tome x11, p.684

١ ــ لا تطبق المواد الآتية من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرقي الاردن الذي يشمل المقاطعات الواقعة الى شرقي خط ممتد في نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين الى الغرب من بلدة العقبة ــ مارا بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى النقطة التي يلتقي فيهاهذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية.

والمواد الملغاة من صك الانتداب هي :

ــ الفقرتان الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب وهذا نصهما :

« وحيث ان دول الحلفاء الكبرى وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ للشعب اليهودي مع البيان الجلي ان لا تفعل شيئا يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان ولا الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى » .

« وحيث ان ذلك هو اعتراف بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد » .

ــ المادة الثانية من صك الانتداب ونصها :

« تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ــ كما جاء في مقدمة هذا الصك ــ وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان » .

ــ والمادة الرابعة وهذا نصها :

« يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عامة لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يمس انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين . وتساعد في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما . ويعترف بان الجمعية الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها في تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة لهذا الغرض .



وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي .

ــ والمادة السادسة ونصها :

« على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق سائر الطوائف للاهالي ومراكزهم ، ان تسهل هجرة اليهود الى فلسطين في احوال مناسبة وتنشط بمعونة الوكالة اليهودية المنصوص عنها في المادة الرابعة ، استقرار اليهود في الاراضي الزراعية وفي جملتها الاراضي المبذورة والاراضي البور غير المطلوبة للاعمال العامة .

ــ والمادة السابعة ونصها :

« يجب على حكومة فلسطين ان تسن قانونا للجنسية ينص على تسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعوية الفلسطينية .

ــ والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة ( ١١ ) ونصها :

« يجوز لحكومة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية على ان تضع وتدير بشروط الانصاف والعدل الاعمال والمصالح والمنافع العامة وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة مباشرة هذه الامور نفسها » .

ــ والمادة الثالثة عشرة الخاصة بالاماكن المقدسة .

ــ والمادة الرابعة عشرة المتعلقة بتعيين لجنة لدراسة وتحديد وتسوية الحقوق والمطالب المتعلقة بالاماكن المقدسة .

ــ والمادة الثانية والعشرين المتعلقة بالاعتراف باللغة العبرية لغة رسمية .

ــ والمادة الثالثة والعشرين الخاصة بأعياد الطوائف المختلفة في فلسطين .

وفي تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن تقوم حكومته بالاعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين في فلسطين تحت اشراف الدولة المنتدبة .

٢ ــ تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن وتتكفل بان الشروط التي توضع لادارة ذلك القطر وفقا للمادة ( ٢٥ ) لا

تكون بأية وسيلة وغير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التي لم يشر هذا القرار الى عدم تطبيقها » (٣٢).

واعتقد الساسة البريطانيون انه باستثناء شرقي الاردن من احكام وعد بلفور الواردة في صك الانتداب البريطاني على فلسطين سيرضون العرب عامة والأمير عبد الله خاصة . وخاب ظنهم في ذلك ، لان العرب رأوا في الانتداب نقضا لوعود الحلفاء لهم ، ومظهرا جديدا من مظاهر التجزئة والاستعمار والسيطرة الغربية . ولذلك رفضوه بشدة واعلنوا عزمهم على مقاومته .

## ٤ ـ زيارة الامير عبدالله للندن والمفاوضات مع بريطانيا :

بناء على توصية لورنس السالفة الذكر وجه وزير المستعمرات البريطاني الدعوة الى الامير عبد الله لزيارة لندن ، بعد ان صادق مجلس عصبة الامم على المذكرة البريطانية في ١٦ ايلول ١٩٢٢ . فلبى الأمير الدعوة ، وغادر البلاد الى لندن في تشرين الاول سنة ١٩٢٢ يرافقه علي رضا الركابي ومحمد الانسي والمعتمد البريطاني المستر جون فيلبي : واجريت مفاوضات في لندن بين الامير ورئيس مستشاريه من جهة وجلبرت كلايتون من كبار موظفي وزارة المستعمرات ، وجون فيلبي من جهة اخرى . وتقدم الامير الى الجانب البريطاني بمطالب تتضمن استقلال شرقي الاردن استقلالا تاما وعقد معاهدة بينها وبين بريطانيا تضمن هذا الاستقلال وتحدد علاقاتها معها ، وتعيين حدود البلاد بحيث يكون لها ميناء على البحر الابيض المتوسط (٣٣). غير ان وزارة لويد جورج قدمت استقالتها يوم ١٨ تشرين الأول فاوقفت المباحثات بين الجانبين الاردني والبريطاني . وتشكلت حكومة بريطانية جديدة برئاسة بونارلو ، واصبح الدوق ديفونشاير Devonshire وزيرا للمستعمرات ثم استوئنفت المحادثات دون الوصول الى نتيجة . فبعث الامير في ١٣ تشرين الثاني بمذكرة الى اللورد كيرزون Curzon اعرب فيها عن قلقه من الموقف البريطاني وطالب الحكومة البريطانية بالدخول في مفاوضات مع الملك حسين للتوصل الى

(٣٢) Cmd. 1785 (1923), Mandate For Palestine.
S. D. N., Journal officiel, 3eme annee, novembre 1922 annexe 420, pp. 1390 - 1391

(٣٣) الموسى ، سليمان : تأسيس الاماره ص ١٥٠-١٥١ .
سعيد ، امين : الثورة العربية الكبرى المجلد الثالث ص ٦٧-٧٤ .



تسوية مرضية وتقديم معونة مالية للحكومة الحجازية . الا ان اللورد كيرزون لم يجب على هذه المذكرة . فعاد الامير الى عمان بعد ان مر بالحجاز واجتمع بوالده (٣٤). وبقي الركابي في لندن ، وطال بقاؤه دون الوصول الى نتيجة ايجابية . وفي ١٨ كانون الأول سنة ١٩٢٢ تسلم مذكرة من كلايتون تضمنت تأجيل الاعتراف البريطاني باستقلال شرقي الاردن الى ما بعد انتهاء مؤتمر لوزان ، وتأجيل البحث في ابرام اتفاقية اردنية ـ بريطانية الى موعد لاحق .

والواقع ان هذه المفاوضات الطويلة لم تسفر عن نتائج ايجابية ولذلك عاد الركابي الى عمان في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣ وقدم استقالته الى الامير . وتشكلت حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان في مطلع شباط ١٩٢٣ ، وحاولت بدورها استئناف المفاوضات مع بريطانيا فلم توفق في ذلك .

الا ان بريطانيا لم تقفل الباب في وجه الامارة الناشئة فأوعزت الى المندوب السامي السير هربرت صموئيل بزيارة عمان والقاء البيان التالي في ٢٥ ايار ١٩٢٣ :

« شريطة موافقة مجلس عصبة الأمم فان حكومة جلالته البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الاردن تحت حكم سمو الامير عبد الله بن الحسين، على شرط ان تكون تلك الحكومة دستورية ، وان تمكن حكومة جلالته البريطانية من ايفاء التزاماتها الدولية المتعلقة بتلك البلاد » (٣٥).

## ٥ ـ الادارة والوضع المالي :

### أ ) الادارة:

كان الامير بالتعاون مع مجلس المشاورين او مجلس المستشارين يمارس السلطة التنفيذية في البلاد ، تحت اشراف المندوب السامي البريطاني في القدس وممثله في عمان المعتمد البريطاني . ومنذ ان اصدر المندوب السامي البريطاني بيانه في ٢٥ ايار ١٩٢٣ ، الذي اعتبره مجلس المستشارين بمثابة اعتراف من جانب بريطانيا باستقلال شرقي الاردن سعى

(٣٤) المصدر نفسه ص ١٥٨-١٥٩ .

(٣٥) Colonial No. 12 (1925) P. 66

الامير الى تكييف الادارة مع الوضع الجديد فأصدر في ١١ حزيران ١٩٢٣ ارادته بتبديل لقب رئيس المستشارين بلقب رئيس مجلس الوكلاء ، ولقب المستشارين بلقب الوكلاء (٣٦). الا ان هذه التسمية لم تدم طويلا اذ استبدل لقب رئيس الوكلاء بلقب رئيس النظار واستبدل لقب الوكيل بلقب ناظر (٣٧). ومنذ عـام ١٩٢٦ اصبح يطلق اسم المجلس التنفيذي على مجلس النظار . ولم يزد اعضاء كل مجلس من هذه المجالس السابقة الذكر عن خمسة. وكانوا في بداية الامر من اعضاء حزب الاستقلال ، المعروف بسياسته المعادية لفرنسا في سورية وبحمايته للعناصر الثورية السورية . ولذلك تدخل المعتمد البريطاني والمفتش العام للجيش العربي الزعيم بيك وهددا الأمير وحكومته باستقدام القوات البريطانية المرابطة في فلسطين لاعادة الامن الى نصابه . فخضعت الحكومة لهـذا التهديد واخرجت عناصر حزب الاستقلال من الادارة الاردنية ، وغادر عدد كبير منهم البلاد (٣٨).

وجيء بعد ذلك بالموظفين البريطانيين والفلسطينيين المعارين من حكومة فلسطين للحلول محل السوريين . وبدأت الاعارة في مطلع عام ١٩٢٥ واستمرت طيلة هذه الفترة التي نحن بصددها . فقد ضمت حكومة حسن خالد ابو الهدى التي تشكلت في ١٩٢٦/٥/٢٦ أربعة من النظار المعارين من الادارة الفلسطينية ( ثلاثة من العرب وبريطاني واحد وناظر اردني واحد (٣٩). ولما اجري تعديل في هـذه الحكومة في ١٩٢٦/٩/١١ اصبح عدد الاعضاء الانجليز اثنين هما كيركبرايد Kirkbride وسيتون Seton بصفتهما مستشارين للشؤون المالية والعدليـة (٤٠). وكان مدير البريد ومدير الصحة ومدير الاشغال العامة في الوقت نفسه من الموظفـين الفلسطينيين المعاريـن (٤١). وبلـغ عدد الموظفين البريطانيين المعارين للعمل في حكومة شرقي الاردن ثمانية عـام ١٩٢٧ (٤٢). واستمرت

(٣٦) الشرق العربي ، السنة الأولى ، عدد ٤ تاريخ ١٩٢٣/٦/١٨ .
(٣٧) الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد ١٣١ تاريخ ١٩٢٦/٧/١
(٣٨) Jarvis, C: Arab Command' P. 107-109
(٣٩) الشرق العربي السنة الرابعة عدد ١٣١ تاريخ ١٩٢٦/٧/١.
(٤٠) الشرق العربي ، السنة الرابعة عدد ١٣٧ تاريخ ١٩٢٦/٩/١٥ .
(٤١) Colonial No. 20 (1926), P. 62
(٤٢) الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن ، عدد ٦٤٨ تاريخ ١٩٣٩/٩/١٩ .



اعارة الموظفين من الادارة الفلسطينية الى الادارة الاردنية حتى عام ١٩٣٩ ، حينمـا أغلق باب الاعارة من الموظفين العرب واكتفي باعارة الموظفين الانجليز (٤٣).

كان للمعتمد البريطاني في عمان اشراف فعـلي على الادارة بصفته ممثلا للمندوب السامي . وكان اول من تولى هذا المنصب جوليوس ابرامسون J. Abramson الذي كان يتولى في الوقت نفسه رئاسة لجنة الاراضي في القدس(٤٤). واستبدل بعد قليل من الوقت بجون فيلبي J. Philby الذي بقي في هذا المنصب حتى الاول من نيسان سنة ١٩٢٤ حينما حل محله الكولونيل هنري كوكس H. Cox (حاكم نابلس سابقا) . وقد مارس كوكس رقابة محكمة على جميع اجهزة الادارة وكان الوزراء ومديروالدوائر لا يعينون الا بموافقته.

ومنذ عام ١٩٢٤ الغيت « نيابة العشائر » التي كان يتولاها الشريف شاكر بن زيد . ورافق الغاءها اخراج عناصر حزب الاستقلال من الادارة الاردنيـة (٤٦). الا انه قـد صدر قانون للعشائر في ١٩٢٥/٩/٢ واصبحت للعشائر بموجبه محاكم خاصة تنظر في شؤونها وقضاياها . وفي ١١ نيسان ١٩٢٦ احدثت وظيفة مأمور العشائر والحق برئاسة النظار ، واوكلت اليه مهمة نائب العشائر الملغـاة (٤٧).

ظلت شرقي الاردن تدار بموجب قانون ادارة الولايات العثمانية الصـادر في ١٣ آذار سنة ١٣٢٩ والمعـدل بالقانون المؤرخ في ٣ نيسان ١٣٣٠ حتى الحادي عشر مـن تشرين الأول سنة ١٩٢٧ ، عندما صدر قانون اردني جديد (٤٨)، اتخذت البلاد بموجبـه اسمها الرسمي ( امارة شرقي الاردن ) وقسمت الى اربعة الوية هي :

١ — لواء عجلون ومركزه مدينة اربد
٢ — لواء البلقاء ومركزه مدينة السلط
٣ — لواء الكرك ومركزه مدينة الكرك
٤ — لواء معان ومركزه مدينة معان

(٤٣) Jarvis, C. : Arab Command, p. 90
(٤٤) Abu Shaar, A. : Memoirs of King Abdullah, p. 214
(٤٦) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٦٨ تاريخ ١٩٢٤/٩/١ .
(٤٧) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، العدد ١٢٧ تاريخ ١٩٢٦/٥/١ .
(٤٨) الشرق العربي ، السنة الخامسة ، عدد ١٧٧ تاريخ ١٩٢٧/١٢/١ .

وقسم لواء عجلون الى ثلاثة اقضية هي :

١ — قضاء اربد ٢ — قضاء عجلون ٣ — قضاء جرش .

وقسم لواء البلقاء الى ثلاثة اقضية هي :

١ — قضاء عمان ٢ — قضاء السلط ٣ — قضاء مادبا .

وقسم لواء الكرك الى قضائين هما :

١ — قضاء الكرك ٢ — قضاء الطفيلة .

وقسم لواء معان الى قضائين هما :

١ — قضاء معان ٢ — قضاء العقبة .

كما احدث في لواء اربد ناحيتان مرتبطتان بمركز اللواء هما : ناحية الرمثا وناحية الكورة . واحدثت في لواء الكرك ناحية واحدة هي ناحية الغور وغور المزرعة . وكذلك احدثت في معان ناحيتان هما ناحية الشوبك وناحية وادي موسى .

وبموجب هذا التنظيم الجديد احتفظ حكام التقسيمات الجديدة بالقابهم العثمانية ، فحاكم اللواء ( متصرف ) وحاكم القضاء ( قائمقام ) وحاكم الناحية ( مدير ) .

ونص القانون الجديد على تشكيل مجلس اداري في كل لواء برئاسة المتصرف وعضوية كل من القاضي الشرعي والمحاسب وعضوين منتخبين من الاهالي يكون احدهما مسيحيا فيما اذا وجدت هنالك جماعة مسيحية تؤلف طائفة . كما يؤلف مجلس اداري في كل قضاء برئاسة القائمقام وعضوية كل من القاضي الشرعي والمحاسب وعضوين منتخبين من الاهالي يكون احدهما مسيحيا فيما اذا وجدت هنالك جماعة مسيحية تؤلف طائفة .

واشترط لعضوية المجالس الادارية الرعوية الاردنية وبلوغ سن الثلاثين ومعرفة القراءة والكتابة . اما مدة العضوية فسنتان . كما يتم انتخاب الاعضاء من الاهالي من قبل لجنة مؤلفة من المتصرف و القاضي الشرعي والمحاسب ورئيس المجلس البلدي واعضائه والائمة والرؤساء الروحيين .

اما بخصوص موظفي الدولة من الاردنيين فكانوا يخضعون للقوانين والانظمة العثمانية حتى صدر اول قانون ( موقت ) للموظفين في ١٩٢٦/٨/٤ . وانيطت بموجبه



امورهم بالمجلس التنفيذي (٤٩). وحددت درجاتهم واصنافهم ورواتبهم وكيفية تعيينهم وعقوباتهم بموجب نظام صدر في ١٩٢٦/١٢/٥ (٥٠).

## ب- الوضع المالي:

شرقي الاردن بلد فقير تعوزه الموارد الطبيعية ومنذ ان تشكلت الادارة المركزية الاولى كانت المعونة الخارجية ضرورة لا بد منها ، نظرا للفرق الشاسع بين واردات الادارة ونفقاتها . وفي محادثات الامير عبدالله مع تشرشل في آذار ١٩٢١ تم الاتفاق على تقديم معونة مالية بريطانية سنوية قدرها ( ١٨٠ ) الف جنيه استرليني (٥١). وغالبا ما استعملت هذه المعونة كوسيلة للضغط والابتزاز ضد الحكومة الاردنية .

وبسبب هذه المعونة اصبح للمعتمد البريطاني والمستشار المالي البريطاني في نظارة المالية حق الاشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية . ويوضح الجدول التالي النفقات العامة والواردات العامة والمعونة المالية البريطانية خلال فترة التأسيس من عهد الامارة :

| السنة المالية | النفقات العامة بالجنيه الاسترليني | الواردات العامة بالجنيه الاسترليني | المعونة المالية البريطانية |
|---|---|---|---|
| ١٩٢٢/١٩٢١ | ——— | ——— | ١٨٠٠٠٠ |
| ١٩٢٣/١٩٢٢ | ——— | ——— | ٩٠٠٠٠ |
| ١٩٢٤/١٩٢٣ | ——— | ——— | ١٥٠٠٠٠ |
| ١٩٢٥/١٩٢٤ | ٢٦٧٩٩٧ | ١٩٨٠١٨ | ٧٥٦٣٢ |
| ١٩٢٦/١٩٢٥ | ٢٦٧٧٠٨ | ١٧٤٠٣٨ | ١٠١٣٥٨ |
| ١٩٢٧/١٩٢٦ | ٢٧٤٩١٠ | ٢٣٦٥١٦ | ٦٦٠٠٠ |
| ١٩٢٨/١٩٢٧ | ٣١٨١٦٠ | ٢٣٧٠٧٣ | ٤٥٠٠٠ |
| ١٩٢٩/١٩٢٨ | ٣٠١٤٣٠ | ٢٤٠٩١٦ | ٤٠٠٠٠ |

(٤٩) الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد ١٣٦ تاريخ ١٩٢٦/٩/١ .

(٥٠) الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد ١٤٦ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٣٠ .

(٥١) Colonial No. 47 (1930) p. 130

ومنذ السنة المالية ١٩٢٦/١٩٢٥ اصبحت مشاريع الموازنة العامة تقدم الى المعتمد البريطاني فيحولها بدوره الى المندوب السامي البريطاني في القدس ومنه الى وزير المستعمرات في لندن للمصادقة عليها . وفي ١٩٢٨/١/١٨ تأسس فرع لديوان مراجعة ( محاسبة ) وزارة المستعمرات البريطانية في عمان للنظر في الحسابات المالية والتدقيق في كافة الحسابات الرسمية (٥٢).

اما بالنسبة للنقد المتداول في هذه الفترة فقد كانت العملات العثمانية والسورية والمصرية هي المتداولة . وفي ١٥ شباط ١٩٢٢ صدر قانون النقد رقم ٤٧ الذي حل بموجبه القرش المصري محل القرش السوري في الواردات والنفقات وجميع المعاملات الرسمية (٥٣) . وفي ١٩٢٨/٣/١٧ الغي التعامل بالنقد المصري وحل محله النقد الفلسطيني وصدر قانون بذلك(٥٤).

ودشن اول فرع للبنك العثماني ( وهو مصرف بريطاني ) في عمان في ٣٠ ايلول ١٩٢٥(٥٥). ووقعت اتفاقية بين الحكومة الاردنية والبنك المذكور في ٣١ تشرين الاول من ذلك العام تقضي بأن يكون المصرف الوحيد الذي تتعامل معه الحكومة (٥٦) .

## ٦ — الجيش

كانت قوات الشرطة والدرك الموجودة في شرقي الاردن ابان العهد الفيصلي غير منظمة وغير كافية لفرض النظام واستتباب الامن . وبعد خروج فيصل من سورية اوفد المندوب السامي البريطاني في فلسطين ضابطا من فرقة الجمالة المصرية Egypt Camel Corps هو الكابتن بيك Captain Peake لدراسة الوضع الداخلي وتقديم تقرير عن قوات الشرطة والدرك الموجودة في البلاد . فقام بالمهمة وقدم تقريرا جاء فيه ان قوات الدرك التي كان يقودها العقيد عارف بك الحسن وقوات الشرطة في المدن غير كافية وعاجزة عن القيام بواجباتها .

(٥٢) الشرق العربي ، السنة الخامسة ، عدد ١٧٨ تاريخ ١٩٢٨/٢/١ .
(٥٣) الشرق العربي ، السنة الاولى عدد ٣ تاريخ ١٩٢٣/٦/١١ .
(٥٤) الشرق العربي ، السنة الخامسة عدد ١٨٣ تاريخ ١٩٢٨/٣/٢٤ .
(٥٥) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١١٦ تاريخ ١٩٢٥/١١/١ .
(٥٦) مجموعة القوانين والانظمة الأردنية من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٤٦ ، المجلد الثالث ص ٧٢٠-٧٢٢ .



وبناء على هذا التقرير كلف الكابتن بيك بانشاء قوتين صغيرتين في البلاد : الأولى قوامها مئة رجل ( القوة السيارة ) The Mobile Force ومهمتها حماية طريق عمان — فلسطين ، والثانية مؤلفة من حوالي خمسين فردا لمساعدة الضابط البريطاني في الكرك .

وحينما قدم الامير عبد الله الى شرقي الاردن جاءت معه كتيبة من الجند ( مئتي فرد ) وضعت تحت قيادة الرئيس عبد القادر الجندي ، اثناء وجود الامير في معان . ولما دخل الامير عمان في مطلع آذار ١٩٢١ وانشأ الادارة الأولى في البلاد في ١١ نيسان من ذلك العام كانت القوات التي تحت امرته مؤلفة مما يلي :

١ — قوة الدرك الثابت عددها حوالي اربعمائة فرد يقودها ضباط عرب ، موزعة على مناطق عجلون والبلقاء والكرك .

٢ — كتيبة الدرك الاحتياطي ( الفرسان ) لمساعدة الدرك او الشرطة وعددها حوالي مئة وخمسين فارساً يقودها ضباط من العرب الذين خدموا في الجيش العربي السوري او في الجيش العثماني . وقد حلت هذه الكتيبة فيما بعد وحلت محلها قوة جديدة انشأها الكابتن بيك بين صيف عام ١٩٢١ وصيف ١٩٢٣ .

٣ — الكتيبة النظامية ( وعددها حوالي مئتي جندي مشاة ) بقيادة القائمقام احمد الاسطنبولي ( من بيروت ) وقد ضمت هذه الكتيبة معظم الجند الذي رافق الامير من الحجاز الى معان .

٤ — قوة الهجانة ( حوالي ١٠٠ هجان ) بقيادة ابن رميح وكانت حرسا خاصا للامير في ايام حكمه الاولى. وتولى الامير بنفسه القيادة العامة للقوات المسلحة ، وكلف مشاور الانضباط والامن القائمقام علي خلقي بالاشراف على هذه القوات . وعين الكابتن بيك مفتشا عاماً للدرك وعهد اليه بتدريبه(٥٧) .

وقد اثبتت هذه القوات عدم فعاليتها عندما اعلن كليب الشريدة تمرده على الحكومة في شهر ايار من عام ١٩٢١ . اذ افتقرت قوة الدرك الى العتاد واعوزها المال والتدريب الحسن . وكان لهذا الحادث نتائج خطيرة على تطور القوات الاردنية . اذ اقتنعت حكومة

(٥٧) Vatikiotis, p. : Politics and The Military in Jordan, pp. 57-59.

الانتداب والحكومة الاردنية بعدم كفاءةقوات الامن التي يقودها الضباط العرب. ورأى الامير ان لا بد من اعادة تنظيمها وتدريبها وطلب العون من بريطانيا لتحقيق هذا الغرض. الا ان المسؤولين في حكومة الانتداب اشترطوا ان يقوم الكابتن بيك بالاشراف على مالية هذه القوات بدلا من مشاور الانضباط والامن ، وان يكلف بيك بانشاء قوة احتياطية من حوالي ( ٧٥٠ ) ضابطا وجنديا تكون تحت قيادته. وكانت هـــذه الشروط من الاسباب التي ادت الى استقالة حكومة رشيد طليع التي رفضت فكرة الاشراف البريطاني على قوى الامن (٥٨).

وواجه الكابتن بيك صعوبات في الحصول على العدد اللازم للتجنيد ، فاضطر الى استقدام الضباط والجنود السوريين والفلسطينيين الذين سبق ان خدموا في الجيش العثماني. وفي خريف عام ١٩٢١ تمكن من تشكيل الوحدات التالية :

ثلاث سرايا من الفرسان يقودها ضباط عرب .

سريتان من المشاة يقودهما ضباط عرب .

بطارية واحدة من المدفعية الجبلية يقودها ضابط عربي

سرية رشاشات .

فئة اشارة .

وانشأ قيادة عامة لهذه الوحدات من الضباط العرب في المحطة / عمـــان . وفي ربيع عام ١٩٢٢ انضم الى هذه القوات اربعة ضباط من مصر لتدريب الفرسان والشرطة. وعهد الى ضابط بريطاني بمهمة الادارة العامة .

كانت مهمة هذه القوة العسكرية الحفاظ على الأمن والنظام في البلاد وتأمين جباية الضرائب لخزانة الدولة .

وفي أيارعام ١٩٢١ شرعت بريطانيا ببناء قاعدة لسلاح الجو الملكي البريطاني R.A.F. في ضاحية ماركا قرب عمان . كما رابطت وحدة من القوات البريطانية في الازرق . وانشئت قاعدة جوية بريطانية في المفرق . وكان لهذه القوات البريطانية دور هام في صد غارات الوهابيين على البلاد( ١٩٢٢–١٩٢٤ ) وفي القضاء على حوادث العصيان الداخلي.

(٥٨) المصدر السابق ص ٦٠–٦١ .



اما القوات الاردنية التي انشأها بيك فقد شغلت بين كانون الأول ١٩٢١ وشباط ١٩٢٢ باخضاع العشائر المتمردة في الكرك والطفيلة . ولم يكن حادث الكورة قد انتهى. لذلك حاول بيك اختبار مقدرة قواته المشكلة حديثا ، فوجهها الى الكورة واخضع العصاة والقى القبض على قادتهم .

وفي صيف عام ١٩٢٢ شاركت القوة السيارة في صد غارة الوهابيـــين على البلاد كما شاركت في صد غاراتهم في صيف عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٤ ، وبالتعاون مع الطائرات البريطانية في قاعدة ماركا والمصفحات البريطانية المرابطة في القاعـــدة المذكورة (٥٩). وساهمت هذه القوة ايضا في القضاء على حركة العدوان في صيف عام ١٩٢٣ .

لقد كانت القوة السيارة بقيادة بيك منفصلة عن قوى الشرطة والدرك الموزعة على المناطق والتي كان يقودها ضباط عرب الا انه بعـــد صدور البيان البريطاني بالاعتراف باستقلال الادارة الاردنية في ٢٥ ايار ١٩٢٣ ، حدثت تطورات جديدة في تنظيم القوات العسكرية الاردنية . ففي تشرين الاول من عام ١٩٢٣ الغيت مديرية الامن العام والحقت جميع قطعات الامن العام بالقوة السيارة وسميت القوة الجديـــدة« الجيش العربي » (٦١). واصبح بيك باشا يمارس رقابة شديدة على ضباط الجيش العربي . وكان بعضهم من انصار حزب الاستقلال فاخذ يتخلص منهم بالتدريج ، حتى كانت حوادث الحدود السورية – الاردنية في آب ١٩٢٤ ، فقرر البريطانيون الضغط على الامير وحكومته لطرد اعضاء حزب الاستقلال من الادارة الاردنية وفرض رقابة محكمة على الامور المالية في البلاد ، وتسليم المتهمين بحوادث الحدود للسلطات الفرنسية . وقام بيك باشا بعزل عدد من ضباط الجيش العربي من انصار حزب الاستقلال فغادر بعضهم عمان الى الحجاز وبعضهم الآخر الى مصر (٦٢).

كان معظم افراد الجيش العربي من سكان الريف والمدن . يقول بيك باشا : « كانت سياستي ان اشكل قوة عسكرية من العرب الحضـــر والقرويين ، للوقوف في وجه البدو

(٥٩) المصدر السابق ص ٦٢–٦٣ .

(٦٠) الشرق العربي ، السنة الأولى عدد ٢١ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٢ .

(٦١) Vatikiotis, p. : Politics and the Military in Jordan, p. 64

(٦٢) المصدر نفسه ص ٦٨ .

وتمكين الحكومة العربية من ادارة البلاد بدون خوف او تدخل من شيوخ العشائر » (٦٣).
وظل البدو بعيدين عن الجيش العربي ولا ينظرون اليه بعين الود ، لانه مكن الادارة المركزية من فرض سلطتها على جميع البلاد وحرمهم من أتاوة « الخاوة » التي اعتادوا لعدة قرون فرضها على الفلاحين . وكان البدو حتى عام ١٩٣٠ يشكلون بغاراتهم المتواصلة عنصر شغب واضطراب بالنسبة للدولة . ففي شهري شباط وآذار من عام ١٩٢٦ قامت العشائر في وادي موسى بمهاجمة مخافر الجيش العربي عدة مرات . ولم تكف عن ذلك الا بعد ان هددتها الحكومة بتدمير قراها (٦٤).

وجاء عام ١٩٢٥ بتطورات جديدة في المنطقة . اذ اندلعت الثورة في جبل الدروز ضد السلطات الفرنسية وانتشرت في مختلف المناطق السورية ولجأ العديد من الثوار السوريين الى شرقي الأردن واقاموا في واحتي الازرق وعمرة . واستولى عبد العزيز بن سعود على مكة والمدينة وجدة واعلن نفسه ملكا على الحجاز في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ . فخشيت حكومة الانتداب والحكومة الاردنية اضطراب جبل الأمن في الداخل وقيام الوهابيين بهجوم كاسح على البلاد . وشعرت حكومة الانتداب ان الجيش العربي غير قادر على مواجهة الاخطار المرتقبة. فشكلت « قوة حدود شرقي الاردن » Trans-Jordan Frontier Force في الأول من نيسان عام ١٩٢٦ ، ووضعتها تحت قيادة المندوب السامي البريطاني في فلسطين . وبعد ستة شهور من التدريب انتقلت هذه القوة من فلسطين الى شرقي الاردن واتخذت قيادتها العامة في الزرقاء ، وتوزع افرادها على مركزين احدهما في معان قرب الحدود الاردنية ــ الحجازية والاخر في سمخ قرب الحدود الاردنية السورية ــ الفلسطينية (٦٥).

وفي ٨ تموز ١٩٢٦ وافق المجلس التنفيذي الاردني على قانون قوة الحدود رقم ١١ لسنة ١٩٢٦ الذي نشرته حكومة فلسطين في ٢٤ آذار من ذلك العام (٦٦) . ونص القانون المذكور على ان يعين المندوب السامي البريطاني في فلسطين قائد القوة وضباطها بموافقة

(٦٣) Jarvis, C. : Arab Command, p.61
(٦٤) Vatikiotis, p. : Politics and the Military in Jordan, p. 69
(٦٥) Bentwich, N. & H. : Mandate Memories, p. 120
(٦٦) الشرق العربي ، السنة الرابعة عدد ١٣٥ تاريخ ١٩٢٦/٨/٢٦ .



وزير المستعمرات البريطاني ( المادة ٤ ) . كما ضمن حماية الضباط البريطانيين في هذه القوة ، وذلك بتطبيق قانون الجيش الانجليزي عليهم .

ومنذ ان دخلت « قوة الحدود » الاراضي الاردنية اصبح دور الجيش العربي مقتصرا على الامن الداخلي ، وفقد بذلك ميزته الحربية ، وانخفض تعداده من ( ١٤٧٢ ) فردا الى ( ٨٥٠ ) فردا (٦٧) .

كان ضباط هذه القوة من رتبة Major ميجور ( رائد ) فما فوق من الانجليز والبقية من العرب واليهود وبعض الشركس . وكان للضباط الانجليز ناد ومطعم خاصين بهم وللضباط الاخرين مثل ذلك. اما اغلبية افراد هذه القوة فكانت من بقايا قوة الدرك الفلسطيني التي تشكلت عام ١٩٢١ وحلت فيما بعد ، كما كانت تضم افرادا من شرقي الاردن وسورية ولبنان (٦٨) .

وفي ٢٠ شباط ١٩٢٧ صدر اول قانون للجيش العربي . (٦٩) وبموجبه اصبح الجيش مؤلفا من ثلاثة اقسام هي :

١ ــ شرطة الارياف ، ومهماتها خارج المدن

٢ ــ شرطة المدن ، مخصصة للخدمة داخل المدن

٣ ــ موظفو السجون .

وحدد القانون واجبات الجيش بمنع الجرائم واكتشافها والقبض على المجرمين وحراسة السجناء وتوطيد الامن وصيانة الافراد واموالهم ( المادة الرابعة ) . كما منح « قائد الجيش » حق الاشراف عليه وادارته وتوزيعه والمسؤولية عن نفقاته والارزاق العمومية العائدة له ( المادة السابعة ) .

(٦٧) Colonial No. 26 (1927) p. 71
(٦٨) Vatikiotis. p. : Politics and The Military in Jordan, pp. 70-71
(٦٩) الشرق العربي ، السنة الرابعة ، العدد ١٥٤ تاريخ ١٩٢٧/٤/١٥ .

ويبين الجدول التالي نمو الجيش العربي وتطوره ومقدار نفقاته خلال فترة تأسيس الامارة (١٩٢١ – ١٩٢٨):

| السنة | عدد افراد الجيش العربي | نفقاته بالجنيه الاسترليني |
| --- | --- | --- |
| ١٩٢١ – ١٩٢٢ | ٥٥٠ | |
| ١٩٢٢ – ١٩٢٣ | ٧٥٠ | |
| ١٩٢٣ – ١٩٢٤ | ٩٩٠ | |
| ١٩٢٤ – ١٩٢٥ | ١٢١٧ | ١٠٦٧٥٠ |
| ١٩٢٥ – ١٩٢٦ | ١٤٧٢ | ١٣٦٧٢٣ |
| ١٩٢٦ – ١٩٢٧ | ٨٥٥ | ١٠٦٠٨٧ |
| ١٩٢٧ – ١٩٢٨ | — | ١٠٢٩٥٦ |
| ١٩٢٨ – ١٩٢٩ | ٨٥٩ | ١٠٠٤١٢ |

يلاحظ من هذا الجدول (٧٠) ان نمو الجيش العربي قد بلغ اوجه عام ١٩٢٥/ ١٩٢٦ اي بعد ضم منطقة معان الى شرقي الازدن. ثم اخذ يتناقص تدريجيا بعد ان تحول الى شرطة ودرك ابتداء من عام ١٩٢٦ عند دخول « قوة الحدود » الى البلاد.

## ٧ – الوضع الداخلي

لم يستقبل شيوخ العشائر والزعماء التقليديون انشاء حكومة مركزية في عمان بشيء من الارتياح، لان مثل هذه الحكومة قد تسلبهم الامتيازات والحقوق التقليدية التي يتمتعون بها في مناطقهم. ولما عزمت الحكومة الأولى التي تشكلت في ١١ نيسان ١٩٢١ على ممارسة سلطاتها واجهت مقاومة عنيفة بين اولئك الشيوخ والزعماء.

وكان اول صدام بين الحكومة المركزية والزعماء التقليديين حادث الكورة. إذ رفض كليب الشريدة زعيم هذه الناحية التنظيمات الادارية الجديدة والتي بموجبها اصبحت ناحيته تابعة لمتصرف اربد. وطلب ان ترتبط الكورة بالحكومة المركزية في عمان. الا

(٧٠) S. D. N. Proces - verbaux de la Commission Permanente des Mandats 15e Session, Appendice Iet 2. p, 270. Colonial No. 47 (1930)



ان الحكومة لم تقبل بهذا الطلب. وكان ان ارسلت جباتها لجمع الضرائب من قرى الكورة في اواخر شهر نيسان ١٩٢١، ورافقتهم مفرزة من الدرك لحماية الجباة. وحدث خصام بين نائب الدرك واحد الفلاحين ادى الى مقتل النائب. فانسحب الجباة ومفرزة الدرك المرافقة الى اربد دون اتمام مهمتهم. وحاولت الحكومة تسوية الأمر مع كليب الشريدة بصفته زعيم الناحية. الا انه رفض القدوم الى اربد والتفاوض مع متصرفها خشية القاء القبض عليه. وفي الوقت نفسه استعد اهالي الكورة للدفاع عن انفسهم خوفا من عودة قوات الدرك اليهم.

وارادت الحكومة ان تحافظ على هيبتها، فارسلت كتيبة الدرك والفرسان الاحتياطية بقيادة القائد فؤاد سليم الى اربد في ١٢ مايس ١٩٢١. وبعد ثلاثة ايام انطلق فؤاد سليم بقواته التي يقدر عددها بمئة وعشرين فارسا الى الكورة، بقصد القاء القبض على كليب الشريدة والمتهمين بقتل الجندي. وكان اهل الكورة ينتظرون قدوم هذه القوة وهم على اتم الاستعداد لمواجهتها. فدارت معركة حامية بين الفريقين انتهت بهزيمة الدرك واستسلام القائد فؤاد سليم، بعد ان نفذت ذخيرة جنده.

طلبت الحكومة من كليب ان يسلمها الاسرى من الدرك، فاستجاب لطلبها واطلق سراح الاسرى. الا انه رفض طلب الحكومة القاضي بتسليمها المتهمين بالعصيان. عندها لجأت الحكومة الى الحكمة والتروي. فقررت ان يدفع اهل الكورة دية القتلى من الدرك (وعددهم خمسة عشر) واعادةما نهبوه من خيل وأسلحة. فاعادوا الخيل وبعض الاسلحة ولم يدفعوا الدية. وقام الامير عبد الله بزيارة قرية سوف، واصدر عفوه عن كليب وجميع العصاة من اهل الكورة (٧١).

كان لهذا الحادث اثره السيء على الحكومة، اذ زالت هيبتها من النفوس، وتشجع شيوخ العشائر والزعماء على تحديها وعدم الاكتراث بأوامرها. كما كان صدمة عنيفة لقوات الامن وضربة للضباط العرب الذين قادوا الحملة. فاتسمت نظرة الناس الى هذه القوات بالسخرية والاستخفاف. وتعذر على الحكومة الاستمرار في جمع الضرائب،

(٧١) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ١٥٦–١٦٤.
Jarvis, C. : Arab Command, p. 97

مما أدى الى افلاس الخزينة . وشعر الأمير بالحاجة الماسة الى المال ، فأسرع الى طلبه من بريطانيا وهي التي وعدته على لسان وزير مستعمراتها المستر تشرشل بانشاء قوة للأمن .

استجابت حكومة الانتداب لطلب الامير شريطة ان يقوم الكابتن فردريك بيك Captain Frederick Peake بالاشراف على مالية القوة العسكرية المطلوبة وان لا تتجاوز هذه القوة في عددها ( ٧٥٠ ) جنديا . حتى اذا ما اتم الكابتن بيك تنظيم هذه القوة وتدريبها ، شعرت الحكومة ان الوقت قد حان لاخضاع الكورة واستعادة هيبة الدولة.

زحفت القوة السيارة بقيادة بيك من الكرك الى اربد . واشرف رئيس الحكومة علي رضا الركابي على الحملة من مدينة اربد . فحققت نجاحا باهرا في مهمتها ، بعد ان شاركت طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني في المعركة (٧٢) . وفر كليب الشريدة الى بني صخر في البلقاء . بينما القي القبض على عدد من قادة العصيان واودعوا السجن، وصدرت بحقهم احكام قاسية . الا ان الامير اراد تهدئة الخواطر بعد ان فرضت الحكومة هيبتها على اهالي الكورة ، فأصدر عفوه عن كليب وعن السجناء بمناسبة الاعتراف البريطاني باستقلال الادارة الاردنية في ٢٥ مايس ١٩٢٣ .

وترتب على نجاح الزعيم بيك في هذه الحملة ترقيته الى رتبة امير لواء ، وازدياد نفوذه في الادارة وفي شؤون الدولة المختلفة . واصبح رجل حكومة الانتداب الأول والمعتمد في تنفيذ مخططاتها في المنطقة .

وكان من نتائج عصيان الكورة الاول ان تمردت عشائر اخرى على السلطة في الكرك والطفيلة . الا ان تدخل الامير شخصيا في تسوية المشاكل العشائرية وظهور القوة السيارة الجديدة بقيادة بيك باشا اعادا الامن الى نصابه وقضيا على روح العصيان والتمرد بين القبائل (٧٣) .

غير ان التمرد القبلي اتخذ بعدا سياسيا جديدا في هجوم « العدوان » على عمان عام ١٩٢٣ ، فالعدوان من العشائر البدوية التي استقرت في البلقاء والاغوار منذ القرن السادس عشر . وكانت في عداء تقليدي مع بني صخر . وكان شيخهم سلطان العدوان لا يعتبر

(٧٢) الزركلي ، خير الدين : عامان في عمان ص ١١٧-١٣٠ .

(٧٣) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ١٧٦-١٧٧ .



نفسه مجرد شيخ لقبيلته بل زعيما لمنطقة البلقاء والعشائر الضاربة فيها مثل بني حسن وبني حميدة والعجارمة والدعجة . فلما رأى الامير عبد الله يقرب مثقال الفايز شيخ مشايخ بني صخر الذين أبلوا بلاءا حسنا في صد غارات الوهابيين عن البلاد ، شعر بأنه اصبح على هامش الاحداث . واخذ يجهر بانتقاداته للحكومة . ووجد الشباب الاردنيون المثقفون في هذا الاتجاه متنفسا للتعبير عن سخطهم على الادارة التي يتولاها اعضاء حزب الاستقلال من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين . وشعر هؤلاء الاردنيون ان بلادهم في ايدي مجموعة من الغرباء حرمتهم من حق الوصول الى المراكز الادارية الهامة . وحدث الاتصال بين هؤلاء المثقفين وابن عدوان ، واخذوا ينشرون المقالات المعادية للحكومة في الصحف العربية في فلسطين وسورية ومصر واضطرت الحكومة الى منع دخول هذه الصحف الى البلاد والرد على ما جاء فيها في جريدتها الرسمية « الشرق العربي »(٧٤). واتخذ الشباب الاردنيون من ابن العدوان واجهة لحركتهم فجعلوه يطالب باشراك ابناء البلاد في مسؤولية الحكم، وبانشاء مجلس نيابي تكون الحكومة مسؤولة امامه، والحد من سلطات الامير ، واقالة حكومة مظهر رسلان .

واخذ ابن عدوان ينتظر الفرصة المناسبة لعرض المطالب السابقة الذكر . فقد حدث خلاف بين قبيلتي العدوان وبني صخر في آب ١٩٢٣ ، وعندما حاولت الحكومة التدخل هدد سلطان ابن عدوان بالزحف على عمان واسقاط الحكومة . فجمع الف فارس من قبيلته والعشائر الاخرى الحليفة واتجه بهم الى عمان . فدخلها في مظاهرة مسلحة ، وقابل الأمير وعرض عليه مطالبه فوعده الامير خيرا .

أدت هذه المظاهرة المسلحة الى اقالة حكومة مظهر رسلان وتكليف حسن خالد ابو الهدى بتأليف حكومة جديدة ، ضمت اردنيا واحدا هو القائمقام علي خلقي الشرايري. وتهدئة لخواطر الشباب الاردنيين تقدمت الحكومة الجديدة الى الامير ببيان او برنامج وزاري تضمن ما يلي :

١ — توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين شرقي الأردن وبريطانيا وفرنسا .

٢ — تعزيز قوى الأمن العام سعيا الى نشر الأمن والنظام في ربوع البلاد .

(٧٤) الشرق العربي ، السنة الأولى ، عدد ١٦ تاريخ ١٠/٩/١٩٢٣ .

٣ – تخفيض النفقات العامة والعناية بالحالة الاقتصادية في البلاد .
٤ – اصلاح الضرائب واعادة النظر في طريق توزيعها وجبايتها .
٥ – ترجيح تعيين الاكفياء من ابناء البلاد على غيرهم في الوظائف .
٦ – توسيع التعليم واصلاح طرق المواصلات وتطوير الزراعة والاهتمام بشوؤن الصحة العامة (٧٥) .

وأصدرت الحكومة الجديدة قرارا بالغاء ما تبقى من الاموال الاميرية لسنوات ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ باستثناء مطلوب الخزينة من الملتزمين ، وذلك « رأفة بالبلاد وتنشيطا للاقتصاديات العامة . كما انزلت ابدال الطرق الى ٢٤ قرشا بدلا من ٣٢ قرشا . ووعدت بالنظر متواليا في تدقيق قانون الانتخابات للمجلس النيابي واكماله وتأليف المجلس العتيد بأقرب ما يمكن » (٧٦).

بعد هذه التدابير الوقائية رأت الحكومة الجديدة ان تلجأ الى الحزم والشدة في موقفها من سلطان ابن عدوان والعناصر المثقفة التي تؤيده . فاعتقلت الرئيس صالح النجداوي ( مساعد قائد منطقة الكرك ) وشمس الدين سامي ( محامي ) ومصطفى وهبي التل ( مدير ناحية وادي موسى ) ، ووجهت اليهم تهمة التآمر على الحكم بالتعاون مع سلطان ابن عدوان (٧٧) .

وعلم سلطان باجراءات الحكومة وبعزمها على الفتك به . فجمع رجاله واحتل مخفري ناعور وصويلح وتوجه الى عمان ، فأوعزت الحكومة الى القائمقام العسكري فؤاد سليم بقيادة القوة السيارة والى القائد محمد علي العجلوني بقيادة قوات الدرك لمواجهة العدوان ودفعهم عن العاصمة . فالتقت قوات الحكومة برجال ابن عدوان في موقع الشميساني الى الغرب من عمان ، ودارت معركة حامية اشتركت فيها مصفحة بريطانية وطائرة من القاعدة الجوية البريطانية في ماركة ، واسفر القتال عن تشتيت جمع العدوان وهزيمتهم (٧٨). وهرب سلطان واولاده الى جبل الدروز ، بينما اعتقلت السلطات الحكومية عددا

(٧٥) الشرق العربي ، السنة الأولى عدد ١٦ تاريخ ١٩٢٣/٩/١٠ .
(٧٦) الشرق العربي ، السنة الأولى عدد ١٧ تاريخ ١٩٢٣/٩/١٧ .
(٧٧) الماضي والموسى : تاريخ الأردن في القرن العشرين ص ٢١٧ .
(٧٨) الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد ١٧ تاريخ ١٩٢٣/٩/١٧ .



من الشيوخ الذين شاركوا في الحركة ونفتهم الى الحجاز ، ولم يفرج عنهم الاعند زيارة الملك الحسين بن علي الى عمان في ١١ شباط عام ١٩٢٤ (٧٩) واصدر جلالته امرا بالعفو عن سلطان واولاده ، فعادوا من المنفى الى ديارهم . وانتهت بذلك هذه الحركة التي جمعت بين الطموح القبلي والعمل الوطني . وقيل ان الانجليز كانوا وراء هذه الحركة لرغبتهم في التخلص من جماعة حزب الاستقلال في الادارة الاردنية ، وتشديد قبضتهم على الوضع الداخلي (٨٠).

لم يكن عصيان الكورة وحركة العدوان درسا نافعا لبقية القبائل . ففي شهري شباط وآذار ١٩٢٦ ، حصل تمرد في قرى وادي موسى . وهاجم الاهالي مخفر الدرك ودار الحكومة في مركز الناحية ونهبوهما . فلجأت الحكومة في بادىء الأمر الى سياسة اللين ولم تملح في اقناع الاهلين بالعدول عن اعمالهم العدوانية ضد الدرك ورجال السلطة . ذلك ان الاهلين كانوا يخشون ان تقوم الحكومة بجمع الضرائب منهم ، وهم الذين لم يدفعوا ضريبة لاية حكومة او سلطة لمدة عشر سنوات سابقة . كما انهم لم يقبلوا بأوامر الحكومة القاضية بغرس الاشجار المثمرة ، وشعروا بالخوف عندما شرعت الحكومة بشق طريق للسيارات بين معان ووادي موسى ، فعادوا الى الهجوم على مخافر الدرك وقطع اسلاك الهاتف والاعتداء على رجال الدرك اينما وجدوا .

لم تجد الحكومة بدا من اللجوء الى القوة فارسلت مجموعة من الجند بالسيارات المصفحة الى وادي موسى . وسافر رئيس الحكومة الى المنطقة والتقى بشيوخها وهددهم بضرب منازلهم بالمدافع . فاذعنوا وتعهدوا باعادة مانهبوا من المخافر ودار الحكومة ، ودفع مبلغ ستمائة جنيه غرامة (٨١) .

هذه هي اهم الاحداث الداخلية التي جرت في فترة تأسيس الامارة . ويمكن تلخيص اسبابها العامة بما يلي :

(٧٩) الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد ٣٩ تاريخ ١٩٢٤/٢/١١ .
(٨٠) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٢١٨ ، ٢٣٣
Jarvis, C. Arab Command, pp. 106-107
Philby, J. Arabian Days, pp. 226.227
(٨١) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٢٥٥–٢٥٨ .

١ – لم يألف اهل الريف والعشائر البدوية قيام حكومة مركزية دائمة تمارس سلطتهـا عليهم بصورة مباشرة ، بل اعتادوا ان يشهدوا رجال السلطة العثمانية مرة واحدة في العام عند جباية الضرائب .

٢ – خرمت الحكومة المركزية الجديدة شيوخ العشائر والزعماء التقليديين في الريف من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في العهد العثماني . اذ كانوا وسطاء للسلطة في تعاملها مع الشعب ، وكانوا يجنون الجاه والمال من هذه الوساطة .

٣ – كانت العادات والتقاليد والاحكام القبلية هي السائدة في المجتمع الاردني في مطلع القرن العشرين وكان الشيوخ والزعماء يتولون الفصل في الخلافات والقضايا التي تحدث بين الناس . فلما جاءت الحكومة المركزية حرمتهم من سلطاتهم . واصبحت اجهزة الحكومة المختصة هي التي تقوم بهذه المهمات .

٤ – الفقر المدقع :

اذ كان السكان يعيشون على الزراعة في المقام الأول ، والأساليب الزراعية ما زالت بدائية غير متطورة والمطر هو المصدر الوحيد للري . وقد خرج سكان شرقي الأردن من مجاعات رهيبة عاشوها في اواخر العهد العثماني ، وكانت ذكراها ما تزال ماثلة في اذهان الناس . وكان لها مفعولها القوي في كراهية السكان للسلطة التي عجزت عن تقديم العون لهم اثناء تلك المجاعات وانتشار الأوبئة الفتاكة .

٥ – الجهـــل :

كانت نسبةالذين يعرفون القراءة والكتابة بين السكان قليلة جداً . وكانوا يحصون على الاصابع في كل قرية . ولذلك عجزالاهالي عن ادراك الحدث الجديد في حياة البلاد وهو قيام الحكومة المركزية في عمان . ولم تختلف نظرتهم اليها عن نظرتهم الى الحكومة العثمانية . كما لم تستطع الحكومة الجديدة ، في بادىء الامر ،ان تقدم اية خدمات مفيدة تقنـع الاهلين بجدوى وجودها .

٦ – عقلية الحكام الجدد التي لم تختلف عن عقلية الحكام الاتراك ، ذلك لأن معظمهـم



كانوا اما موظفين في الادارة العثمانية او ضباطا في الجيش العثماني . ولذا لجأو الى الاساليب نفسها التي اتبعها الاتراك . ولم يشعر السكان بان عهداً جديداً قد بدأ او أن ادارة حديثة قد انشئت .

٧ – محاولة الشباب الاردنيين المتعلمين التحالف مع بعض زعماء العشائر املا في الحصول على مكاسب جديدة في الادارة ، والحلول محل الموظفين العرب من الاقطار الشقيقة المجاورة . وطرح هؤلاء الشباب شعار « الاردن للاردنيين » للتخلص من الموظفين غير الاردنيين والوصول الى المناصب الهامة في الدولة .

## ٨ – العلاقات الخارجية :

بقيت شرقي الاردن من الناحية القانونية الدولية جزاً من الدولة العثمانية حتى وقعت معاهدة لوزان في ١٤ تموز ١٩٢٣ من قبل الحكومة التركية من جهة وحكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا من جهة اخرى، ونصت هذه المعاهدةعلى فصل شرقي الاردن عنالدولة العثمانية اعتباراً من تاريخ تصديقها في ٦ آب ١٩٢٤ (٨٢).
غـير ان المشكلة الاساسيـة التي واجهت الحكومـة الاردنية ، بعد الاعتراف البريطاني باستقلالها هي مشكلة الحدود . اذلم تكن للامارة حدود معلومة ، وظلت كذلك لعدةسنوات وكانت هذه المشكلة ملحة وضرورية من اجل الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة ، واقامة علاقات طبيعية مع الاقطار العربية المجاورة . كما كانت مشكلةدوليةمتشعبةالاطراف ذات صلة ببريطانيا وفرنسا و العراق ونجد والحجاز .

### أ – العلاقات مع فلسطين :

تعينت حـدود شرقي الاردن مع فلسطين بموجب القـانون الفـلسطيني Palestine Order in Council المؤرخ في الاولمن ايلول ١٩٢٢ وجاء فيه ان هذه الحدود تبدأ من« خط ممتد من نقطة واقعة علىخليج العقـبة على بعد ميلين الى الغرب من بلدة العقبة ويمر بمنتصف وادي عربه والبحر الميت ونهرالاردن حتى النقطة التي يلتقي فيها هـذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهرحتى الحدود السورية ». وصادق مجلس عصبة الأمم على هذه الحدود في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ (٨٣).

---

(٨٢) الجريدة الرسمية الأردنية ، عدد ٣٢٩ تاريخ ١٩٣١/١٢/٢٦، ص ٥١٨ .
(٨٣) Hansard, Parliamentary Debates, H.C. Vol. 186 Cols. 44-45

وكانت بريطانيا تعين مندوبا ساميا واحداً لفلسطين وشرقي الاردن حتى عام ١٩٢٦ حينما اصبح المندوب السامي البريطاني على فلسطين يعين ببراءة خاصة مندوبا ساميا على شرقي الاردن . وكان الموظفون البريطانيون في الادارة الاردنية ، طوال فترة الانتداب ،مرتبطين بالمندوب السامي في القدس . ومنذ عام ١٩٢٤ كثرت اعارة الموظفين من حكومة فلسطين الى الادارة الاردنية واستمرت كذلك حتى عام ١٩٣٩ .

وكانت فلسطين وشرقي الاردن ، خلال هذه الفترة منطقة جمركية واحدة . كما كانت معظم واردات شرقي الاردن تشحن عن طريق ميناء حيفا (٨٤).

**ب- العلاقات مع سورية :**

اتفقت الحكومتان البريطانية و الفرنسية في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ على تعيين الحدود بين منطقتي انتدابهما ( فلسطين وشرقي الاردن من جهة وسوريا ولبنان من جهة اخرى ) . وقد اودع هذا الاتفاق لدى الامانة العامة لعصبة الامم في ٦ شباط ١٩٢٤ (٨٥). وبقي قسم جبل الدروز وشرقي الاردن من هذه الحدود دون تعيين حتى عام ١٩٣١ .

غير ان علاقات شرقي الاردن بسلطات الانتداب الفرنسي في سورية كانت سيئة للغاية . فمنذ تأسيس الامارة لجأ قادة حزب الاستقلال الى عمان، وشاركوا في انشاء الادارة الحكومية ، واعتمد الامير عبد الله عليهم في السنوات الاولى من عمر الامارة . وتمكنوا بوضعهم هذا من تقديم العون الى اخوانهم الذين اعلنوا الثورة والتمرد على السلطات الفرنسية وتحولت شرقي الاردن بعد فترة وجيزة الى قاعدة للحركات الثورية في سورية .

وكانت اول حركة في هذا الصدد محاولة اغتيال الجنرال غورو في ٢٣ حزيران ١٩٢١ . وكان قد بلغ الثوار السوريين ان غورو وحقي العظم حاكم دولة دمشق سيزوران الامير محمود الفاعور في بلدة القنيطرة . فنصبوا لهما كمينا في الطريق وقتلوا المرافق العسكري للجنرال غورو وجرحوا حقي العظم . وهرب افراد الكمين الى شرقي الاردن . وكان مدبر هذا الحادث احمد مريود وبعض قادة حزب الاستقلال . فلما علم بالامر الكابتن بيك حاول القاء القبض على احمد مريود وجماعته عند عودتهم الى عمان، الا انه لم يوفق في ذلك.

(٨٤) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١٢٥ ، تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ .
(٨٥) S.D.N. : Journal Officiel, Mars 1932, 66e session du Conseil, p.503



واتهمت الحكومة الفرنسية حكومة شرقي الاردن بتدبير الحادث وطلبت من الحكومة البريطانية تسليمها المتهمين وعلى رأسهم احمد مريود . الا ان الحكومة الاردنية رفضت الطلب الفرنسي بحجة عدم وجود اتفاقية تبادل مجرمين بينها وبين الحكومة السورية . (٨٦)

كان لهذا الحادث نتائج خطيرة على العلاقات الأردنية - البريطانية . اذ اصرت السلطات البريطانية في فلسطين على تسليم المتهمين الى السلطات الفرنسية في سورية ، وهددت الامير عبدالله باعتبار اتفاقه مع تشرشل في اذار عام ١٩٢١ لاغيا ، نظرا لعجزه عن المحافظة على الأمن والنظام وعن حماية الحدود السورية . كما جعل السلطات البريطانية تدرك أهمية الاشراف البريطاني الكامل على القوات المسلحة في شرقي الأردن . ولذلك اشترطت على الامير فيما بعد ان يتولى الكابتن بيك قيادة القوات العسكرية وان يشرف على شؤونها المالية . وادى هذا الحادث الى استقالة حكومة رشيد طليع التي لم يرض عنها البريطانيون .

وتلا حادث الاعتداء على حياة الجنرال غورو لجوء المجاهد السوري ابراهيم هنانو الى شرقي الاردن في شهر تموز ١٩٢١ . فاقام في ضيافة الامير ، وسهل له السفر الى مصر عن طريق القدس . الا ان السلطات البريطانية القت القبض عليه في القدس وسلمته للسلطات الفرنسية في سورية . فاحدث ذلك هياجاً في عمان ، وقامت المظاهرات احتجاجا على تصرف السلطات البريطانية . (٨٧)

وبقيت شرقي الأردن ملجأ للثوار السوريين طيلة هذه الفترة . فقد التجأ اليها سلطان الاطرش وعدد من اقربائه في تموز عام ١٩٢٢ . ولكنه عاد بعد وقت قصير الى جبل الدروز بعد ان اصدرت السلطات الفرنسية العفو عنه (٨٨).

وفي آب ١٩٢٤ حصل تمرد في حوران ضد السلطات الفرنسية . فاتهمت الحكومة الأردنية والسلطات البريطانية بتدبير هذا التمرد . وكان الأمير عبدالله انذاك في زيارة الحجاز . فلما عاد الى عمان القى بيانا في ١٩ آب ١٩٢٤ قال فيه :

(٨٦) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ١٦٨-١٧٢ .
(٨٧) المصدر السابق ص ١٧٥ - ١٧٦
(٨٨) المصدر نفسه ص ١٧٨

« لقد وقع ابان سفرنا حادثان في هذه المنطقة : الأول حادث الوهابيين ... والثاني حادث العصابات في جنوبي سوريه ، الذي ادى الى دخول قسم من الدرك البريطاني الى هذه المنطقة ... انا لا اخون الله والامانة التي اودعت الي ، بل أجهر بالحق ليسمع الجميع . ان كل من يعبث بالأمن في سورية وفلسطين من دعاة الفتنةنعتبره خارجا علينا ... » (٧٩)

واستغل البريطانيون هذا الحادث استغلالا جيدا . فوجه بيك باشا انذارا الى جماعة حزب الاستقلال بمغادرة البلاد خلال ثلاثة أيام . فغادروها الى الحجاز ، ولم يعد لحزب الاستقلال دور يذكر في الحياة السياسية في الاردن (٩٠).

ولما نشبت الثورة السورية عام ١٩٢٥ لجأ عدد من الثوار الى شرقي الأردن واتخذوا من واحتي الأزرق وعمره مقرا لهم ومنطلقا لهجماتهم . فاستغلت السلطات الفرنسية هذا الوضع واجتازت قواتها الحدود الاردنية واحتلت قرية ام الجمال بحجة ملاحقة الثوار . فقامت السلطات البريطانية ، على الفور ، بارسال قوات مصفحة يقودها ضابط بريطاني الى القرية المذكورة ، وتعاونت القوتان الفرنسية والبريطانية في ملاحقة الثوار ، ومنع اهالي شرقي الاردن من الانضمام اليهم او تقديم العون لهم (٩١).

وعلى اثر ذلك اصدر رئيس مجلس النظار الأردني بلاغا بمنع عبور الحدود بين شرقي الأردنوسورية من بعد الغروب حتى الفجر ، واشترط البلاغ على كل من يريد عبور هذه الحدودخلال النهار ان يقدم نفسه اما الى قائدمفرزة قوة الطيران الملكية البريطانيةفي المفرق او الى قائد مفرزة الجيش العربي في الرمثا او الى الحاكم المحلي في ام قيس (٩٢).

ولما التجأ قائد الثورة سلطان الاطرش الى شرقي الاردن خشيت السلطات البريطانية ان يمتد لهيب الثورة الى منطقة انتدابها فاتخذت التدابير اللازمة لحصر نشاط الثوار في منطقة الازرق . وحاول بيك باشا القاء القبض على سلطان وتسليمه للسلطات الفرنسية ، الا ان الثائر السوري أفلت من يديه (٩٣).

(٨٩) الحسين : عبدالله بن : مذكرات : ص ١٧٠ — ١٧١
(٩٠) الماضي والموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٢٤٧ — ٢٤٨ .
(٩١) Glubb, J.B. : The Story of the Arab Legion, pp. 214-215
(٩٢) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١٣ ١ تاريخ ١٩٢٥/٩/١٥
(٩٣) Commission Permanente des Mandate, 7e session, 13e Seance, 25.10.1925 p,99



وبعد ان اخمدت السلطات الفرنسية الثورة في سورية ، دخلت في مفاوضات مع السلطات البريطانية بشأن الثوار المقيمين في منطقة الازرق . وفي شهر حزيران ١٩٢٧ دخل ضباط فرنسيون الى الازرق وعرضوا على الثوار العودة الى سورية والعفو عنهم . فقبل حوالي سبعمائة منهم بالعودة وبقي اخرون في الازرق (٩٤).

وكانت الحكومة الأردنية قد اعلنت الحكم العرفي في المنطقة ( مـن تلول الرقيات — فحمام ساره ، فقصر العمره — ومن اخر نقطةمن جنوب قصر العمره — الى بغداد فعلى طول طريق بغداد الى جبل كرما — فشمال غربي تلول الشهبيات — فشمال تخوم شرقي الاردن الشمالية ) في ١٠ نيسان ١٩٢٧ (٩٥). وبعثت بحامية من الجيش العربي للازرق ثم استبدلتها بقوة بريطانية ، ومكثت هناك حتى جلا جميع اللاجئين الدروز عن المنطقة (٩٦).

وهكذا كانت شرقي الاردن ، في هذه الفترة ملجأ للثوار السوريين ، يجدون من اميرها كل دعم وتأييد، ومن شعبها كل مساعدة وتعاون . فقدكان لسورية فيقلب الامير الهاشمي منزلة خاصة ولم تغب عن مخيلته قط . اما السلطات البريطانية فقد قيدت الامير وجعلته منذ عام ١٩٢٤ عاجزا عن مد يد المساعدة للثوار .

### ج — العلاقات مع نجد :

اتسمت العلاقات الأردنية النجدية في هذه الفترة بالعداء والعنف وكانت انعكاسا للعلاقات الحجازية — النجدية . فقد استولى عبدالعزيز بن سعود على جبل شمر في مطلع عام ١٩٢١ واصبح يهدد العراق وشرقي الأردن (٩٧) . وفي ربيع عام ١٩٢٢ بعث الامير عبدالله بالمستر فيلبي المعتمد البريطاني في عمان وغالب باشا الشعلان الى وادي السرحان للتفاوض مع نوري الشعلان امير المنطقة ، لضمها الى شرقي الأردن . فلما علم ابن سعود بالأمر بعث يهدد نوري وارسل حملة من « الاخوان » احتلت الجوف وسكاكة ، حيث

(٩٤) S.D.N. : Journal Officiel, Mai 1928, p, 708
(٩٥) الشرق العربي السنة الرابعة عدد ١٥٤ تاريخ ١٩٢٧/٤/١٥
(٩٦) بيك ،فردريك ، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها ص ٢٠٦
(٩٧) Toynbee, A. : Survey of International Affairs, 1925, Vol. I, p. 329.

يقيم نوري وقبيلته « الروله » في تموز ١٩٢٢ (٩٨) . واخذ الاخوان يتهيأون لغزو شرقي الأردن . فهاجموا مضارب بني صخر في الطنيب وقصر المشتى في منتصف اب ١٩٢٢، وفتكوا بهم فتكا ذريعا ،وعادوا الى نجد بالغنائم والاسلاب . ولم تتمكن الحكومة الاردنية من صد هذه الغاره ، كما امتنع المعتمد البريطاني في عمان عن اشراك القوات البريطانية المرابطة في ماركة في ملاحقة الغزاة .

كان لهذا العدوان اثر كبير في نفوس السكان ، الذين شعروا بعجز الحكومة عن حمايتهم . ولذلك سافر رئيس الحكومة الى القدس،واجتمع بالمندوب السامي،واتفقا على احتلال « القريات » الواقعة على الطرف الشرقي من وادي السرحان تمهيداً لمنع غارات الوهابيين .

وكان نوري بن شعلان قد زار عمان في ربيع عام ١٩٢٣ وشجع الحكومة الأردنية على احتلال « قريات الملح » (٩٩) . ولذلك زحفت كتيبة من القوات الأردنية الى المنطقة واحتلت الكاف في أيلول ١٩٢٣ . غير ان الحكومة الاردنية لم تتمكن من ابقاء هذه القوات في تلك المنطقة النائية وهي بحاجة ماسة اليها لتوطيد الامن في الداخل . ولذلك اعادت هذه القوات وابقت حوالي خمسين جنديا في قلعة الكاف (١٠٠).

احتج ابن سعود على هذه التدابير وهدد البريطانيين باحتلال قريات الملح واخراج القوات الأردنية منها . ودعت بريطانيا ابن سعود والحكومتين العراقية والأردنية الى تسوية مشاكل الحدود بينهم . وبمبادرة منها انعقد مؤتمر الكويت في ١٧ كانون الاول ١٩٢٣ برئاسة الكولونيل نوكس Colonel Knox المعتمد البريطاني في منطقة الخليج الفارسي . وحضره مندوبون عن شرقي الأردن ونجد والعراق (١٠١).

واقتصرت مطالب شرقي الأردن في الجلسات الأولى للمؤتمر على ما يلي :

١ – ان تتخلى نجد عن واحتي الجوف وسكاكة للنوري بن شعلان على ان يكون وادي السرحان تحت اشراف الحكومة الأردنية .

---

(٩٨) المصدر نفسه ص ٣٣٨

(٩٩) المصدر السابق ص ٣٣٩ . ( ١٠٠ ) فردريك بيك ، : تاريخ شرقي الاردن وقبائلها ص ٢٠٥

(١٠١) Jarvis, C. : Arab Command, pp. 115-118
Boutler : Survey of International Affairs, 1925, supplement, p.6



٢ – ان تتعهد الحكومتان الأردنية والنجدية بمنع الغزو بين القبائل .

٣ – ان ينظم الانتقال بين البلدين حسب الاصول الدولية .

٤ – ان تدفع الحكومة النجدية تعويضات عن الخسائر التي لحقت بشرقي الاردن عند هجوم الوهابيين في اب ١٩٢٢ .

الا ان المندوب النجدي رفض المطالب الأردنية رفضا باتا باستثناء الطلب الاخير . وقدم من جانبه مطالب حكومته وهي :

١ – اخلاء قريات الملح التي تشكل جزءا حيويا بالنسبة للجوف ووادي السرحان .

٢ – ضرورة اتصال الحدود النجدية بالحدود السورية لتأمين التجارة بين القطرين .

٣ – الموافقة على اعتبار سكان الجوف ووادي السرحان من رعايا نجد .

٤ – تطبيق القوانين المحلية على العشائر التي تجتاز حدود احد القطرين .

وانفض المؤتمرون دون الوصول الى نتيجة ايجابية . وبسعي من بريطانيا استؤنفت المفاوضات في ٢٥ اذار ١٩٢٤ . وكرر الجانبان الأردني والنجدي مطالبهما دون التوصل الى تسوية مرضية . عند ذلك اقترح رئيس المؤتمر ثلاثة حلول هي :

١ – استفتاء الاهالي في المنطقة المتنازع عليها .

٢ – تقسيم وادي السرحان بين نجد وشرقي الاردن .

٣ – استقلال المنطقة تحت حكم الشعلان واحترام الطرفين لهذا الاستقلال .

وقبل الوفد النجدي بالحل الاول بينما طلب الوفد الاردني استشارة حكومته . ثم استؤنفت المفاوضات في ٩ نيسان ١٩٢٤ وتقدم الوفد الاردني بمطالب جديدة اكثر تصلبا وهي : –

١ – جعل الجوف وسكاكة ووادي السرحان منطقة حيادية يحترمها الفريقان بشرط ان تكون حدود شرقي الاردن الجنوبية هي حدود سورية الطبيعية القديمة .

٢ – اشراف الحكومة الاردنية على الطريق المتجهة الى العراق .

٣ – عودة امارة ال الرشيد في نجد وامارة ال عائض في عسير .

رفض الوفد النجدي هذه المطالب ، وانفض المؤتمر في ١٢ نيسان ١٩٢٤ ، دون جدوى (١٠٢) .

---

(١٠٢) الماضي والموسى ، : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٢٢٠ – ٢٢٤ .

كان من الصعوبة بمكان منع الغزو والغارات البدوية بين نجد وشرقي الاردن . ذلك ان عشائر الحويطات اعتادت على غزو القبائل النجدية ونهب القوافل التجارية ، كما اعتادت القبائل النجدية على القيام بالدور نفسه .

ففي تموز عام ١٩٢٣ هاجم الوهابيون عمال سكة الحديد بين الزرقاء والسمراء . والقت القوات الاردنية القبض على قسم من المهاجمين ونفذت فيهم حكم الاعدام .

وفي صيف ١٩٢٤ ، شعر عبدالعزيز بن سعود ان الفرصة مواتية لتوسيع حدود سلطنته على حساب الحجاز . وبينما كان يحشد قواته على حدود الحجاز الجنوبية ، قرر ارسال حملة الى الشمال لمهاجمة شرقي الأردن والعراق ، حتى يحول دون تقديم اي عون للمملكة الحجازية من هذين القطرين . واوعز الى اميرحايل عبدالعزيز بن مساعد بتجهيز حملة لغزو شرقي الاردن . فتمكن هذا من جمع حوالي اربعة الاف مقاتل من البدو ، توجهوا الى الكاف فاحتلوها وفتكوا بالحامية الأردنية فيها . ثم دخلوا البادية الاردنية ووصلوا قصر المشتى في منتصف اب ١٩٢٤،ومنه توجهوا الى قرى اللبن والطنيب والقسطل وام العمد ، فعلمت الحكومة بالأمر وحركت قوات الجيش العربي لمساعدة اهالي البلقاء الذين توافدوا الى « زيزيا » لصد المعتدين . كما اشتركت مصفحات وطائرات من القاعدة الجوية في ماركه في هذه المعركة . ورد الغزاة على اعقابهم ، والحقت بهم خسائر جسيمة فكانت هذه خاتمة الحملات الوهابية على شرقي الاردن . (١٠٣)

خشيت السلطات البريطانية أن يثأر سلطان نجد لهذه الهزيمة ، فبعثت بمئة فارس بريطاني واربع دبابات لتعزيز قاعدتها الجوية في ماركة . الا ان هذه القوة عادت من حيث اتت في ٢٧ اب من العام نفسه . (١٠٤) وكان هدف بريطانيا الأول الحيلولة دون احتلال الوهابيين للبادية الاردنية ، وقطع الاتصال بين فلسطين والعراق . (١٠٥)

---

(١٠٣) المصدر نفسه ص ٢٣٦ – ٢٣٩ .
الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٦٦ تاريخ ١٩٢٤/٨/١٨ ( البلاغ الرسمي عن الغارة ) .

(١٠٤) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٦٦ تاريخ ١٩٢٤/٩/١

(١٠٥) Toynbee, A : Survey of International Affairs, 1925, Vol. 1,p.343



وشعرت بريطانيا عند تدهور الوضع في الحجاز في اواخر عام ١٩٢٤ انه من الضروري التوصل الى اتفاق مع ابن سعود حول حدود نجد مع العراق وشرقي الأردن . لذلك اسرعت بايفاد السير جلبرت كلايتون Gilberlt Clayton في أيلول ١٩٢٥ الى جدة بمهمة خاصة ، للتفاوض مع ابن سعود بشأن الحدود . ونجح كلايتون في مهمته . ووقع مع سلطان نجد معاهدة في بحره (١٩٢٥/١١/١) وأخرى في حده (١٩٢٥/١١/٢) بشأن الحدود النجدية العراقية والحدود النجدية الأردنية .

وعينت معاهدة حده الحدود بين نجد وشرقي الاردن في مادتها الأولى كما يلي :

« يبتديء الحد بين نجد وشرقي الأردن في الجهة الشمالية الشرقية من نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٩°) شرقي ودائرة العرض (٣٢°) شمالي حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد ، ويمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٧°) شرقي بدائرة العرض (٣٠′ – ٣١°) شمالي دائرة الطول (٣٧°) شرقي الى نقطة تقاطعها بدائرة العرض (٢٥′ – ٣١°) شمالي ، ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول (٣٨°) شرقي بدائرة العرض (٣٠°) شمالي تاركا ما برز من اطراف وادي السرحان لنجد ، ثم يتبع دائرة الطول (٣٨°) شرقي الى نقطة تقاطعها بدائرة العرض (٣٥′–٣١°) شمالي » .

« اما الخريطة التي يرجع اليها في هذه الاتفاقية فهي الخريطة المعروفة بالدولية آسيا مقياس واحد على مليون » .

ونصت المعاهدة على ان تتعهد حكومة نجد بان لا تقيم اية تحصينات عسكرية في الكاف والمنطقة المجاورة لها ، وان تمنع قواتها من التعدي على اراضي شرقي الاردن .

كما نصت على تأليف محكمة خاصة للنظر في حوادث الاعتداء والغزو التي تقوم بها العشائر على الحدود بين البلدين ، وعلى منع هذه العشائر من الانتقال من بلد الى اخر بدون معرفة حكومتيهما ، واحترام السيادة الاقليمية لكل حكومة على اراضيها .

وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بتسهيل مرور التجار النجديين الى بلاد الشام وبالعكس واعفاء بضائعهم من الرسوم الجمركية . (١٠٦)

---

(١٠٦) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١٧ تاريخ ١٩٢٥/١١/١٥
Cmd. 2566 (1925) British White Paper, The Haddah Agreement

وعلى ضوء هذه المعاهدة احدثت الحكومة الاردنية وظيفة «مأمور عشائر» ملحق برئاسة النظار . ومهمته تسجيل اسماء العشائر الرحل وعدد افرادها ومقادير اسلحتهـا وحيواناتها والتحقيق في الغزوات والاعتداءات ، والتجول بين البدو ومحاولة ردعهم عن الغزو ، وتولي القضاء بينهم ، وترتيب الصلح العشائري (١٠٧) .

### د — العلاقات مع الحجاز :

لم يعتبر الحسين بن علي ملك الحجاز شرقي الاردن الا جزءا من مملكته واميرها تابعاً له . وظل الامير عبدالله محافظا على ولائه لوالده متمسكا باحترام ارائه حتى سقطت مملكة الحجاز ونفي جلالته الى جزيرة قبرص . وشغلت قضية فلسطين بال الحسين فقام بزيارة الى شرقي الاردن في مطلع عام ١٩٢٤ بقصد الاتصال مع عرب فلسطين وبحث المسألة الفلسطينية مع المندوب السامي البريطاني السيد هربرت صموئيل والسكرتير العام لحكومة فلسطين السيد جلبرت كلايتون . فاستقبله اهالي شرقي الاردن بالترحاب والافراح . وقدم وفد من فلسطين لمقابلته ضم السادة موسى كاظم الحسيني وراغب النشاشيبي وروحي عبد الهادي ومنيب هاشم . وارتابت السلطات البريطانية من نتائج هذه الزيارة . فجاء الى عمان هربرت صموئيل وجلبرت كلايتون وقائد القوات البريطانية في فلسطين الجنرال ثيودور وحاكم القدس رونالد ستورز ومساعد مدير المعارف المستر انطونيوس والمستر اليك كيركبرايد والمستر مانكتين من كبار موظفي حكومة فلسطين (١٠٨) .

طال بقاء الحسين في عمان فازدادت السلطات البريطانية قلقا وامتعاضا . وجاءت الفرصة الذهبية عندما اعلنت الجمعية الوطنية التركية الغاء الخلافة الاسلامية في ٣ اذار ١٩٢٤ ، وبويع الحسين بالخلافة في ١٤/٣/١٩٢٤ من قبل علماء الحجاز وزعماء شرقي الاردن واعيان فلسطين (١٠٩) . عندها اوعزت السلطات البريطانية الى اليك كيركبرايد باشعار الحسين بضرورة مغادرة عمان الى الحجاز (١١٠) . فغادر جلالته البلاد في ٢٠ اذار يرافقه ولداه علي وعبدالله .

---

(١٠٧) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١٢٧ تاريخ ١/٥/١٩٢٦
(١٠٨) الشرق العربي ، السنة الاولى ، عدد ٣٥ تاريخ ٢١/١/١٩٢٤ .
(١٠٩) الشرق العربي ، السنة الاولى ، عدد ٤٣ تاريخ ١٠/٣/١٩٢٤ .
(١١٠) Storrs, R. : Orientations p. 444
Shwadran : Jordan, A state of Tension, p. 153



ولما اشتدت الحرب بين ابن سعود والملك حسين نودي في شرقي الاردن، بتأليف فرقة من المتطوعين للدفاع عن الاراضي المقدسة الاسلامية . وسمي تحسين بك الفقير قائداً عاما لهـا والزعيم نورس رئيسا لاركان حربها . وسافرت الكتيبة الأولى بقيادة الفقير في ٥ تشرين الاول ١٩٢٤ الى معان ومنها الى العقبة فجده . (١١١) غير ان النجدة الأردنية لم تغير شيئاً في ميزان القوى . وتطورت الامور لصالح ابن سعود .

واخذت مسألة الحدود بين شرقي الاردن والحجاز تشغل اذهان الانجليز والحكومة الاردنية مع تدهور الاوضاع في الحجاز . فبعد تنازل الحسين عن العرش لابنه علي ، غادر الحجاز الى العقبة ، فاسرعت الحكومة البريطانية وعرضت عليه الاقامة في جزيرة قبرص. واتفقت بريطانيا مع الحكومة الاردنية على ضم منطقة معان– العقبة . (١١٢)

واجريت مفاوضات بين الحكومتين الاردنية والحجازية حول الموضوع ، انتهت بتوقيع اتفاق في الخامس من حزيران ١٩٢٥ نص على ما يأتي :

١ — التصريح بسلامة الشرق العربي ( شرقي الاردن ) .
٢ — عدم ازعاج جلالة الخليفة الاعظم نظرا لمقامه في العالم العربي والاسلامي ، اي انـه لا يجري التسليم الا بعد تشريف جلالته لجدة .
٣ — لا يجري التسليم الا بعد صدور الاوامر لموظفي ولاية معان .
٤ — عدم التعرض لناقلات الحجاز الحربية مطلقا .
٥ — السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتها الى اي محل تريد قبل التسليم وبعده.

واعلن الامير عبد الله في ٢٤ حزيران ١٩٢٥ عن موافقة الملك حسين على ضم ولاية معان والعقبة الى الامارة الاردنية . وقام في اليوم التالي بزيارة معان حيث جرت مراسيم الضم رسميا . (١١٣)

اما تعيين الحدود بين شرقي الاردن والحجاز فلم يتم بصورة رسمية. فقد بعث السير جلبرت كلايتون مذكرة مؤرخة في ١٩ ايار ١٩٢٧ الى الملك عبدالعزيز بن سعود اقترح فيها

---

(١١١) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٧٣ تاريخ ٦/١٠/١٩٢٤
(١١٢) Jarvis, C. : Arab Command, p. 119
(١١٣) الماضي والموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٢٤٩ – ٢٥١ .

ان تبـدا الحدود من « نقطة تقاطع خط طول ٣٨° مع خط عرض ٢٩ – ٣٥° الذي يعتبر نهاية الحدود بين نجد وشرقي الأردن ، وتمتد في خط مستقيم الى نقطة تقع على سكة حديد الحجاز على بعد ميلين من المدورة جنوبا . ويمتد من هذه النقطة خـط مستقيم الى نقطة على خليج العقبة وعلى بعد ميلين من بلدة العقبة جنوبا » . غير ان عبد العزيز لم يعترف بما جاء في المذكرة البريطانية . (١١٤) .

**هـ – العلاقات مع العراق**

كانت مجموعة من القادة العراقيين قد اجتمعت على انفراد في ٨ اذار ١٩٢٠ اثناء انعقاد المؤتمر السوري بدمشق . ونادت بالامير عبدالله بن الحسين ملكا على العراق. غير ان التطورات السياسية التي اعقبت هذا المؤتمر حالت دون وصول عبد الله الى عرش العراق ، وقضت التسوية البريطانية التي اقرها موتمر القاهرة في اذار ١٩٢١ ترشيح فيصل بن الحسين للعرش العراقي ، والسعي الى تسوية مع الامير عبد الله في شرقي الأردن . وبعد اتفاق القدس بين تشرشل وعبد الله ، اتجهت انظار الامير الهاشمي الى دمشق ، وانحصر اهتمامـه في قيام مملكة سورية تشمل اقطار سورية الطبيعية الاربعة : سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن.

اما علاقة الامير عبد الله باخية الملك فيصل فكانت مشوبة بالمحبة والود. وكثيرا ما تبادلا الزيارات رغم انشغال كل منهما بالمشكلات الكبرى التي ترافـق عادة تأسيس الدول . فقام الملك فيصل بزيارة لشرقي الاردن بين ٢٨ تموز و ٥ آب ١٩٢٣ يرافقه وزير العدلية ناجي السويدي وسكرتيره الخاص محمد رستم حيدر وصفوت العوا وتحسين قدري وعبد الله مضايفي . (١١٥)

وتعينت الحدود بين القطرين الشقيقين في ٢٣ نيسان ١٩٢٨ بخط « يبدأ من نقطـة تقاطع دائرة الطول (٣٩°) شرقا بدائرة عرض (٣٢°) شمالا الى اقرب نقطة على الحدود المنصوص عليها في المادة الأولى من الاتفاق الفرنسي – البريطاني المؤرخ في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠» . (١١٦)

(١١٤) S.D,N. : Proces - Verbaux de la Commission Permanente des Mandats : 20e Session, 14 e Seance, 17.6.1931, p.111

(١١٥) الشرق العربي ، السنة الاولى ، عدد ١٠ تاريخ ١٩٢٣/٧/٣٠ .

(١١٦) الشرق العربي ، السنة الخامسة ، العدد ١٩١ تاريخ ١٩٢٨/٥/١



ولم يحدث في هذه الفترة اية أحداث او تطورات ذات بال في العلاقات الاردنية– العراقية .

## ٩ – المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٢٨ :

تضمن الاعتراف البريطاني باستقلال الادارة الاردنية ، الذي اعلنه السير هربرت صموئيل في عمان في ٢٥ مايس ١٩٢٣ وعدا من الحكومة البريطانية بابـرام معاهدة مع حكومة شرقي الاردن ، تنظم العلاقات بين البلدين . الا ان بريطانيا تلكأت في تحقيق هذا الوعد مدة خمس سنوات لاسباب اهمها ما يلي :

١ – الخلاف بين بريطانيا والملك حسين حول موضوع المعاهدة الحجازية – البريطانية ، التي كان من المفروض ان تسوى كافة المسائل المعلقة بين العرب وبريطانيا .

٢ – الفوضى الداخـلية وتمرد زعماء النواحي وشيوخ القبائل على الحكومة المركزية .

٣ – الغارات الوهابية على البلاد في السنوات الأولى من عهد الأمارة .

٤ – المصاعب المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في هذه الفترة .

٥ – الحرب الحجازية – النجديـة التي جعلت بريطانيا تتريث طويلا في الاقدام على عقد معاهدة مع الامير عبد الله قبل ان ينجلي الموقف في الحجاز .

وتعرضت بريطانيا خلال السنوات الخمس التي سبقت ابرام المعاهدة الى ضغوط من لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم ، من اجـل تنفيذ وعدها الذي قطعته في ١٩٢٣/٥/٢٥ . (١١٧) وواصل الامير عبـد الله مساعيه في هذا السبيـل . فاستجابت بريطانيا لضغوط لجنة الانتدابات ومساعي الأميـر وقدمت مشروع معاهدة اردنية – بريطانية ، وقع عليه المندوب السامي البريطاني الفيلد مارشال اللورد بلومر Plumer عن الجانب البريطاني ، ورئيس المجلس التنفيذي الاردني السيد حسن خالد ابو الهدى عـن الجانب الأردني ، في القدس بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨ . (١١٨)

حرصت بريطانيا على ان تكون المعاهدة مطابقة في روحها لصك الانتداب البريطاني

(١١٧) S.D.N. Proces-verbaux de la Commission Permanente des Mandats, 11e Session, Annexe 6, p. 201

(١١٨) الشرق العربي ، السنة السادسة ، عدد ٢١٠ تاريخ ١٩٢٨/١٢/٣ ( النص المنقح للمعاهده )
Cmd. 3488 (1930) Treaty Series No. 7 (1930)

على شرقي الاردن . غير انها تضمنت مبادىء جديدة ، كانت بمثابة خطوة الى الامام على طريق التحرر من الانتداب البريطاني .

اما النقاط البارزة التي تضمنتها هذه المعاهدة فهي :

١ – وضع قانون اساسي للبلاد ( دستور ) ، ( المادة الثانية ) .

٢ – تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية الى الأمير ( المادة الثانية ) .

٣ – منح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن ، وتنظيم وانشاء مثل هذه القوات عندما تقتضي الضرورة ( المادة العاشرة ) .

٤ – تقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا ، على شكل هبة الى الحكومة الاردنية ( المادة الثانية عشرة ) .

٥ – تكليف الحكومة الاردنية بدفع سدس نفقات قوة حدود شرقي الاردن ( المـادة الحادية عشرة ) .

٦ – اشراف بريطانيا على الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وانشاء السكك الحديدية في شرقي الاردن ( المادة السابعة عشرة ) .

٧ – الابقاء على الوحدة الجمركية بين شرقي الاردن وفلسطين ( المادة السابعة ) .

٨ – حق بريطانيا في ضمان السيادة الاقليمية للبلاد ( المادة الثامنة عشرة ) .

وكانت هذه المعاهدة خاتمة فترة مـن حياة الامارة الفتية اتصفت بالاضطرابات الداخلية والمتاعب المالية والاقتصادية ، والاعتداءات الخارجية ، والصراع بين سلطات الانتداب والوطنيين من قادة حزب الاستقلال . وتمكنت بريطانيا خلالها من وضع يدها على الادارة والجيش والشؤون المالية . كما كانت فاتحة عهد جديد اتسم بالاستقرار الداخلي ، واقامة علاقات ثابتة مع الاقطار العربية المجاورة ، وقيام مؤسسات دستورية جديدة ، وحياة سياسية نشيطة .



## الباب الثاني

# عهد المؤسسات الدستورية

## ١٩٢٨ – ١٩٤٦

### ١ – القانون الاساسي والمؤسسات الجديـــدة .

كان قادة حزب الاستقلال العربي الذين ساهموا في تأسيس الادارة الأولى في شرق الاردن يطمحون الى انشاء حكومة نيابية دستورية . وألحوا على الامير عبد الله لتحقيق هذه الرغبة . فوافق على تأليف لجنة منتخبة من ممثلي الشعب ، واجتمعت برئاسة ناظر العدلية عام ١٩٢٣ ، ووضعت مشروع قانون لانتخاب المجلس النيابي ، تبنته الحكومة . وصدرت ارادة الامير بالمصادقة عليه ، ونشر في ملحق العدد (٥٢) من الجريدة الرسمية . وبموجبه تقرر الدعوة الى انتخاب مجلس نيابي . وعلى أثر ذلك تألفت لجنة من علماء القانون لوضع قانون اساسي ( دستور ) للبلاد عام ١٩٢٣ . فعقدت عدة اجتماعات برئاسة السيد رضا توفيق مدير الآثار ، ووضعت لائحة قانون أساسي . غير أن السلطات البريطانية قاومت هذه التدابير والخطوات لانها تقف حجر عثرة في سبيل هيمنتها على الادارة الفتية .

وفي عام ١٩٢٦ ، اختارت الحكومة ، بايحاء من دار الاعتماد البريطاني ، لجنة لاعادة النظر في قانون الانتخاب السابق الذكر . (١) فما كان منها الا ان اقرت القانون القديم مع بعض التعديلات الطفيفة . فلم ترض سلطات الانتداب عن القانون الجديـــد ، فعطلته ، وتقدمت عوضا عنه ، بمشروع المعاهدة الاردنية – البريطانية الذي ابرم في ٢٠ شباط ١٩٢٨ .

نصت المادة الثانية من المعاهدة عـلى وضع قانون أساسي للامارة يعين مؤسسات الحكم ويحدد صلاحياتها ، واشترطت موافقة حكومة الانتداب على اي تعديل يطرأ على هذا القانون في المستقبل . وقدمت حكومة الانتداب لائحة القانون الجديد الى الحكومـة

( ١ ) ماذا ترك الامير للاساطير ، ص ٥٢ ، ٥٦ .

( ٢ ) مجموعة القوانين والانظمة الاردنية من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٤٦ ، ص ٢٤ – ٣٩ .

الاردنية ، كما فعلت في مشروع المعاهدة ، فنشر القانون في ١٦ نيسان ١٩٢٨ . (٢)
وكان مماثلا للقانون الاساسي الذي كان معمولا به في العراق .
وقد أرسى القانون الاساسي الجديد القواعد الأولية لمؤسسات الحكم وهي :

### ١ – رئيس الدولة

نص القانون على منح الامير عبد الله بن الحسين وورثته السلطات التشريعية والادارية ( المادة ١٦ ) ، وعلى حقه في عقد المعاهدات ( مع الاحتفاظ للملك بريطانيا بحق الدخول في اية معاهدة تجارية او معاهدة تسليم مجرمين ، او اي اتفاق دولي عام نيابـــة عن شرق الاردن ) ، واصدار الامر باجراء الانتخابات للمجلس التشريعي ، ودعوته الى الاجتماع وافتتاحه وتأجيل اجتماعاته وفضه وحله ( المادة ١٩ ) ، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء والموظفين واقالتهم او قبول استقالتهم (المادة ٢٠) ، ومنح الرتب العسكرية ورتب الشرطة واستردادها ، ومنح الاوسمة والقاب الشرف ( المادة ٢٢ ) ، وتصديق جميع القوانين ومراقبة تنفيذها ( المادة ١٩ ) ، وتصديق أحكام الاعدام ( المادة ٢٣ ) .

ونص القانون على منح الامير حق التصرف بالاراضي العامة بصفته أمينا على الحكومة الاردنية ( المادة ٦٧ ) ، واناطة امور الثروة المعدنية في البلاد به ، واعلان الاحكام العرفية كتدبير موقت اذا استدعت الضرورة ذلك ، وتعديل او تغيير اية مادة من مواد القانون الاساسي خلال سنتين من تاريخ بدء العمل به ( المادة ٧٠ ) .

وجاء في القانون ان تدفع مخصصات الأمير مـــن الميزانية العامة للدولة وان يصدق عليها في قانون الموازنة العامة السنوية ( المادة ٦٦ ) .

وبناء على هذه المواد الواردة في القانون الاساسي صدر في ٢٥ نيسان عام ١٩٣٧ « قانون الأسرة المالكة » (٣) ، الذي عين شروط ولاية العهد والاحكام والقوانين التي تسري على اعضاء الاسرة المالـــكة . ونص هذا القانون على تأليف مجلس لمساعدة الامير في ممارسة صلاحياته من خمسة اشخاص هم : –

١ – عضو من اعضاء الاسرة المالكة يعينه الامير
٢ – رئيس الوزراء

(٣) الجريدة الرسمية الاردنية ، عدد ٥٦٧ تاريخ ١٩٣٧/٧/١ ، ص ٤١١ – ٤١٤ .



٣ – عضو من الحكومة يعينه رئيس الوزراء
٤ – قاضي القضاة
٥ – رئيس محكمة الاستئناف .

وتصدر قرارات هذا المجلس باغلبية الاراء،وينعقد برئاسة العضو المعين من الاسرة المالكة ، وينظر في جميع المشائل المتعلقة باعضاء الاسرة المالكة .

### ٢ – المجلس التنفيذي

يمارس هذا المجلس السلطة التنفيذية ، على شكل اسداء مشورة الى الامير. وقد حدد القانون الاساسي اعضاءه بخمسة اشخاص يعينهم الامير بناء على توصية رئيس المجلـــس. والمجلس مسؤول عن ادارة شؤون البلاد ، وترفع قراراته بشأنها الى الامير للموافقة عليها ( المادة ٢١ ) .

### ٣ – المجلس التشريعي

انيطت السلطة التشريعية بالامير والمجلس التشريعي ( المادة ٢٥ ) . ويتألف هـــذا المجلس من ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخاب الذي روعي فيه التمثيل العادل للاقليات ، ومن رئيس الوزراء واعضاء المجلس التنفيذي .

اما شروط العضوية في المجلس التشريعي فهي . –

١ – الجنسية الاردنية
٢ – بلوغ السن الثلاثين
٣ – التمتع بالحقوق المدنية
٤ – التمتع بالصحة العقلية
٥ – ان لايكون محكوما على العضو بالافلاس ، او محجورا عليه او محكومـــا عليه بالسجن مدة تنيف على سنة واحدة لجريمة غير سياسية ( المادة ٢٧ ) .

وحددت مدة المجلس بثلاث سنوات يجتمع خلالها ثلاث دورات عادية تبدأ كـــل دورة في اليوم الاول من تشرين الثاني من كل عام ( المادة ٢٨ ) وتعتبر لمدة ثلاثة اشهر . وللامير حق تمديد الدورة او تأجيلها .

ويرأس المجلس رئيس الوزراء اومن يعينه من الاعضاء المعينين . وتتلخص صلاحيات المجلس في وضع الانظمة الدائمة الخاصة به والنظر في مشاريع القوانين المقدمة اليه من قبل رئيس الوزراء او رئيس المصلحة المختصة ، وفي قانون الميزانية السنوية .

### ٤ – المؤسسات القضائية

أقر القانون الاساسي وجود ثلاثة أنواع من المحاكم في شرقي الاردن هي :

أ ) المحاكم المدنية ، وتنظر في جميع الدعاوى المدنية والجزائية بما فيها دعاوى المطالبات التي تقيمها الحكومة او تقام عليها .

ب ) المحاكم الدينية وهي على نوعين :

١ – المحاكم الشرعية الاسلامية التي تنظر في دعاوى الاحوال الشخصية للمسلمين ( الزواج والطلاق والنفقة والاعالة والوصاية والبنوة والحجز على القاصرين والارث والوصية والهبة وادارة اموال الغائبين ) بمقتضى نصوص قرار اصول المحاكمات الشرعية العثماني المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٣٣٣ . كما تنظر في القضايا المتعلقة بالاوقاف الاسلامية .

٢ – مجالس الطوائف الدينية . وتنظر في مسائل الزواج والطلاق والنفقة والاعالة الزوجية واثبات الوصايا المختصة بافراد جماعتها ، باستثناء الامور التي هي من اختصاص المحاكم المدنية . ولها وحدها حق القضاء في المسائل المتعلقة بالاوقاف لمنفعة افراد طوائفها .

٣ – المحاكم الخاصة . نص القانون الاساسي على أن تستعمل حقها في القضاء بموجب قانون خاص .

وضمن القانون ايضا صيانة هذه المحاكم من التدخل في شؤونها .

### ٥ – الشعب وحقوقه

نص القانون الاساسي على المساواة بين المواطنين الاردنيين في حقوقهم دون اعتبار للعرق او الدين او اللغة ، وعلى صون حرياتهم الشخصية ومنازلهم من التعدي والتدخل ، وحماية حقوق التملك . كما نص على أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .



أجريت تعديلات على القانون الاساسي بين عام ١٩٢٨ وعام ١٩٤٦ كان أهمها التعديلات الآتية :

(١) التعديل الذي صدر في ٩ حزيران ١٩٢٩ ، بناء على رغبة الامير ، وكان الغرض منه حماية اعضاء المجلس التشريعي من القاء القبض على اي عضو منهم أثناء انعقاد دورة المجلس ، ومنحهم حرية الحديث داخل المجلس وفقا للنظام الداخلي (٤) .

(٢) التعديل الذي أجري في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٨ والذي شمل المواد الخاصة بحقوق التملك والتشغيل الاجباري وصلاحيات المحاكم الشرعية والطائفية (٥) .

(٣) التعديل الذي أجري في ٥ آب ١٩٣٩ (٦) . والذي تناول ما يأتي :

أ ) الغاء الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون الاساسي والاستعاضة عنها بالفقرة التالية :

« الأمير رأس الدولة والقائد الاعلى لقواتها المسلحة ، وهو الذي يصدق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها ، وليس له أن يعدل القوانين أو يؤجلها او يتسامح في تنفيذها الا في الاحوال والطرق المبينة في القانون » .

ب ) الغاء المواد ٢٠ و٢١ و ٢٤ من القانون الاساسي والاستعاضة عنها بالمواد التالية :

**المادة ٢٠**

أ ) يؤسس مجلس وزراء مؤلف من رئيس الوزراء ومن وزراء لا يتجاوز عددهم الخمسة .

ب ) الامير هو الذي يعين رئيس الوزراء ، وله أن يعهد اليه بمهام دائرة أو اكثر . يعين الوزراء من قبل الامير بناء على تنسيب رئيس الوزراء ، ويجوز أن يعهد الى كل منهم بمهام دائرة أو اكثر بحسب ما يذكر في مرسوم التعيين .

ج ) تعين الصلاحيات المختصة برئيس الوزراء ومجلس الوزراء بمقتضى أنظمة يضعها المجلس المشار اليه ، ويصادق عليها الامير . تعهد الى المجلس المشار اليه ادارة

---

(٤) الجريدة الرسمية الاردنية ، عدد ٢٣٠ تاريخ ١٩٢٩/٦/١٦ .

(٥) الجريدة الرسمية الاردنية ، عدد ٥٩٤ تاريخ ١٩٣٨/٤/٢ ، ص ٢٠١ – ٢٠٥

(٦) مجموعة القوانين والانظمة الاردنية من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٤٦ ، القانون رقم ١٩ لعام ١٩٣٩ ، ص ٤١ – ٤٢

كافة شؤون شرق الاردن الداخلية والخارجية باستثناء ما كان قد عهد به من تلك الشؤون بموجب هذا القانون أو بموجب أي قانون أو نظام وضع بمقتضاه الى اي شخص آخر او هيئة أخرى .

د ) الوزير مسؤول عن كافة ما له مساس بدائرته او دوائره من الشؤون التي تقع ضمن صلاحياته ، وعليه أن يعرض على رئيس الوزراء أية مسألة لا تدخل ضمن صلاحياته، يتصرف رئيس الوزراء بما هو ضمن صلاحياته من الامور ، وعليه ان يحيل الامور الاخرى الى مجلس الوزراء .

ه ) يوقع على قرارات مجلس الوزراء من قبل اعضاء المجلس المشار اليه وترفع في الحالات التي نص عليها القانون او في أي قانون او نظام وضع بمقتضاه على وجوب ذلك ، الى الامير للمصادقة ، وتنفذ القرارات من قبل رئيس الوزراء .

**المادة ٢١**

أ ) رئيس الوزراء مع الوزراء مسؤولون تجاه الامير مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، وبالاضافة الى ذلك ، فكل وزير مسؤول تجاه الامير عن دائرته او دوائره .

ب ) الأمير هو الذي يقيل رئيس الوزراء او يقبل استقالته من منصبه .

ج ) يقيل الامير الوزراء او يقبل استقالاتهم من مناصبهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

د ) في حالة اقالة رئيس الوزراء او استقالته يعتبر جميع الوزراء انهم بطبيعة الحال قد اقيلوا او استقالوا .

**المادة ٢٤**

يمارس الأمير صلاحياته بارادات . تصدرالارادات بناء على تنسيب الوزير او الوزراء المسؤولين بموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم . يبدي الأمير موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع الأخرى .

ج ) عدلت المادة ٦٤ من القانون الاساسي باضافة الفقرة التالية : « اذا لم يكن قد صودق على قانون الميزانية العام في بدء سنة مالية جديدة فيجري الانفاق على اساس قانون



الميزانية العام للسنة الفائتة ، بشرط أن تكون المواد التي ينفق منها داخلة ايضا في مشروع قانون الميزانية للسنة الجديدة المذكورة » .

د ـ تحل عبارات « مجلس الوزراء » و « وزير » محل عبارات المجلس التنفيذي وعضو المجلس التنفيذي حينما ورد ذلك في القانون الاساسي او في أي قانون او نظام آخر .

( ٤ ) التعديل الذي أجري في ١٦ آذار ١٩٤٠ (٧) والذي ابيح بموجبه للامير تمديد مدة المجلس التشريعي حتى خمس سنوات ، ودعوة المجلس الى دورة استثنائية او تأجيل جلساته متى رأى ذلك ضروريا . ونص هذا التعديل أيضا على حق المجلس التشريعي في تأجيل جلساته من حين لآخر وفقا لنظامه الدائم .

( ٥ ) التعديل الذي أجري في ٧ كانون الأول ١٩٤٠ (٨) والذي تناول سلطات الأمير وصلاحياته وشروط ولاية العهد .

( ٦ ) التعديل الذي تم في ٢٥ أيار ١٩٤٦ (٩) بمناسبة اعلان قيام المملكةالاردنية الهاشمية وتتويج الامير عبدالله ملكا على شرق الاردن . اذ نص التعديل على أن يحل أسم « المملكة الأردنية الهاشمية » محل « شرق الاردن » في القانون الاساسي ، وان يحل اسم « جلالة الملك » محل «صاحب السمو الامير » .

## ٢ـ الحياة النيابية في عهد الامارة

قدم المجلس التنفيذي مشروع قانون انتخاب المجلس التشريعي في ١٧ حزيران ١٩٢٨ (١٠) ، فاقر مع تعديل طفيف ، وصدر كقانون في الاول من آب ١٩٢٨ (١١) . وبموجبه أصبح المجلس التشريعي مؤلفا من ستة عشر عضوا منتخبا . وقسمت الامارة الى اربع دوائر انتخابية هي البلقاء وعجلون والكرك ومعان . على أن تنتخب دائرة البلقاء خمسة اعضاء مسلمين ، اثنين منهم من الشركس وعضوا سادسا مسيحيا ، وتنتخب

(٧) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٦٦ تاريخ ١٩٤٠/٣/١٩ ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٩٤ ، تاريخ ١٩٤٠/١٢/١٦ ، ص ٤٨٢ – ٤٨٣

(٩) الجريدة الرسمة ، عدد ٨٦١ تاريخ ١٩٤٦/٥/٢٥ ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩

(١٠) الجريدة الرسمية ، عدد ١٩٦ تاريخ ١٩٢٨/٦/٢٠

(١١) الجريدة الرسمية ، عدد ١٩٩ تاريخ ١٩٢٨/٨/١٥ .

دائرة عجلون ثلاثة اعضاء من المسلمين وعضوا رابعا مسيحيا ، وتنتخب دائرة الكرك عضوين مسلمين وعضوا ثالثا مسيحيا ، وتنتخب دائرة معان عضوا واحدا مسلما . وتجري الانتخابات على مرحلتين أولية وثانوية ، في المرحلة الاولى يجري انتخاب المنتخبين الثانويين ، وفي المرحلة الثانية يقوم المنتخبون الثانويون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي . ويضاف الى الدوائر الانتخابية الاربع السابقة الذكر دائرتان انتخابيتان تمثل احداهما بدو الشمال وتمثل الثانية بدو الجنوب ، ولكل دائرة منهما عضو واحد في المجلس التشريعي ، يتم انتخابه بطريقة خاصة .

جرت الانتخابات الاولى للمجلس التشريعي في شهري كانون الثاني وشباط ١٩٢٩ واشترك فيها الموظفون وافراد الجيش العربي . وانعقد المجلس التشريعي الاول في جلسة استثنائية في نيسان ١٩٢٩ (١٣) . وباشر اول اعماله بالمصادقة على المعاهدة الأردنية البريطانية في الرابع من حزيران ١٩٢٩ . كما أقر النظام الداخلي للمجلس في ٧ أيار ١٩٢٩ (١٤) .

وحدث أول خلاف بين المجلس التشريعي والحكومة في اوائل عام ١٩٣١ ، عندما قدمت الحكومة ملحقا لموازنة عام ١٩٣٠–١٩٣١ ، بتخصيص مبلغ ٦٢٦٩ جنيها كنفقات لقوة الصحراء التي تشكلت في ذلك العام بقيادة الكابتن جون باجت غلوب ، فرفضها المجلس . فما كان من الامير الا ان اصدر ارادته بحل المجلس في ٩ شباط ١٩٣١. وعلى أثر ذلك قدم رئيس المجلس التنفيذي حسن خالد ابو الهدى استقالته في ٢١ شباط ١٩٣١ . وعهد الامير الى الشيخ عبدالله سراج بتأليف حكومة جديدة (١٥) .

أشرفت الحكومة الجديدة على اجراء الانتخابات للمجلس التشريعي الثاني في الاول من حزيران ١٩٣١ . وقد اكمل هذا المجلس مدته الدستورية .

أما المجلس التشريعي الثالث فقد اجريت انتخاباته في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٤ (١٦) . وعقد دورته الاولى في اليوم الاول من تشرين الثاني ١٩٣٤ . كان أهم حدث في حياة

(١٢) الجريدة الرسمية ، عدد ٢١٦ تاريخ ١٩٢٩/١/٢٨

(١٣) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٢٣ تاريخ ١٩٢٩/٤/١ .

(١٤) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٢٨ تاريخ ١٩٢٩/٥/٧

(١٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٩٤ تاريخ ١٩٣١/٣/١ ، ص ٨٢

(١٦) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٣٥٦



المجلس مطالبته بمنح البلاد استقلالها التام أسوة بالبلاد العربية المجاورة ، وذلك في رده على خطاب العرش (١٧) . وقد أتم هذا المجلس ايضا مدته الدستورية .

اجريت الانتخابات التشريعية للمجلس الرابع في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٧ ، وبدأ دورته الأولى في الاول من تشرين الثاني ١٩٣٧ . وبعد أن أتم هذا المجلس مدته الدستورية مددت سنتين اخريتين أي حتى عام ١٩٤٢ . وفي عهد هذا المجلس عدل القانون الاساسي في ٥ آب ١٩٣٩ .

أما المجلس التشريعي الخامس فقد أجريت انتخاباته في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٢ . واتم مدته الدستورية ، ثم مددت سنتين حتى اعلان الدستور الجديد للمملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٤٧ . في عهده حصلت البلاد على استقلالها التام ونودي بالامير عبدالله ملكا ، والغيت المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٢٨ وجميع الاتفاقيات الملحقة بها ، ووقعت معاهدة جديدة مع بريطانيا في ٢٢ آذار ١٩٤٦ .

كان المجلس التشريعي طوال عهد الامارة على هامش الاحداث الكبرى التي مرت بالبلاد ، وذلك لطبيعة تكوينه من جهة والصلاحيات التي أعطاها اياه القانون الاساسي من جهة اخرى . اذ كان اعضاء المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) يشكلون ربع أعضاء المجلس ، ولهم تأثير كبير على بقية الاعضاء . كما كان الامير يشارك المجلس في السلطة التشريعية ، وكان بامكانه عند الضرورة اصدار قوانين مؤقتة دون الرجوع الى المجلس .

وكان المجلس التشريعي يمثل الزعامات التقليدية وشيوخ العشائر . والجدول التالي يلقي ضوءا على هذه الحقيقة .

(١٧) المصدر نفسه : ص ٣٩٠

| اللواء | العشائر | عدد نوابها في المجالس التشريعية الخمسة . |
|---|---|---|
| عجلون | الشريدة | ٤ |
| | النصيرات | ٣ |
| | البطاينة | ٢ |
| | الهنداوي | ٢ |
| | الحجازي | ٢ |
| البلقاء | المفتي ( شركس ) | ٤ |
| | العدوان | ٤ |
| | النابلسي | ٣ |
| الكرك | المجالي | ٥ |
| | العوران | ٤ |
| | الطراونة | ٢ |
| | الزريقات | ٢ |
| معان | الكريشان | ٣ |
| البدو | الحويطات | ٥ |
| | بنو صخر | ٥ |

يتضح من هذا الجدول أن خمس عشرة أسرة او عشيرة في البلاد قد قدمت خمسين عضوا للمجالس التشريعية الخمسة البالغ عدد اعضائها ثمانين عضوا .

ظهرت في المجالس التشريعية معارضة وطنية تمثلت في اشخاص شمس الدين سامي ونظمي عبد الهادي وحسين الطراونه وعادل العظمة ونجيب الشريدة . ونقلت هذه المعارضة المطالب الشعبية التي تبنتها حركة المعارضة العامة في البلاد الى داخل المجلس . وسنرى ذلك في حديثنا عن النضال — السياسي والاحزاب الوطنية .



## ٣ — النضال السياسي وتشكيل الاحزاب :

بدأ الوعي السياسي بين الاردنيين بطيئاً ومتأخرا ، واذا استثنينا حزب الاستقلال العربي الذي انتقلت قيادته الى عمان منذ عام ١٩٢١ ، وبقي يسيطر على الحياة السياسية حتى عام ١٩٢٤ ، فان أول حزب سياسي تأسس في البلاد هو حزب الشعب ، وذلك في آذار ١٩٢٧ . وكان حزبا اصلاحيا هدفه السعي بالطرق المشروعة لتأييد استقلال البلاد ، ونشر المعارف بين الاهلين ، وتحسين الاوضاع الاقتصادية ، وصيانة الحريات الفردية ، ونشر مبادي المساواة والاخاء بين المواطنين .

الا ان ابرام المعاهدة الاردنية — البريطانية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ، كان نقطة تحول هامة في تاريخ الحياة السياسية في شرق الاردن . اذ لم يكتف المواطنون بالتعبير عن سخطهم عليها بالمظاهرات التي عمت المدن او ببرقيات الاحتجاج التي امطروا بها الجهات المسؤولة في عمان ، بل تنادى زعماؤهم ومثقفوهم الى عقد أول مؤتمر وطني للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي المقبل .

وانعقد المؤتمر الوطني الاول في عمان في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٨ . وتمخض عن انتخاب لجنة تنفيذية لمتابعة قراراته ومواصلة السعي لتنفيذها ، وعن تبني ميثاق وطني ظل لسنوات عديدة منهاجا سياسيا للمعارضة الوطنية .

واشتمل هذا الميثاق على البنود التالية :

١ — امارة شرقي الاردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة .

٢ — تدار بلاد شرقي الاردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن الحسين واعقابه من بعده .

٣ — لا تعترف بلاد شرقي الاردن بمبدأ الانتداب الا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد . وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق او معاهدة لتعقد بين شرقي الاردن وحليفة العرب بريطانيا العظمى على اساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة ، دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية .

٤ ـ تعتبر شرقي الأردن وعد بلفور القاضي بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مخالفاً لعهد بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب ، وتصرفا مضادا للشرائع الدينية والمدنية في العـــالم .

٥ ـ كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرقي الاردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى اساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي لا يعتبر انتخابا ممثلا لارادة الامة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية ، بل يعتبر انتخابا مصطنعا لا قيمة تمثيلية صحيحة له ، والاعضاء الذين ينتخبون على اساسه اذا فصلوا بحق سياسي او مالي او تشريعي ضار بحقوق شرقي الاردن الاساسية لا يكون لفصلهم قوة الحق المعترف به من قبل الشعب ، بل يكون فصلهم جزءا من تصرف السلطة الانتدابية وعلى مسؤوليتها .

٦ ـ ترفض شرقي الاردن كل تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار ان التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية .

٧ ـ ترفض شرقي الاردن تحمل نفقات أية قوات احتلالية أجنبية وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالا مغتصبا من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس .

٨ ـ ترى شرقي الاردن أن مواردها ، اذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتهـــا المدنية كافية لقيام ادارة دستورية صالحة فيها ، برئاسة سمو الامير المعظم صاحب الامارة الشرعي . اما الاعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية فان بلاد شرقي الاردن تعتبرها نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الامبراطورية والقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس الا . لذلك فان هذه الاعانة التي يضاف اليها اليوم قسم من واردات البلاد لتحقيق غايات لا مصلحة لشرقي الاردن فيها ، كما هو الواقع ، لا تخول بريطانيا العظمى حق الاشراف على مالية شرقي الأردن ، هذا الاشراف المركزي الضار للواقع اليوم .

ولهذا فاننا نعتبر الوضع المالي الحاضر المبني على سياسة تخفيف الاعانة المالية عن عاتق المكلف البريطاني على حساب المكلف الاردني عبارة عن وضع ضار غير مشروع لا تتحمله موارد البلاد ، ومن الواجب ابطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال حكومة شرقي الاردن المالي ، مقررين ان التصرف المالي الحاضر لا يجوز صدوره عن حليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلاد فقيرة كشرقي الاردن .



٩ ـ تعتبر بلاد شرقي الاردن كل تشريع استثنائي لا يقوم على اساس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة تشريعا باطلا .

١٠ ـ لا تعترف شرقي الأردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي .

١١ ـ لا يجوز التصرف بالاراضي الاميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها ، وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلا (١٨) .

وانتخب المؤتمرون وفدا قام برفع الميثاق الى الامير ، الذي احاله بدوره الى المعتمد البريطاني . فوجه المعتمد رسالة الى الامير ردا على الميثاق اعرب فيها عن خيبة أمله من المؤتمرين ، واعتبر الوضع الحكومي القائم « على مستوى عال من الكفاءة والجدارة » وشكك بامكانية قيام حكم نيابي صحيح « لان الشعب لم يبرهن على قدرته لتحمل مسؤوليات اكبر » (١٩) .

وقابل رئيس المؤتمر حسين الطراونه المعتمد البريطاني ، وقدم اليه مذكرة جوابية على الحديث الذي جرى بينهما ، وعلى الرسالة التي بعث بها المعتمد البريطاني الى الامير وتناولت هذه المذكرة النقاط التالية :

١ ـ اعتبار اعضاء المؤتمر الوطني الاردني ، « ممثلي الامة الحقيقيين في رغائبها ،
٢ ـ رفض الانتداب البريطاني على البلاد .
٣ ـ المطالبة بالفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .
٤ ـ المطالبة بجعل الحكومة مسؤولة امام المجلس التشريعي الذي تنتخبه الامة .
٥ ـ اعتبار المسؤولين في الحكم مجرد اجراء في البلاد ويعيشون من عرق فلاحها البائس .
٦ ـ التخلص من الموظفين البريطانيين في الادارة واعطاء ابناء البلاد حقوقهم فيها .
٧ ـ التخفيض من نفقات دار الاعتماد وقوة الحدود ورواتب الموظفين المعارين والجيش لانقاذ البلاد من الوضع المالي السيء » (٢٠) .

---

(١٨) الكتاب الاسود في القضية الاردنية ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .
Toynbe,e A. : survey of International Affairs for the year 1928, p.322
(١٩) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٢٩٦
(٢٠) الكتاب الاسودفي القضية الاردنية ، ص ١٥٧ ـ ١٦٠

رد المعتمد البريطاني على هذه المذكرة بكتاب مؤرخ في ٢٢ آب ١٩٢٨ . أشار فيه الى مساعي بريطانيا في استثناء شرقي الأردن من بعض بنود صك الانتداب المتعلقة بوعد بلفور ، واعترافها باستقلال الحكومة الاردنية في ٢٥ نيسان ١٩٢٣ . ودافع عن القانون الاساسي الذي نص على انتخاب ستة عشر نائبا عن الشعب لعضوية المجلس التشريعي (٢١) .

أجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني في ٢٦ آب ١٩٢٨ ، ونظرت في كتاب المعتمد البريطاني ، وردت عليه بمذكرة تضمنت هجوما على الادارة القائمة وسوء تصرفاتها المتمثلة في :

١ ـ فقدان وحدة المسؤولية وتسلسلها .

٢ ـ العزوف عن الاصلاح الاقتصادي وتخفيف البطالة ، وتحسين أحوال الفلاح المرهق بالتكاليف والديون .

٣ ـ التوسع في التشكيلات الادارية بدون مراعاة الحاجة والمنفعة والقدرة المالية .

٤ ـ ارهاق المكلف الاردني بالضرائب الباهظة .

٥ ـ اخضاع البلاد لقوانين استثنائية ظالمة .

٦ ـ خنق الحريات العامة والفردية كحرية الرأي والاجتماع والصحافة (٢٢) .

ونشطت المعارضة في مقاومة التدابير التي اتخذتها الحكومة بعد ابرام المعاهدة الاردنية البريطانية ، وخاصة قانون الانتخاب والانظمة الملحقة به والقوانين الاستثنائية . فرفعت في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ عريضتين الى الامين العام لعصبة الامم احداهما باسم شيوخ الكرك ، والاخرى باسم أعيان عجلون . وتضمنت هاتان العريضتان المطالب الواردة في الميثاق الوطني السالف الذكر ، وبعض الملاحظات الخاصة بالمعاهدة الأردنية ـ البريطانية (٢٣)

وانتهز اعضاء اللجنة التنفيذية زيارة المندوب السامي البريطاني لعمان في اواسط شهر كانون الاول ١٩٢٨ ، فطلبوا منه مقابلته ، الا انه رفض طلبهم . فقدموا اليه عريضة اشتملت على النقاط التالية :

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ ـ ١٦٢

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ ـ ١٦٨ .

(٢٣) S.D. N Proces-verbaux de la Commission Permanente des Mandats, 15e Session, 1-15 juillet 1929, annexe 11, p. 262-267



١ ـ رفض المعاهدة الأردنية ـ البريطانية رفضا باتا .

٢ ـ الاحتجاج على تدخل المعتمد البريطاني في شؤون الحكم والادارة .

٣ ـ رفض قانون الانتخاب وانظمته وذيوله لمخالفته قواعد التمثيل النيابي السليم.

٤ ـ الاعتراض على القوانين الاستثنائية التي فرضتها الحكومة القائمة على البلاد ، وخاصة قانون منع الجرائم وقانون العقوبات المشتركة وقانون النفي والابعاد ، وتقييد حرية الصحافة (٢٤) .

وازداد نشاط المعارضة عندما شرعت الحكومة باعداد القوائم الانتخابية ، فاعلنت مقاطعتها للانتخابات التشريعية واصدرت بيانا أوضحت فيه نقائص هذا القانون وهي :

١ ـ عدم تمثيل البلاد بنسبة النفوس تمثيلا صحيحا .

٢ ـ تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية اسما وتعيينية فعلا .

٣ ـ اعتبار الترشيح من قبل مسجلين اثنين كافيا لاخراج منتخب ثانوي ، واعتبار ترشيح العضو من قبل خمسة منتخبين ثانويين كافيا لاخراج ذلك العضو مندوبا عن الامة في المجلس التشريعي . (٢٥)

وهاجمت في بيان آخر التدابير التي لجأت اليها الحكومة في تطبيق هذا القانون واجراء الانتخابات التشريعية ، وأخذت عليها ما يلي :

١ ـ تسمية الحكام الاداريين وضباط الجيش والجنود والموظفين مأمورين للتسجيل في الدوائر الانتخابية .

٢ ـ ارغام المخاتير على الاشتراك في الانتخابات بمختلف الوسائل .

٣ ـ استخدام الاموال لانجاح مرشحي الحكومة .

٤ ـ اضطهاد الزعماء المعارضين .

٥ ـ ارغام سكان بعض القرى بالقوة على التسجيل في الانتخابات .

٦ ـ انذار الاقليات بحرمانها من حق التمثيل اذا لم تسجل .

٧ ـ تزوير الكثير من اوراق اقرار التسجيل .

---

(٢٤) الكتاب الاسود في القضية الاردنية ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٢ ـ ١٣

٨ – منع العشائر من حق الاعتراض على التسجيل (٢٦) .

اما الحكومة فقد اتهمت زعماء المعارضة بالعمالة لدولة أجنبية واثارة مخاوف الفلاحين بنشر الاشاعات بينهم عن عزم الحكومة على فرض التجنيد الاجباري (٢٧) . والقت القبض على عدد منهم وسجنت بعضهم ووضعت بعضهم الاخر تحت الاقامة الاجبارية ، وشرعت في سن القوانين الزجرية .

ففي ٩ أيلول ١٩٢٨ صدر « قانون العقوبات المشتركة » الذي اباح لرئيس النظار زيادة قوة الجيش العربي المرابطة في اية منطقة تحدث فيها اضطرابات ، وان يتحمل هالي المنطقة النفقات التي تنشأ عن هذه الزيادة . كما منح المتصرف حق فرض الغرامة التي يراها على سكان اية قرية أو حي أو منطقة تحدث فيها جريمة او تقع فيها اضرارا او خسارة في الاموال تحدث للحكومة الاردنية او الدولة المنتدبة (٢٨) .

وأصدرت الحكومة «قانون النفي والابعاد» في ٨ تشرين الاول ١٩٢٨ (٢٩)، الذي نص على حق المجلس التنفيذي في ابعاد اي شخص تقتنع الحكومة بانه « ينهج منهجا خطرا على الامن والنظام في شرق الاردن ، او يسعى الى اثارة العداوة بين الاهلين والحكومة في شرق الأردن ، او بين الاهلين ودولة الانتداب » . واذا عاد الشخص المبعد الى ممارسة نشاطه السياسي اعتبر « مجرما وتعرض للحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع غرامة تتجاوز ( ٢٥٠) جنيها فلسطينياً » .

وفرضت الحكومة رقابة شديدة على الصحف . فعطلت جريدة « صدى العرب » التي كانت تصدر في عمان مدة ستة اشهر اعتبارا من ١٥ مايس ( أيار ) ١٩٢٨ لنشرها مقالة معادية للمعاهدة الاردنية البريطانية (٣٠) . ومنعت جرائد « مرآة الشرق » و « الجامعة العربية » و « فلسطين » و « الزمر » و « صوت الحق » الصادرة في فلسطين

---

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٣ – ١٤

(٢٧) Colonial No. 40 (!929), p. 99

(٢٨) مجموعة القوانين والانظمة الاردنية الصادرة من ١٩١٨ الى ١٩٤٦ ، ص٢٢٢–٢٢٤ .

(٢٩) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٠٥ تاريخ ١٩٢٨/١٠/١٣ .

(٣٠) الجريدة الرسمية ، عدد ١٩٢ ، تاريخ ١٩٢٨/٥/١٥ .



وجريدة « الشعب » الصادرة في دمشق من دخول البلاد في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٨ (٣١) وبعد ذلك بشهر واحد منعت جريدة « الصراط المستقيم » الصادرة في فلسطين من دخول البلاد ايضا (٣٢) وتشكل حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونة. وحمل هذا الحزب لواء المعارضة في البلاد حتى عام ١٩٣٤ . واصدر صحيفة ناطقة بلسانه هي « الميثاق » الاسبوعية في ٦ آب ١٩٣٣ ، الا ان الحكومة اوقفتها بعد صدور بضعة اعداد فقط (٣٣) .

وفي ٢٥ أيار ١٩٣٠ ، انعقد المؤتمر الوطني الثالث في مدينة اربد واتخذ عدة مقررات أهمها :

١ – المطالبة بتشكيل حكومة دستورية مسؤولة امام مجلس نيابي .

٢ – عدم الاعتراف بمشروعية المجلس التشريعي الذي عينته الحكومة .

٣ – الغاء القوانين الاستثنائية .

٤ – الاستغناء عن الموظفين المعارين للحكومة .

٥ – جباية الضرائب من الشركات الاجنبية صاحبة الامتيازات في البلاد .

٦ – تشجيع رؤوس الاموال العربية للقيام بمشروعات عمرانية واقتصادية .

٧ – اعتبار الخط الحديدي الحجازي وقفا اسلاميا وتسليم ادارته الى لجنة اسلامية.

٨ – توسيع التعليم الابتدائي بصورة تسد حاجات البلاد وتأسيس مدارس للبدو .

٩ – توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الاخطار الاستعمارية والصهيونية ، وتحقيق المبادي القومية ، والسعي لاقامة اتحاد عربي يحتفظ كل قطر فيه بخصائصه الداخلية وشكل حكومته الخاص (٣٤) .

واتجه قادة المعارضة الى نشر المقالات المعادية للحكومة في الصحف الصادرة في البلاد العربية المجاورة . فما كان من رئيس الحكومة الا ان وجه تحذيرا الى تلك الصحف في ١٧

---

(٣١) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٠٦ تاريخ ١٩٢٨/١٠/١٥ .

(٣٢) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٠٩ تاريخ ١٩٢٨/١٢/١ .

(٣٣) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٣٢٥ .

(٣٤) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٣٢٨–٣٢٩ .

شباط ١٩٣١ ، بعدم نشر أية معلومات تجلب « الضرر بالمصلحة العامة » . وهدد بمعاقبة كل اردني ينشر مقالة معادية في تلك الصحف (٣٥) .

واصدر رئيس الوزراء بلاغا في ٤ آذار ١٩٣١ موجها الى موظفي الحكومة ، دعاهم فيه الى « تجنب كل ما يمكن ان يفسر بكونه اشتغالا بالسياسة » ، وحذرهم من أن الاهتمام بالامور السياسية سيعتبر « عدم لياقة للخدمة بالمعنى الوارد في قانون الموظفين » . وهددهم بقوله : « ان الحكومة ستقف موقف الحزم في المحافظة على السلام والاخاء التام بين أفراد الامة » (٣٦) .

وانعقد المؤتمر الوطني الرابع في عمان في ١٥ آذار ، ١٩٣٢ وقرر ما يلي :

١ ـ عدم الاعتراف بالمعاهدة الاردنية البريطانية .
٢ ـ الاستغناء عن الموظفين المعارين .
٣ ـ مقاومة كل محاولة لدخول الصهاينة الى شرق الاردن .
٤ ـ الغاء القوانين الاستثنائية .
٥ ـ التعاون مع البلاد العربية (٣٧) .

وبعد هذا المؤتمر ، غابت العناصر القيادية في المعارضة عن مسرح الاحداث ، عن طريق النفي والابعاد والسجن . فاجتمع المؤتمر الوطني الخامس في عمان في ٥ حزيران ١٩٣٣ واتخذ المقررات المعتدلة التالية :

١ ـ اعلان الولاء والاخلاص لامير البلاد .
٢ ـ استنكار الصهيونية والعمل على مقاومتها .
٣ ـ السعي لاصلاح الادارة .
٤ ـ السعي لتعديل المعاهدة مع بريطانيا .
٥ ـ توسيع نشاط دائرة الزراعة سعيا الى تحسين الحالة الزراعية .
٦ ـ تعميم التعليم الابتدائي ، والسعي لتنفيذ مشروع الكلية الثانوية الداخلية ، وانشاء مدرستين احداهما في الجفر والثانية في الازرق لتعليم ابناء البادية (٣٨) .

---

(٣٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٩٣ تاريخ ١٩٣١/٣/١ .
(٣٦) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٩٥ تاريخ ١٩٣١/٣/١٦ .
(٣٧) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٣٣٩ .
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .



وانتقلت المعارضة من صفوف الشعب الى قاعة المجلس التشريعي واثيرت الموضوعات نفسها في قاعة المجلس ، فقد اثار نجيب الشريدة ، نائب اربد ، موضوع الاستغناء عن الموظفين غير الاردنيين في الجلسة التي عقدها المجلس التشريعي الاول في ١٠ كانون الاول ١٩٣٠ وقال :

« ان اولئك الكرام الذين توافدوا افرادا وازواجا الى شرق الاردن رحبنا بهم ترحيب الاخ بأخيه ، أملا بأن تكون هذه الامارة مقدمة الموضوع وحجر الزاوية التي يقوم عليها بناء الوحدة السورية التي كانت تنشدها جميع عرب سوريا ليس من قبيل اضغاث احلام بل كانت تعتقد انها في يقظة لا في منام . وسرعان ما تبدلت تلك الخيالات وانقشعت تلك السحب التي حجبت شمس الحقيقة . فاذا هم في دياجير الاوهام .... فعاد على عقبه من عاد منهم في ادوار وظروف واوضاع معينة ومعلومة كل منا يعرفها . وبقي منهم من بقي. واشكال البقاء ايضا مختلفة ومتنوعة ، فمنهم من بقي لوطنية صادقة وآمال شريفة ومنهم من بقي للارتزاق وسد الجشع . فضيق هؤلاء على ابناء البلاد ، والصقوا بهم التهم الباطلة ، ولم يتركوا بابا الا وطرقوه في سبيل المحافظة على الكراسي ... لا ارجح الاردني على غير الأردني ، كلا وألف كلا . انما المجلس التشريعي قام بسن قانون الاستغناء بعد أن اعيته الحيلة وضاق ذرعا فعمد لسن هذا القانون مكرها .... »(٣٩)

واستنكرت المعارضة انشاء « قوة البادية » على لسان نظمي عبدالهادي الذي قال في الجلسة الثلاثين للمجلس المنعقدة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣١ :

« يريدون ان يخصصوا من اموال هذه الحكومة الفقيرة مبلغ (٤٧٠٠) جنيه لتشكيل قوة جديدة . ولكن لماذا ؟ للهيمنة على الصحراء اي لتقييد حرية البدوي التاعس والمحافظة على الخط الحديدي وانابيب البترول . وحبذا لو تساهلت ولو قليلا ومنحت البلاد لقاء امرار الانابيب وحراستها شيئا من المنفعة . فهي تريد أن تحدد انابيب البترول وتمر بها من اراضينا ، ثم تخطط وتمد سكة حديدية ، وتنشيء القلاع وتشكل قوة جديدة ، ولكن على حساب هذه الامة الفقيرة التي تمنحها في كل سنة هبة . أليس هذا تناقض غريب ؟ » (٤٠) .

---

(٣٩) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٣٧ ( السنة الثانية ) تاريخ ١٩٣١/١/١ .
(٤٠) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٥١ ( السنة الثانية ) تاريخ ١٩٣١/٣/٢٤ .

ولم تقف المعارضة مكتوفة اليدين امام الامتيازات التي منحت للشركات البريطانية فقد ندد عادل العظمة بامتياز البحر الميت الممنوح لشركة البوتاس الفلسطينية عام ١٩٣٠ ، في الجلسة الخامسة للمجلس التشريعي الثاني المنعقدة في ١٧ أيلول ١٩٣٢ وقال :

« ان شركة صهيونية تغزو البلاد وتضع يدها على اعظم ثروة فيها لتقوية الوطن القومي ، ليست بالشركة التي يجب أن تساعد من قبل الحكومة ، ولو كان بامكاننا ان نرفض الاتفاقية المعقودة معها لما ترددنا لحظة ، لما فيها من قتل الامة العربية باسرها » (٤١) .

واعترض النائب حسين الطراونة على الاتفاق المعقود مع شركة نفط العراق فقال :

« أقترح تكليف الحكومة للمبادرة بالمفاوضة في تعديل الاتفاقية المذكورة على اساس تبادل المنفعة بين الطرفين ، والزام الشركة بدفع الرسوم العائدة الى البلدية والمالية من المواد التي تستوردها لبلاد شرق الاردن اسوة بالشركات الاجنبية » .

وقال النائب عادل العظمة في هذا الصدد :

« لقد دققت في الاتفاقية المعقودة مع شركة زيت البترول العراقية فوجدت أن كلها عبارة عن تأمين لمصلحة الشركة المذكورة ولا يوجد فيها سوى ما ذكره حضرة مدير الخزينة ، وهو دفع اجور الاراضي واستخدام العمال من اهالي المنطقة . وفيما عدا ذلك فيها من الغنم ما يبلغ مبالغ عظيمة تحرم منها خزينة شرق الاردن » (٤٢) .

وعبرت المعارضة عن احتجاجها على التسلط البريطاني على الادارة الأردنية بلسان النائب عادل العظمة في هجومه على مشروع الميزانية العامة لعام ١٩٣١–١٩٣٢ اذ قال :

« ان نظرة بسيطة على ارقام هذه الميزانية وعلى فصولها تظهر لنا جليا انها ليست بميزان لصالح الدولة العربية الأردنية ، بل ميزان لصالح السلطة والمنافع الاجنبية بدليل ان القسم الاعظم من المخصصات ينفق على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة من دار الاعتماد الى قوة الحدود الى جيش عربي اسما وبريطاني حقيقة ، الى طرق عسكرية وحصون الى ادارة مراقبة أجنبية ، الى مؤسسات تبشيرية او استخبارات صحراوية ، مما لا تجني منه هذه البلاد اية فائدة او ثمرة . وانه لمحزن جدا ان نرى السياسة العالمية تبنى على

(٤١) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٩٧ (السنة الثالثة تاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧ .
(٤٢) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٨٠ ( السنة الثالثة ) تاريخ ١٩٣٢/٤/٤ ، ص ٢٥٢ .



ضمان المصالح البريطانية التي نوهنا بتضحيتها من حين لآخر ، وعلى حساب تضمير المصالح الوطنية والتشكيلات الضرورية لقيام وضع حكومي ثابت .

« أنهم يمنون علينا باعانة مالية يعطونها باليد اليمنى ويأخذونها باليسرى ، وما زالوا يحاولون تنزيلها ، من حين الى آخر رغم انها لا تدفع الا لقاء جزء من كل مما يؤدى الى مصالحهم ومنافعهم » (٤٣) .

وكررت طلبها بتعديل بنود المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٢٨ . فاضطرت الحكومة الى أن تدلي ببيانات متتالية عن مساعيها في هذا الصدد . فقد ذكرت في بيانها الذي ادلت به في ٢٩ شباط ١٩٣٢ ما يلي :

« اولا : لقد بحثت الحكومة في أمر تعديل الاتفاقية الاردنية – البريطانية عملا بمنهاجها ، ونظمت مذكرة اضافية حول المواد المطلوب تعديلها وقدمتها للمراجع العليا بتاريخ ١٩٣١/٨/١٥ .

ثانيا : عندما قرب انعقاد الدورة العادية لمجلسكم العالي ذكرت الحكومة المراجع المشار اليها في الامر ، وطلبت بتاريخ ١٩٣١/١٠/٤ الشروع بالمفاوضة قبل بدء الدورة المبحوث عنها .

ثالثا : عندما زار عمان فخامة المندوب السامي لشرق الاردن بتاريخ ١٩٣١/١١/٢٣ طلبت اليه الحكومة بخطابها الرسمي السعي للشروع في مباشرة المفاوضات للوصول الى التعديل المطلوب .

رابعا : عندما قدم العضو المحترم ( عادل العظمة ) سؤالا . ولم يمكن الاجابة عليه بسبب تأجيل اجتماعات مجلسكم العالي اتخذت الحكومة هذا السؤال وسيلة للتأكيد ، وقدمت بذلك مذكرة مؤرخة في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ » (٤٥) .

أما المواد المطلوب تعديلها فقد وضحت في خطاب العرش السامي ، وهي المواد التالية :

(٤٣) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٩٧ ( السنة الثالثة ) تاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧ ص ٥٦٠ .
(٤٤) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٢٣ ( السنة الرابعة ) تاريخ ١٩٣٣/٤/٢٣ . ص ٢٦٩ .
(٤٥) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٧٦ ( السنة الثالثة ) تاريخ ١٩٣٢/٣/٢٠ ، ص ١٩١ .

الاولى ، والفقرة الثانية من المادة الثانية والمواد ٥و ٦و ٧و ١٠٩ والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة والمادتان ١٤و ١٦ » (٤٦) .

وشددت الحكومة قبضتها على زعماء المعارضة ، فسنت « قانون الاجتماعات العامة » في ٤ ايلول ١٩٣٣ (٤٧) ، الذي نص على « ان لا يعقد في شرق الاردن اجتماع عام الا بترخيص من المجلس التنفيذي » . واشترط هذا القانون موافقة قائد الجيش العربي المسبقة على كل طالب لعقد أي اجتماع عام قبل عرضه على المجلس التنفيذي للنظر فيه .

وبلغ الاضطهاد السياسي ذروته باصدار « قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ » في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٥ » (٤٨) ويعمل به عندما يحدث طاريء عام يقتضي الدفاع عن البلاد ، يمس بالامن العام ، أو بسلامة القوات البريطانية الموجودة في شرق الاردن . ويعطي هذا القانون للامير حق وضع الانظمة التي تتعلق بالامور التالية :

١ — رقابة المراسلات .
٢ — القبض على الاشخاص او منع دخولهم البلاد او ابعادهم .
٣ — مراقبة الموانيء وحركة السفن .
٤ — مراقبة المطارات .
٥ — مراقبة النقل البري .
٦ — مراقبة التجارة وتحديد الاسعار .

ولم يقف الاردنيون مكتوفي الايدي أمام تطورات الاحداث في فلسطين . فقد اشترك وفد أردني في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس عام ١٩٣١ للبحث في شؤون المسلمين وحماية الاماكن المقدسة (٤٩) .

واظهروا تعاطفهم نحو الاضراب العام عام ١٩٣٦ ، وجرت محاولات للاضراب في المدن الاردنية الرئيسية ،وقامت مظاهرات نظمها الطلبة وبلغت اوجها في شهري نيسان ومايس ١٩٣٦ . غير أن السلطة وقفت منها موقفا حازما ، فاشتدت حدتها ، وعندها

(٤٦) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٥٩ ( السنة الثالثة ) تاريخ ١٩٣١/١١/٥ ، ص ٣ .
(٤٧) الجريدة الرسمية ، عدد ٤٠٠ تاريخ ١٩٣٣/٩/٥ .
(٤٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٤٧٣ تاريخ ١٩٣٥/٣/١٩ . ص ١٥٨–١٦٢ .
(٤٩) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٦٧ تاريخ ١٩٣١/١٢/٢٨ ، ص ١٠٠ .



اضطرت الحكومة الى اغلاق مدرسة السلط الثانوية ومدرسة الصناعة في عمان ، وطردت سبعة تلاميذ من المدرسة .

واخذت النوادي ذات الاهداف السياسية تظهر الى حيز الوجود . وارتدى اعضاؤها قمصانا ذات الوان معينة « الا ان السلطة اغلقتها » (٥٠) . واصدرت الحكومة « قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ » في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ (٥١) ، الذي يقتضي الحصول على ترخيص من المجلس التنفيذي لكل جمعية او ناد . ويشترط ان تكون مباديء كل جمعية أو ناد غير مخالفة لاحكام القوانين والانظمة الأردنية او مغايرة للاداب العامة ، او من شأنها الاخلال بالامن والنظام والطمأنينة العامة او المساس بكيان ووحدة الدولة ، او تغيير شكل الحكومة القائمة ، او التفريق بين طبقات الشعب وافراده او بين الشعب والحكومة. وابا ح هذا القانون للمتصرف او اي موظف مفوض من قبله او المدعي العام ان يدخل مقر أية جمعية وان يفتشها وان يحضر اي اجتماع تعقده . واعتبرت جميع الجمعيات والنوادي الموجودة في البلاد والمؤلفة بموجب احكام قانون الجمعيات العثماني لعام ١٣٢٥ منحلة ، وترتب عليها ان تعيد تأليفها وان تتقدم بطلبات جديدة للترخيص .

ورغم هذه التدابير ، حدثت انفجارات في عمان، وقطعت أسلاك الهاتف ست مرات ، ونسفت انابيب شركة نفط العراق في ثلاث مواقع . وتعرضت املاك ثلاثة من التجار الذين يتعاملون مع اليهود في فلسطين الى اضرار بالغة . وانضم عدد من ابناء القرى الى عصابات الثوار في فلسطين . غير أن هذه الحوادث لم تستدع اعلان حالة الطواريء والعمل بقانون الدفاع . واكتفت الحكومة بتجنيد (٣١٥) فردا كقوات احتياطية للجيش العربي . ولكنها ما لبثت ان استغنت عن هذه القوات في شهر كانون الاول من العام نفسه (١٩٣٦) (٥٢) .

وجرت محاولات للاضراب في عمان في تموز ١٩٣٧ ، الا ان تدخل السلطة الفوري أفشلها . كما جرت محاولات في شهر أيلول لنسف انابيب النفط . وحدثت ثلاث انفجارات في اربد . وفي تشرين الاول ١٩٣٧ ، تشكلت قيادة « للاردنيين الاحرار » في دمشق ،

(٥٠) Colonial No. 129 (1937), p. 313
(٥١) الجريدة الرسمية ، عدد ٥٤٣ تاريخ ١٩٣٦/١٢/١٩ .
(٥٢) Colonial No. 129 (1937), p. 313

تولت مهمة تهريب الاسلحة الى الامارة . وفي الشهر نفسه قطعت اسلاك الهاتف خمس مرات . وجرت محاولة اخرى لنسف انابيب النفط . وقطعت الاسلاك الهاتفية في منطقة الكرك في تشرين الثاني . وحدثت اربع انفجارات في كانون الاول (٥٣) .

ولجأت الحكومة الى منع حمل الاسلحة في مختلف المناطق في ٢٧ آذار ١٩٣٧ ، وكلفت قائد الجيش العربي ، بيك باشا بتنفيذ ذلك (٥٤) .

واصدرت « قانون الاشراف على اقتناء المفرقعات وبيعها وشرائها » (٥٥) ، الذي حرم استيراد ونقل وصناعة واقتناء وشراء وبيع المفرقعات او التصرف بها ، بدون رخصة صادرة عن سلطة الترخيص وفي المحل الذي صدرت تلك الرخصة من أجله . وتضمن هذا القانون عقوبات الحبس والغرامة لكل من يخالف احكامه .

واعرب الشعب الأردني عن تضامنه مع شعب فلسطين في موقفه من « لجنة التقسيم » The Palestine Partition Commission فقامت الاضرابات والمظاهرات في مختلف مدن الامارة في حزيران ١٩٣٨ عند وصول وفد من اللجنة الى عمان . وتوالت المظاهرات في آب وتشرين الثاني من العام نفسه . كما نسفت انابيب البترول مرتين في وادي الاردن ، وقطعت اسلاك الهاتف خمس مرات (٥٦) . واتهم عدد من زعماء البلاد بالحوادث التي حصلت . فهرب بعضهم الى سوريا (٥٧) ومن دمشق بدأ اتصالهم بالدول العربية المناوئة لشرق الأردن ، بينما اقتصر نشاطهم على اصدار النشرات الدعائية المعادية للحكومة الأردنية ، وحضور المؤتمرات الشعبية العربية (٥٨) .

ولجأت الحكومة الى تشكيل حزب جديد ليحل محل حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني ، فالفت «حزب الشعب» برئاسة ناجي العزام. غير أن خلاف رئيسه مع حكومة ابراهيم هاشم ادى الى ابعاده من الرئاسة (٥٩) .

---

(٥٣) Colonial No. 146 (1938) p. 299-300

(٥٤) الجريدة الرسمية ، عدد ٥٥٨ تاريخ ١٩٣٧/٤/١٠ ، ص ٢٧٠ .

(٥٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٥٨٢ تاريخ ١٩٣٧/١٢/١٦ .

(٥٦) Colonial No. 166 (1939) pp. 309-310

(٥٧) من بين الاشخاص الذين هربوا لسوريا سليمان السودي ومحمد علي العجلوني ومحمود الخالد الغرايبة وصبحي ابو غنيمة كما هرب الى السعودية كل من سالم الهنداوي وراشد الخزاعي والتحقا فيما بعد برفاقهم في سوريا .

(٥٨) ماذا ترك الامير للاساطير ، ص ١٢٤ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٨-١٠٩ .



وكان قد تشكل « الحزب الحر المعتدل » في ٢٤ حزيران ١٩٣٠ من شيوخ العشائر في الكرك المنافسين لحسين الطراونة . وكان زعيم هذا الحزب الشيخ رفيفان المجالي . كما تألف « حزب التضامن الاردني » في ٢٤ آذار ١٩٣٣ ، فضم شبابا من الاردنيين المثقفين ، اما اهداف الحزب فهي الدفاع عن الاردنيين ، وتوثيق الصلات بينهم وتهيئتهم لمتطلبات العصر الحديث (٦٠) . وكان الشاعر مصطفى وهبي التل لسان حال هذا الحزب .

منعت الحكومة دخول بعض الصحف العربية الى البلاد طوال الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٩ ، ولم ترفع الحظر عنها الا في ٧ حزيران ١٩٣٩ « ، فسمحت بدخول الجرائد الدمشقية التالية :
القبس والعمل القومي والاستقلال العربي ، والجرائد البيروتية ، بيروت واليوم (٦١) .

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية ، أقدمت الحكومة الأردنية على اتخاذ تدابير آمنية مشددة. فاعلنت عن العمل بقانون الدفاع عن شرق الأردن اعتبارا من ٢٩ آب ١٩٣٩ (٦٢) واصدرت سبعة أنظمة دفاع لعام ١٩٣٩ (٦٣) ، ظلت البلاد تحكم بموجبها طوال فترة الحرب . واشتدت الرقابة الحكومية على الحريات العامة ، فقد حدد نظام الدفاع الصادر في ٤ مايس ١٩٤١ المحطات الاذاعية التي سمح للاردنيين بالاستماع اليها وهي : محطة لندن ومحطة القدس ومحطة القاهرة (٦٤) .

أما المعارضة الاردنية في المنفى فقد انضمت الى صفوف المعارضة الفلسطينية ، واتصلت بدول المحور أملا في التخلص من السيطرة البريطانية على البلاد (٦٥) . أما المعارضة الداخلية فكانت معدومة الاثر خلال فترة الحرب . ولما اثير موضوع سورية الكبرى ، رفضته المعارضة الأردنية في المنفى بينما رحبت به جميع الاوساط السياسية في داخل الامارة (٦٦) .

---

(٦٠) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٣٢٥-٣٢٦ .

(٦١) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٣٦ تاريخ ١٩٣٩/٦/١٧ ، ص ٢٩٦ .

(٦٢) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٤٤ تاريخ ١٩٣٩/٨/٢٩ .

(٦٣) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٤٦ تاريخ ١٩٣٩/٩/٢ ، ص ٥٣٧ -٥٦٠ .

(٦٤) الجريدة الرسمية ، عدد ٧٠٦ تاريخ ١٩٤١/٥/٤ ، ص ١٤٢-١٤٣ .

(٦٥) Documents on German Foreign Policy, vol. 12 doc. No. 133,p.234

(٦٦) العجلوني ، محمد سيف الدين : معركة الحرية في شرق الأردن .

## ٤ ـ الادارة والوضـع المالي :

### أ ـ الادارة :

بلغ عدد الوزارات التي تألفت في عهد الامارة ثماني عشرة وزارة تولى رئاستها ثمانية أشخاص، ثلاثة من اصل فلسطيني وثلاثة من أصل سوري وواحد من اصل حجازي وآخر من اصل لبناني . وبلغ عدد الذين تولوا مناصب وزارية في هذه الفترة ثمانية واربعين وزيرا بما فيهم رؤساء الوزارات موزعين على الشكل التالي :

١٧ وزيرا من أصل اردني ،
١٣ وزيرا من أصل فلسطيني ،
٨ وزراء من أصل سوري ،
٤ وزراء من أصل حجازي ،
وزيران من أصل عراقي ،
وزير من أصل لبناني ،
وزيران من أصل بريطاني (٦٧) .

بقي المجلس التنفيذي قائما حتى عدل القانون الاساسي في ١٥ آب ١٩٣٩ وحل محله مجلس الوزراء ، واصبح اعضاء المجلس التنفيذي يسمون وزراء ، كما استمر الاشراف البريطاني على الادارة بواسطة المعتمـد البريطاني في عمـان والمستشارين البريطانيين والموظفين الفلسطينيين المعارين من حكومة فلسطين .

وحدثت تغييرات ادارية في هذه الفترة ، اذ انتقلت شؤون الجنسية وادارة الولايات والجريدة الرسمية والشؤون الصحية ، والصلاحيات الواردة في قوانين العقوبات المشتركة ومنع الجرائم والنفي والابعاد وصيانة المزروعات والحراسة ، من رئاسة الوزراء الى وزارة الداخلية اعتبارا من ١٥ آب ١٩٣٩ . كما انتقلت دوائر الزراعة والبيطرة وابادة الجـراد الى وزير التجارة والزراعة . واصبح وزير المالية يتمتع بجميع الصلاحيات التي يتمتـع بها مدير الخزانة (٦٨) . والحقت دائرة الجوازات بوزارة الداخلية في الاول من تشرين

(٦٧) انظر الملحق رقم ٥ ص ١٩٦
(٦٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٤٣ تاريخ ١٩٣٩/٨/١٩ ، ص ٥٠٩ .



الاول ١٩٤١ بعد أن كانت تابعة لقيادة الجيش العربي (٦٩) . وفـي الثاني من أيلول ١٩٣٩ انتقل مركز لواء البلقاء من عمان الى السلط ، وانفصل قضاء عمان عن لواء البلقاء واصبح يدعى « محافظـة العاصمـة » يتولاها محافظ بدرجة متصرف ، ويقوم في الوقت نفسه بادارة بلدية العاصمة (٧٠) .

واستمرت اعارة الموظفين من حكومة فلسطين الى الادارة الأردنية. ففي عام ١٩٢٩ كان وزير العدلية والسكرتير العام للمجلس التنفيذي ووزير المواصلات من المعارين . كما كان مديرا الصحة العامة والاشغال العامة ورئيس ديوان المحاسبة ومدير البريد في عمـان ومساعد مفتش الصحة في عمان من المعارين . وازداد عدد الموظفين البريطانيين المعارين الى الادارة الأردنية ، فقد كان مدراء الجمـارك والزراعة والخراج ومفتش السير ورئيس مفتشي الآثار ومساعده ومفتش البكترلوجيا منهم ، بالاضافة الى مستشاري العدلـية والمالية (٧١) . كما أصبح رئيس مفتشي المالية ومدير مصلحة المياه منذ عام ١٩٣٥ منهم (٧٢).

وبلغ مجموع الموظفين في الادارة الأردنية ، بما فيهم ضباط الجيش العربـي ، ( ٦٨٣ ) موظفا عام ١٩٣٦ ، موزعين على الشكل التالي :

٤٢٢ موظفا عربيا من مواليد شرق الاردن .
٤٣ موظفا شركسيا من مواليد شرق الاردن .
٢١٥ موظفا عربيا من مواليد البلاد العربية المجاورة .
١ شركسيا من مواليد البلاد العربية المجاورة .
١ مهندسا المانيا في مديرية الاشغال العامة .
١ مهندسا ايطاليا في مديرية الاشغال العامة .
١٧ موظفا بريطانيا .

وكان هؤلاء الموظفون البريطانيون يشغلون الوظائف التالية :

١ ـ المستشار العدلي ومهمته حضور اجتماعات المجلس التنفيذي وكتابة القوانين

(٦٩) الجريدة الرسمية ، عدد ٧٢٠ تاريخ ١٩٤١/١٠/١ .
(٧٠) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٤٥ تاريخ ١٩٣٩/٩/٢ ، ص ٥٣٤ .
(٧١) Colonial No. 129 (1937), p. 142
(٧٢) Colonial No. 112 (1936), p. 277

والانظمة ومراقبة ترجمتها الى اللغة الانجليزية ، وتقديم المشورة لوزير العدلية في الشؤون القضائية . وهو عضو في مجلس القضاء الأعلى المسؤول عن أمور القضاة وتعيينهم ، وعضو ايضا في الديوان الخاص لتفسير القوانين .

٢ — المستشار المالي : يحضر اجتماعات المجلس التنفيذي ويعد مشروع قانون الموازنة السنوية العامة ، ويقدم مشورته للحكومة في أمور الواردات والنفقات ، ويراقب تطبيق الانظمة المالية .

٣ — مدير الاراضي ، مسؤول عن تسجيل الاراضي والمساحة والفرز والاراضي الاميرية .

٤ — مساعد مدير الاراضي .

٥ — مدير الجمارك والصناعة والتجارة . وهو في الوقت نفسه رئيس مجلس المراقبة .

٦ — مدير ديوان المحاسبة ، وله الحق في تدقيق حسابات الدوائر الحكومية والبلديات والمصرف الزراعي .

٧ — مدير الخراج .

٨ — مدير الصحة العامة .

هذا بالاضافة الى تسعة من كبار الضباط المعارين للجيش العربي (٧٣) .

وازداد عدد الموظفين البريطانيين المعارين عام ١٩٣٧ ، فأصبح مدير الاعمار ومدير المساحة في دائرة تسجيل الاراضي ومهندسان للحفر منهم (٧٤) .

وفي عام ١٩٣٩ تقرر اعادة الموظفين العرب المعارين من حكومة فلسطين والاكتفاء بالموظفين البريطانيين (٧٥) .

ومنذ عام ١٩٣٢ تقرر عدم قبول أي شخص لاشغال وظيفة من الصنف الثاني الا اذا كان حائزا على شهادة من مدرسة تجهيزية تامة الصفوف أو ما يعادلها من الشهادات . وتقرر أيضا تأليف لجنة لانتقاء الموظفين. أما وزارة العدلية فقد استثنيت من ذلك، اذ كان المجلس القضائي هو الذي ينتقي موظفيها (٧٦) .

---

(٧٣) Colonial No. 129 (1937), pp. 317-318

(٧٤) Colonial No. 146 (1938), p. 305

(٧٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٤٨ تاريخ ١٦/٩/١٩٣٩ ، ص ٥٧٩ .

(٧٦) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٤٧ تاريخ ١٦/٥/١٩٣٢ ، ص ٢٢٢ .



## ب — الوضع المالي :

كانت المعونة المالية البريطانية تشكل اكثر من ثلث مجموع واردات الحكومة . ويوضح الجدول التالي نسبة هذه المعونة الى مجموع الواردات العامة بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٤٦

| السنة المالية | المعونة المالية البريطانية السنوية بالجنيهات | مجموع الواردات السنوية العامة بالجنيهات | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١٩٢٨—١٩٢٩ | ٩٨٦٥٣ | ٢٨٠٩١٦ | ٣٥ر١٪ |
| ١٩٢٩—١٩٣٠ | ١٠٢٤٨٤ | ٣١٦١٤٧ | ٣٢ر٤٪ |
| ١٩٣٠—١٩٣١ | ١٤٨٤٦١ | ٣٦٧٥١٦ | ٤٠ر٣٪ |
| ١٩٣١—١٩٣٢ | ١٤٦١٥٣ | ٣٣٨٠٤٦ | ٤٣ر٢٪ |
| ١٩٣٢—١٩٣٣ | ١٣٢١٤٨ | ٣٥٤٨٨٨ | ٣٧ر٢٪ |
| ١٩٣٣—١٩٣٤ | ١٤٠٩١٤ | ٣٨١٤١٢ | ٣٦ر٩٪ |
| ١٩٣٤—١٩٣٥ | ١٣٢٢٦٨ | ٣٧٧٥١٧ | ٣٥ر٠٣٪ |
| ١٩٣٥—١٩٣٦ | ١١٢٧٩٢ | ٣٩٥٦٣٠ | ٢٨ر٤٪ |
| ١٩٣٦—١٩٣٧ | ١٦١٥١٩ | ٤١٨٦٥٠ | ٣٦ر١٪ |
| ١٩٣٧—١٩٣٨ | ١٤١٩٩٩ | ٤٥٩١٥٠ | ٣٠ر٩٪ |
| ١٩٣٨—١٩٣٩ | ٣٩٧٢٣٧ | ٧٣٦٥٦٩ | ٥٣ر٩٪ |
| ١٩٣٩—١٩٤٠ | ٢٦٥٩٠١ | ٨٤٤٠٤١ | ٣١ر٣٪ |
| ١٩٤٠—١٩٤١ | ٣٩٤٦٦٢ | ٧٨٣١١٧ | ٣٣ر٩٪ |
| ١٩٤١—١٩٤٢ | ٦٢١٣٣٠ | ١٠٥٤٧٧٧ | ٥٨ر٩٪ |
| ١٩٤٢—١٩٤٣ | ٧٧٦٢٤٧ | ١٢١٩٣٥٥ | ٦٣ر٦٪ |
| ١٩٤٣—١٩٤٤ | ١٨٣٠١٩٥ | ٢٣٠٨٥٢٩ | ٧٩ر١٪ |
| ١٩٤٤—١٩٤٥ | ٢٤٠٣٣٩٠ | ٣١١٧٣٥٥ | ٧٧ر١٪ |
| ١٩٤٥—١٩٤٦ | ٢٢٨٥٠٤٣ | ٣١١٨٣٢٠ | ٧٣ر٢٪ |

ويبين هذا الجدول أن المعونة البريطانية اخذت تزداد باضطـراد حتى بلغت عام ١٩٤٣—١٩٤٤ ١ر٧٩٪ من مجموع الواردات السنوية . أما بالنسبة للواردات الاخـرى فكانت الرسوم الجمركية هي التي تحتل المقام الاول .

وفيما يتعلـق بالنفقات السنوية العـامة فقد كانت في العـام المالي ١٩٢٨—١٩٢٩ ( ٣٠١٢٢٠ ) جنيها فلسطينيا ، وتضاعفت الى عشرة امثالها في نهاية عهد الامارة فبلغت في العام المالي ١٩٤٥—١٩٤٦ ( ٣٢٤٩٦٣٠ ) جنيها .

ويوضح الجدول التالي مقادير النفقات السنوية العامة بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٤٦ .

| السنـــــة الماليـــــة | النفقات العامة السنوية بالجنيهات الفلسطينيـــة : |
|---|---|
| ١٩٢٨—١٩٢٩ | ٣٠١٢٢٠ |
| ١٩٢٩—١٩٣٠ | ٣٣٧٨١٠ |
| ١٩٣٠—١٩٣١ | ٣٧١٥١٠ |
| ١٩٣١—١٩٣٢ | ٣٥٧٠٢٨ |
| ١٩٣٢—١٩٣٣ | ٣٤٩٢٠٠ |
| ١٩٣٣—١٩٣٤ | ٣٦٤٧٨٣ |
| ١٩٣٤—١٩٣٥ | ٣٨٦٥٤٠ |
| ١٩٣٦—١٩٣٧ | ٤٠٠٥٣٨ |
| ١٩٣٧—١٩٣٨ | ٤٦٩٩٠٩ |
| ١٩٣٨—١٩٣٩ | ٥١٢٠١٧ |
| ١٩٣٩—١٩٤٠ | ٧٢٩٨٥٣ |
| ١٩٤٠—١٩٤١ | ٨١٠١٢٥ |
| ١٩٤١—١٩٤٢ | ١١٠٩٤٢٢ |
| ١٩٤٢—١٩٤٣ | ١٦١٠٥٥٤ |
| ١٩٤٣—١٩٤٤ | ٢٣١٨٥٢٩ |
| ١٩٤٤—١٩٤٥ | ٣١٢٩٣٥٥ |
| ١٩٤٥—١٩٤٦ | ٣٢٤٩٦٢٠ |



كانت الموازنة الاردنية في عجز دائم ، وكانت بريطانيا هي التي تغطي هذا العجز .

ومنذ الأول من نيسان ١٩٢٩ تقرر الغاء التعامل بالعملة الفضية التركية، بينما بقيت العملة الفلسطينية العملة الرسمية في الامارة حتى قيام المملكة الأردنية الهاشمية .

## ٥ — الجيش :

رأينا كيف انخفض تعداد الجيش العربي بسبب تشكيل قوة حدود شرقي الأردن عام ١٩٢٦ وأصبح يتألف من فئات من الدرك لحفظ الامن في الريف وفئات من الشرطة لحفظ النظام في المدن . وغدت دائرة الجوازات ومصلحة السجون تابعة لقيادة الجيش .

وبلغ تعداد الجيش عام ١٩٢٨ ( ٨٥٩ ) فردا بينهم ٥٥٣ فردا من مواليد شرق الاردن و ١٥٦ من مواليد فلسطين والبقية من أصل سوري . وكانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٥٧٪ فقط (٧٧) .

وفي عام ١٩٢٩ عين ضابطان بريطانيان في جهاز الاستخبارات العسكرية التابع للقيادة العامة للجيش ، احدهما مسؤول عن الاتصال بالقبائل البدوية (٧٨) . وفي عام ١٩٣٠ تولى الميجر جون كلوب John Glubb ، الذي اكتسب خبرة جيدة في شؤون البادية أثناء خدمته في العراق ، شؤون البادية الأردنية . واصبح بحكم منصبه الجديد مساعدا لقائد الجيش الفريق بيك باشا ، ويتمتع بصلاحيات متصرف في البادية ، ويرأس محكمة العشائر فيها (٧٩) . وأنشأ كلوب « قوة الصحراء » من ابناء البادية الاردنية للقيام بمراقبة تحركات القبائل البدوية والحيلولة دون استمرار الغزو والاعتداءات بينها . فكان لهذه القوة العسكرية الجديدة دور هام في تطور الجيش الأردني ، واستمدت هذه القوة أهميتها من كونها قوة بدوية محضة لا تضم في صفوفها سوى ابناء البادية، وكونها قوة ضاربة تنتشر على مسافات شاسعة من البادية ، وقادرة عـلى التجمع والاتصال والتزود بالمؤن والذخيرة عبر سلسلة من الحصون المتناثرة في البادية والمرتبطةبعضها ببعض بشبكة لاسلكية . واهتم كلوب بتدريب هذه القوة على العمليات الحربية في الصحراء باستعمال

(٧٧) Colonial No. 40 (1929), p. 112

(٧٨) olonial No. 47 (1930), p. 167

(٧٩) S.D.N. : Proces-verbaux de la Commission Permanente des Mandats, 29e Session, 10e Seance, p. 85

وسائل النقل الحديثة ، وهدفه من ذلك انشاء قوة مختارة « Force elite » في الجيش العربي تتمتع بتدريب عسكري جيد (٨٠) وحلت هذه القوة محل قوة حدود شرق الاردن وسلاح الجو الملكي البريطاني في حماية الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد . وساهمت في احلال السلام بين القبائل البدوية ونشر الامن والطمأنينة في ربوع البادية الاردنية (٨١) .

ونمت قوة البادية تدريجيا بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٦ حتى بلغت خمس تعداد الجيش العربي (٨٢) . واتسع نطاق نشاطها فشمل الحدود مع السعودية والعراق وسورية ( اي مسافة ٧٠٠ ميل ) (٨٣) . ومنذ عام ١٩٣٢ كلفت بحراسة انابيب النفط المارة بالاراضي الأردنية . وكان ثمانون جنديا يقومون بحراسة مضخات الانابيب ، بقيادة ضابط بريطاني (٨٤) .

ومع نمو قوة الحدود زادت المعونة المالية البريطانية المخصصة للجيش ، فارتفعت عام ١٩٣٠—١٩٣١ من (٤٠) الف جنيه الى (٨٤) الف جنيه ، لتغطية نفقات القوة الجديدة . وازداد تبعا لذلك تعداد الجيش فبلغ عام ١٩٣٣ (٤١) ضابطا و ١٠١٦ جنديا (٨٥) .

وأعيد تنظيم الجيش في عام ١٩٣٦ ، وأصبح مدير الادارة والتدريب ومساعد قائد قوة البادية ومدير الحركة ومفتش مصلحة السير وترخيص السيارات من الضباط الانجليز ، بالاضافة الى قائد الجيش ونائبه . ولكن تعداد الجيش لم يتغير (٣٩) ضابطا ( بينهم سبعة من البريطانيين و ٣٢ اردنيا ) و ( ١٠٠٧ )من مختلف الرتب الدنيا (٨٦) . وفي عام ١٩٣٧ تشكلت قوة احتياطية من ( ١١٥) جنديا التحقت بالجيش بصورة موقتة . وزيدت هذه القوة حتى بلغت عام ١٩٣٨ (١٦٠) جنديا . وتألفت قوة اضافية من ٣٣٤ جنديا لمواجهة الاضطرابات الداخلية (٨٧) . وأصبح تعداد الجيش في ذلك العام ١٦٢١ فردا

(٨٠) Vatikiotis, P. : Military and the politics in Jordan, pp. 72-73
(٨١) Glubb, J. : The story of the Arab Legion, pp; 91-112
(٨٢) المصدر السابق ص ١٨٥ .
(٨٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
(٨٤) Colonial No. 82 (1932), p. 203
(٨٥) Colonial No. 104 (1935), p. 268
(٨٦) Colonial No. 94 (1934)' p. 281
(٨٧) Colonial No. 112 (1936), p. 277



( ٤٤ ضابط و ١٥٧٧ جنديا ) (٨٨) . وارتفع احتياطي الجيش عام ١٩٣٩ الى ستمائة جندي (٨٩) .

ومع نمو الجيش ازدادت نفقاته . فقد كانت هذه النفقات تشكل ٢٨٪ من مجموع النفقات السنوية العامة للدولة عام ١٩٢٤ ، ثم اصبحت عام ١٩٣٦—١٩٣٧ تشكل ٣٦٪ منها ، وتضاعفت عام ١٩٤٥—١٩٤٦ حتى بلغت ٧٤٪ منها .

وفي ٢١ آذار ١٩٣٩ عين الزعيم كلوب قائدا للجيش العربي خلفا للفريق بيك باشا الذي تقرر اعتزاله لخدمته ، أعتبارا من ١٤ حزيران ١٩٣٩ . وتولى الزعيم لاش Lash قيادة قوة البادية (٩٠) . ورفّع الزعيم كلوب الى رتبة فريق (٩١) .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية ، كان الجيش الاردني الجيش العربي الوحيد الذي ساهم في المجهود الحربي للحلفاء وخاض المعارك التي دارت رحاها في منطقة الشرق الاوسط . وكانت مساهمته في الحرب على الانماط التالية :

١ — حماية المعسكرات والمخازن البريطانية وطرق المواصلات في فلسطين : ففي كانون الأول من عام ١٩٤٠ طلب المندوب السامي البريطاني من الامير عبدالله أن يضع تحت تصرفه مئتي جندي أردني لحراسة الابنية والمنشاءات العسكرية البريطانية في فلسطين . فاستجاب الامير لهذا الطلب . وارسلت القوة المطلوبة ، وبقيت في فلسطين حتى نهاية الحرب (٩٢) .

٢ — الاشتراك في القضاء على انقلاب العراق : شهد مطلع عام ١٩٤١ تقدما للقوات الالمانية في بلغاريا واليونان ويوغسلافيا وبرقة في شمال افريقيا . وغدا احتمال نزول قوات المحور في سورية امرا قائما (٩٣) . في هذا الوضع العسكري حدث انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق في الثاني من نيسان ١٩٤١ . وارغم الوصي على عرش العراق الامير عبدالاله

(٨٨) Colonial No. 129 (1937), pp. 316-317
(٨٩) Colonial No. 166 (1939), p. 310
(٩٠) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٢٦ تاريخ ١٩٣٩/٣/١ ، ص ١٤٤ .
(٩١) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٥٩ ، تاريخ ١٩٤٠/١/١ ، ص ١٢ .
(٩٢) الجريدة الرسمية عدد ٦٩٥ تاريخ ١٩٤٠/١٢/٢٩ ص ٥٠٨
(٩٣) Catroux, Gl. : Dans la Bataille de Mediterranee, pp. 102-103

على الهرب واللجوء الى شرق الاردن مع عدد من السياسيين العراقيين (٩٤) . واتصل قادة الانقلاب بدول المحور للحصول على العون ، الا انها ترددت طويلا في تلبية المطالب العراقية. وتحركت الحكومة البريطانية بسرعة للقضاء على الانقلاب . فارسلت قسما من قواتها المرابطة في الهند الى البصرة (٩٥) . وقررت ارسال قسم من قواتها المرابطة في فلسطين لفك الحصار الذي ضربته القوات العراقية في الثاني من أيار ١٩٤١ حول القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية (٩٦) . ووقع الاختيار على الفريق كلوب ، قائد الجيش العربي لمرافقة القوات البريطانية المرسلة من فلسطين ، بصفته ضابطاً سياسيا حتى يقيم الاتصال مع الفئات الموالية للوصي . كما تقرر ان ترافق كتيبة البادية الأردنية ، الحملة البريطانية لتقوم بمهمة الاستطلاع .

وتمكنت الحملة البريطانية من فك الحصار عن الحبانية في ١٦ أيار ١٩٤١ ، وقامت الكتيبة الأردنية بحراسة السكة الحديدية بين الموصل وبغداد . واحتلت القوات البريطانية بغداد في ٣٠ أيار ١٩٤١ ، واعادت الامور الى ما كانت عليه سابقا (٩٧) .

٣ – الحملة على سورية : كانت بريطانيا تخشى من تعاون الجيش الفرنسي في سورية ولبنان مع قوات المحور ، وخاصة بعد احتلال اليونان ، ولذلك أخذت تستعد لاحتلال سورية ، بعد القضاء على انقلاب العراق (٩٨) ، فوضعت خطة أنجلو فرنسية للهجوم من الحدود الفلسطينية والأردنية (٩٩) . وفي ٨ حزيران ١٩٤١ دخلت قوات الحلفاء الاراضي السورية دون مقاومة تذكر . وشاركت القوات الاردنية في هذا الهجوم ، فاحتلت تدمر في ٢١ حزيران ثم السخنة في ٢٩ منه . وفي ١١ تموز وقع الجنرال دنتز Dentz المندوب السامي الفرنسي لسورية ولبنان اتفاقية الهدنة مع قوات الحلفاء (١٠٠) . وبذلك زال أحتمال نزول القوات الالمانية على الشواطيء الشرقية للبحر المتوسط .

---

(٩٤) Churchill W. : The Grand Alliance, p. 242

(٩٥) المصدر نفسه ص ٢٢٥

(٩٦) Glubb, J. : Britain and the Arabs, p. 239

(٩٧) المصدر نفسه ص ٢٤٣ – ٢٤٦ .

(٩٨) De Gaulle, Ch. : Memoires de Guerre, L'Appel, p. 174

(٩٩) Eden, A. : Memoirs, The Reckoning, pp. 244-247

(١٠٠) Glubb, J. : The Story of the Arab Legion, pp. 311-336



٤ – حماية خطوط المواصلات البريطانية في الشرق الاوسط .

سعى الأمير عبدالله الى اشراك الجيش الأردني في العمليات الحربية في صحراء ليبيا ، الا أن وزارة الحربية البريطانية رفضت هذا المسعى . ثم عاد وطلب مساهمة الجيش الاردني في عمليات البلقان ، غير ان انسحاب القوات الالمانية من اليونان ويوغسلافيا قبل تنفيذ هذه الخطة حال دون ذلك (١٠١) .

وفي أثناء العمليات العسكرية البريطانية في أيران طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الاردنية ارسال كتيبة من الجيش العربي لاخضاع القبائل الثائرة هناك . ولما بلغت الكتيبة العراق ، رفضت الحكومة الايرانية دخولها . ثم عادت فسمحت لفئة منها بالدخول (١٠٢) .

والحقيقة أن مساهمة الجيش العربي في الحملات العسكرية على العراق وسورية قد ضاعفت من خبرته الحربية ، وساعدت على نموه بسرعة. اذ غدت قوة البادية «لواء» بعد أن كانت مجرد كتيبة عند بداية الحرب. وهكذا دخل الجيش الاردني مرحلة جديدة من حياته ، وهي تحوله من قوات للشرطة والدرك الى جيش نظامي ومؤسسة عسكرية متكاملة (١٠٣) عرفانا بمساهمته في الحرب العالمية الثانية شاركت ثلة منه في مسيرة « يوم النصر » في لندن وفي ٨ حزيران ١٩٤٦ (١٠٤) .

## ٦ – العلاقات الخارجية :

كان لابرام المعاهدة الأردنية – البريطانية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ وصدور القانون الاساسي في ٢ نيسان ١٩٢٩ ، نتائج هامة على علاقات شرقي الاردن بالعالم الخارجي . فقد اكدت المعاهدة استقلال الادارة الأردنية واعتراف بريطانيا بهذا الاستقلال ، وتركت للامير شيئا من حرية التصرف في علاقاته مع الاقطار العربية المجاورة . ولذلك اتجهت الانظار في البداية الى تسوية مسائل الحدود وابرام معاهدات حسن جوار معها ، والى تعديل حكام المعاهدة مع بريطانيا بشكل يحقق بعض المطالب الوطنية .

---

(١٠١) المصدر نفسه ص ٣٥٠ – ٣٦٣

(١٠٢) Glubb, J. Britain and the Arabs, pp. 250-260

(١٠٣) Vatikiotis, P. : Military and the Politics in Jordan, pp. 73-74

(١٠٤) Glubb, J. : The Story of the Arab Legion, p. 364

## أ – العلاقات مع بريطانيا

لم ترض المعاهدة الفئات الواعية من الاردنيين ، ولذلك رفضتها كما رفضت الانتداب من قبلها . ولم تترك فرصة الا وانتهزتها لطلب تعديل احكام المعاهدة بشكل يحقق للبلاد استقلالها وحريتها . ولم يتردد الأمير في نقل وجهة نظر المعارضة والفئات الواعية الى المعتمد البريطاني .

ورأت بريطانيا انه من الحكمة الاستجابة لبعض المطالب الأردنية فاستدعى المندوب السامي البريطاني ويكهوب A. G. Wauchope ، رئيس المجلس التنفيذي الاردني ابراهيم هاشم ، الى القدس ، ووقع واياه اتفاقا في الثاني من حزيران ١٩٣٤ (١٠٥) اشتمل على تعديل المادتين الاولى والسابعة من المعاهدة . اذ حذفت الفقرة الثانية من المادة الأولى من المعاهدة واستبدلت بالفقرتين التاليتين :

« ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الامير ان يعين موظفين قنصليين لدى اية دولة عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازماً » .

« يوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة تتحملها باسرها شرق الاردن . » وهذا يعني اعطاء الامير حق تعيين ممثلين قنصليين له في الاقطار العربية وحذف نفقات المعتمد البريطاني وموظفي دار الاعتماد عن كاهل الخزينة الاردنية .

اما التعديل الذي اجري على المادة السابعة فقد نص على الغاء الفقرة الاولى منها التي تنص على موافقة الحكومة البريطانية على التعرفة الجمركية لشرق الاردن ، بصورة مسبقة ، وابدالها بالفقرة التالية :

« لايكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين » .

غير ان هذا الاتفاق لم يرض الامير ولم تقبل به المعارضة . لذلك انتهز الامير زيارته الى لندن ( ٢ حزيران – ٢٠ تموز ١٩٣٤ ) وطالب بتعديلات جذرية لاحكام المعاهدة والقانون الاساسي . ولكن الحكومة البريطانية لجأت الى التسويف ، حتى اذا اندلعت الثورة في فلسطين عام ١٩٣٦ ، وأعلن شعب شرقي الاردن عن تأييده المطلق لها ، دعت الحكومة

(١٠٥) الجريدة الرسمية الاردنية ، عدد ٤٤٢ تاريخ ١٩٣٤/٧/٢٢ ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .



البريطانية الامير الحضور الاحتفالات بتتويج الملك جورج السادس . فما كان من المجلس التنفيذي الان رفع مذكرة الى الامير في ١٧ نيسان ١٩٣٧ ، تضمنت المطالب التالية من الحكومة البريطانية :

١ – تخويل الامير حق تعيين ممثل له لدى الحكومة البريطانية في لندن ، وان يكون ممثل ملك بريطانيا في عمان مرتبطا بوزارة الخارجية البريطانية لا بوزارة المستعمرات .

٢ – ان تقتصر الرقابة البريطانية على قانون الموازنة السنوي الاردني مراقبة شاملة فصول الموازنة بمجملها دون ان تتناول مفرداتها .

٣ – تعديل المادة العاشرة في معاهدة ١٩٢٨ بحيث لاتصبح موافقة ملك بريطانيا شرطا مسبقا لانشاء اية قوات او الاحتفاظ بها في شرق الاردن .

٤ – الغاء المادة ( ١٤ ) من المعاهدة ، والتي تشترط الالتزام بنصيحة ملك بريطانيا عند اعلان الحكم العرفي في جميع البلاد اوفي اي جزء منها (١٠٦) .

عرض الامير هذه المطالب على المسؤولين البريطانيين في لندن اثناء زيارته لها ( بين ٣٠ نيسان و١٣ حزيران ١٩٣٧ ) . ولكنه لم يتلق ردا عليها . وكان عليه ان ينتظر حتى ينعقد مؤتمر لندن ( ٧ شباط الى ١٧ آذار ١٩٣٩ ) ، لبحث المسألة الفلسطينية . فقد اجرى رئيس الوفد الاردني الى المؤتمر السيد توفيق ابو الهدى ، مباحثات جانبية مع وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكد ونالد M.Mc Donald لتعديل بعض بنود المعاهدة والقانون الاساسي . واسفرت هذه المباحثات عن تعديل القانون الاساسي في الخامس من آب عام ١٩٣٩ ، والذي سبق وان اشرنا اليه (١٠٧) .

ولما قامت الحرب العالمية الثانية ، لم تتوان الحكومة الاردنية عن وضع كافة امكانيات البلاد تحت تصرف الحليفة بريطانيا . وقدم الجيش الاردني ، كما رأينا ، خدمات جلى للحليفة الكبرى . فكانت المكافأة البريطانية تعديل بعض احكام المعاهدة بموجب اتفاق ابرم في عمان في ١٩ تموز ١٩٤١ (١٠٨) .

(١٠٦) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٣٥٦ – ٣٥٩ .

(١٠٧) مجموعة القوانين والانظمة الاردنية ، القانون رقم ١٩ ، ص ٤١ – ٤٢

(١٠٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٧١٣ تاريخ ١٩٤١/٧/٢٢ .

ونص الاتفاق على تعديل المادة العاشرة من المعاهدة بحيث الغيت موافقة الحكومة البريطانية المسبقة على انشاء اية قوات مسلحة في شرق الاردن او الاحتفاظ بها او مراقبتها .

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ قدمت الحكومة الاردنية مذكرة الى المعتمد البريطاني تضمنت المطالبة بمنح شرق الاردن استقلالها التام . واتبعها الامير بكتاب شخصي اكد ماجاء في المذكرة . فما طل المعتمد البريطاني في اجابته ، بينما واصلت الحكومة الاردنية مساعيها ، فبعثت بمذكرة الى الحكومة البريطانية مباشرة في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ اشتملت على المطالب الآتية :

١ — استقلال شرق الاردن ستقلالا تاماً .

٢ — وحدتها او اتحادها مع اجزاء من سوريا الكبرى .

٣ — الاشتراك في الوحدة العربية او الاتحاد العربي كما تقرر الدول العربية ذات الشأن .

لم تجب بريطانيا على هذه المذكره . فأثار ذلك غضب الحكومة الاردنية وخاصة بعد ان اصدرت الحكومة الفرنسية بيانا اعترفت فيه باستقلال سورية ولبنان .وبعثت بمذكرة جديدة الى الحكومة البريطانية جاء فيها :

«ان حكومةشرق الاردن ليؤلمها ان لا تتلقى ردا على المذكرات الكثيرة التي مازالت تقدم الى حكومة جلالته منذ منتصف سنة ١٩٤١ ، وخاصة على مذكرتها الاخيرة المقدمة في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، والتي وضعت في ظروف مناسبة ،واحتوت مطالب حصل على مثلها القطران العربيان سورية ولبنان ، اللذان كانا تحت الانتداب الفرنسي » (١٠٩) .

أجابت الحكومة البريطانية على هذه المذكره ببرقية مؤرخة في ١٦ حزيران ١٩٤٤ تضمنت وعدا باستقلال البلاد وابرام معاهدة تحالف معها .وجاءفي مذكرة المعتمد البريطاني التي أحتوت نص البرقية ما يأتي :

«أن حكومة جلالته تقدر تقديرا تاما أن رغبة الشعب الاردني تتجه الى وجوب وضعه على قدم المساواه مع شعوب الاقطار العربية المجاورة . ولهذه الغاية يسر حكومة جلالته

(١٠٩) الماضي والموسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٣٩٢ – ٣٩٣



بعقد معاهدة مع شرق الاردن تتلائم الى حد اقرب مع ظروف الاحوال السائدة مما هو عليه اتفاق سنة ١٩٢٨ . وانه لاسباب فنية يجب تأجيل عقد مفاوضات معاهدة كهذه حتى نهاية الحرب . . . » (١١٠) .

ولما تقرر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ ، لتحضير ميثاق منظمة الامم المتحدة ، لم توجه الدعوة الى الحكومة الاردنية للاشتراك في المؤتمر المذكور ، بينما وجهت الدعوة الى عدد من الدول العربية المجاورة . فبعث الامير عبدالله برسالة الى المندوب السامي البريطاني لشرق الاردن اللورد غورت Lord Gort ، في ١٩ آذار ١٩٤٥ ، اعرب فيها عن امتعاضه وسخطه من موقف بريطانيا الذي حال دون اشتراك شرق الاردن في المؤتمر المذكور وجاء فيها :

« تغشى شرق الاردن اليوم موجة حزن عميق لانها اغفلت عن حضور مؤتمر سان فرانسيسكو للامم المتحدة . وما كان لهذا الشعور ان يصل الى هذه الدرجة لو لم تدع سورية ولبنان قبل ان تتحررا من قيد انتداب فرنسا بشكل في (١١١) » .

وبعد انتهاء الحرب في اوروبا ، بعثت الحكومة الاردنية بمذكرة مؤرخة في ٢٧ حزيران ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية ، تضمنت رغبتها في الدخول في مفاوضات مع الحكومة المذكورة لاعلان استقلال شرق الاردن بأسرع وقت ممكن .استجابت بريطانيا للطلب الاردني ووجهت للامير عبدالله ورئيس وزراءه دعوة لزيارة بريطانيا والتباحث في مستقبل شرق الاردن .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦ أبلغ المندوب السامي البريطاني الامير عبدالله بمضمون بيان وزير الخارجية البريطانية الذي كان سيلقيه في الجمعية العامة للامم المتحده في اليوم التالي وقد جاء فيه ما يلي :

« فيما يتعلق بمستقبل شرق الاردن ، فان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعتزم في المستقبل القريب ، اتخاذ الخطوات السريعة للاعتراف بهذه البلاد دولة مستقلة ذات سيادة . وذلك بصرف النظر عن وضع شرق الاردن تحت اية وصاية (١١٢) .

(١١٠) المصدر نفسه ص ، ٣٩٤

(١١١) الكتاب الابيض الاردني ، ص ١٠٩

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٢

وتوجه الامير عبدالله ورئيس وزرائه ابراهيم هاشم الى لندن في ٢٠ شباط ١٩٤٦ ، وأجريت مفاوضات بين الوفد الاردني ووزير الخارجية البريطـاني المستر بيفن Bevin ووكيـل الوزاره كريش جونز Creech — Jones اختتمـت في ٢٢ آذار ١٩٤٦ بتوقيع معاهدة التحالف الاردنية — البريطانية . (١١٣)

نصت المعاهدة الجديدة على الغاء الانتداب البريطاني على شرق الاردن والغاء المعاهدة الاردنية — البريطانية المبرمة في ٢٠ شباط ١٩٢٨ والاتفاقين الاضافيين الموقعين في ٢ حزيران ١٩٣٤ و ٩ تموز ١٩٤١ . واعترفت بريطانيا بشـرق الاردن دولة كاملة الاستقلال ، وبالامير عبدالله ملكا عليها ، واقامت معها تمثيلا دبلوماسياوفقا للاصول المرعية .

## ب- العلاقات مع فلسطين

كانت فلسطين اول الاقطار العربية التي اثارت اهتمام الامير في هذه الفترة ، وكانت احداث فلسطين تستدعي مواقف سياسية معينة . فلما احتدم النزاع بين العرب واليهود على حائط البراق عام ١٩٢٩ بعث الامير برسالة الى المندوب السامي البريطاني في الثاني مـن تموز ١٩٣٠ تضمنت وجهة نظره في النزاع . وطلب منه رفعها الى الحكومة البريطانية والى لجنة التحقيق الدولية التي اوفدتها عصبة الامم(١١٤) .

وكانت الفئات الواعية في شرق الاردن تؤيد الشعب الفلسطيني في نضاله ، وتخشى في الوقت نفسه ان يمتد النشاط الصهيوني الى البلاد . فقد اتخذ المؤتمر الوطني الاردني الذي انعقد في ١٥ آذار ١٩٣٢ قرارا بمناهضة كل مسعى لادخال اليهود الى شرق الاردن (١١٥). وقامت مظاهرات عامة في مختلف مدن الامارة تندد بالسياسة البريطانية في فلسطين . ورمى المتظاهرون في عمان الزعيم كلوب بالحجارة(١١٦). واتخذ المؤتمر الوطني الخامس قرارا يطالب الحكومة بسن قانون لمنع بيع الارض الى اليهود ولمنع اقامتهم في البلاد (١١٧) .

---

(١١٣) ملحق الجريدة الرسمية رقم ٨٦٥ تاريخ ١٩٤٦/٦/١٧ .
(١١٤) الحسين ، الامير عبدالله بن : الامالي السياسية ص ٣٣ — ٣٧
(١١٥) الماضي والموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٣٣٩
(١١٦) Glubb, J. : The Story of the Arab Legion, p. 227
(١١٧) الماضي والموسى : تاريخ الاردن ، ص ٣٣٩



واحتج الامير عبدالله على تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين برسالته التي وجهها الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٣٣ . وبين فيها :

١ — استغلال اليهود طردهم من المانيا لاستقبالهم في فلسطين بقصد تهويدها .

٢ — خوف العرب من سيطرة اليهود الالمان المتقدمين في العـالم والتكنيك عـلى الحياة الاقتصادية في البلاد .

٣ — البحث عن « المعقول من حلول حثيثة ، ان لم تقبل بحذافيرها فلاأقل مـن انها تبث الطمأنينة في النفوس وتعدها للوئام » .

٤ — القلق الذي يساور الشعب الاردني من الوضع القائم في فلسطين . (١١٨)

اما دوافع الامير للتدخل في المسأولة الفلسطينية فقد اوردها في مذكرة الى المندوب السامي البريطاني المؤرخة في ٢٥ تموز ١٩٣٤ .اذ جاء فيها انه يتدخل بصفته « نجـلا لحليفكم في الحرب العظمى العالمية ، كانت لجيوشه المعونة الفعالة في ميدان فلسطين ، وكحاكم لقطر عربي مجاور لفلسطين ، وكمسلم شريف على مقربة من مقدساتها وفي الاخص من مسجدها الاقصى، وكزعيم يحمل من مسوؤلية الثورة العربية قسطا غير قليل، وكمطلع على ما وصلت اليه حالة ابناء قومة من العرب في فلسطين .... » (١١٩) .

وتبلورت المقاومة الفلسطينية للمخططات الصهيونية والبريطانية بقيام الهيئة العربية العليا ، وتحددت مطالبـها بايقاف الهجـرة اليهوديـة ومنع انتقال الاراضي العربيـة الى اليهود واقامة حكومة وطنية على اساس التمثيل النيابي والمسؤولية امام مجلس النواب (١٢٠) وفي ٨ أيار ١٩٣٦ أعلنت الهيئة العربية الاضراب والعصيان المدني في فلسطين .

وفي ٢٢ أيار من العام نفسه بعث الامير عبد الله بمذكرة الى المندوب السامي طالب فيها بوقف الهجـرة اليهوديـة الى فلسطين كخطـوة اولى لانهـاء الاضـراب (١٢١) . ودعا وفدا من الهيئة العربية الى عمان وتباحث معهم في امكانية ارسال وفدعربي الى لندن

---

(١١٨) الحسين ، الامير عبدالله بن ، الامالي السياسية ص ٣٨ — ٤٠
(١١٩) المصدر نفسه ، ص ٤١ — ٤٧
(١٢٠) زعيتر ، اكرم : القضية الفلسطينية ، ص ٩٥ — ٩٩
(١٢١) الحسين ، الامير عبدالله بن : الامالي السياسية ، ص ٤٨ — ٥٠

للتفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن ما أعلنت عنه من ارسال لجنة ملكية للتحقيق في اسباب الاضراب . الا ان وفد الهيئة العربية أعرب عن عدم ثقته بلجان التحقيق البريطانية واشترط أن تفي بريطانيا ببعض المطالب العربية . (١٢٢)

وبعث الامير بمذكرة مؤرخة في ١٠ تموز ١٩٣٦ الى المندوب السامي البريطاني جاء فيها :

« والله وحده اعلم بالصعوبات التي اكابدها في سبيل السلام في شرق الاردن ، بينما الصراخات من فلسطين تشق مسامع الامة كل يوم ، ورسائل الاستفزاز تتطاير بينها ، والمتحمسون يستقتلون في تحريك عواطفها على شتى الطرق من دينية وعنصرية . ولابد انكم سمعتم بالمؤتمر الذي عقد في قرية « ام العمد » برئاسة مثقال الفايز ....ومن حركة هذا المؤتمر الاردني ترون فخامتكم ما وصل اليه صبر الناس ، وما بدأ يتغلغل في النفوس ، بعد ان مر على المشكلة ما يقارب ثلاث اشهر والعرب في موقفهم والحكومة في موقفها »(١٢٣)

وقام المندوب السامي البريطاني بزيارة الامير في عمان في ٥ ايلول ١٩٣٦ وتباحث معه في مسألة الاضراب العام في فلسطين ، وابلغه ان الحكومة البريطانية قررت قمع الثورة بالقوة ، وانها سترسل فرقة عسكرية لهذه الغاية . لكن الامير عبدالله حذر المندوب السامي من مغبة هذه الخطة لان من شأنها ان توغر صدور العرب في جميع اقطارهم على الانكليز ، وطلب اليه ان يبلغ الحكومة البريطانية رغبته في « العفو عن حملة السلاح في فلسطين وكف التعقيبات عن الحوادث الناجمة عن الاضراب ، ومنع الهجرة اليهودية الى فلسطين اثناء وجود البعثة الملكية البريطانية » (١٢٤) .

الواقع ان الاضراب قد شل الحياة الاقتصادية في فلسطين . ولم تسفر المفاوضات بين الهيئة العربية العليا وسلطات الانتداب عن نتيجة ايجابية . فرأت الهيئة ان تنهي الاضراب بشكل يحفظ ماء الوجه .

(١٢٢) Marlowe, E., Rebellion in Palestine, p. 162

(١٢٣) الحسين الامير عبدالله بن : الامالي السياسية ص ٥٣ – ٥٤ .

(١٢٤) المصدر نفسه ، ص ٦١ – ٦٤



واتصلت بملوك ورؤساء الدول العربية لهذا الغرض (١٢٥) . فصدر نداء مشترك من ملوك العربية السعودية والعراق واليمن وامير شرق الاردن في تشرين الثاني ١٩٣٦ جاء فيه :

«لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة في فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبد الله ، ندعوكم للاخلاد للسكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل . ونقول باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم (١٢٦) .

استجابت الهيئة العربية العليا لهذا النداء ، وطلبت في اليوم التالي انهاء الاضراب والقاء السلاح .

اما بريطانيا فقد اوفدت لجنة للتحقيق الى فلسطين. فما كان من الهيئة العربية الا ان قاطعتها. وزارت اللجنة عمان فتقدمت الحكومة الاردنية اليها بمذكرة في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧ اشتملت على لمحة من حقوق العرب التاريخية في فلسطين والتسامح العربي مع اليهود ، وعدم مسؤوليتهم عن البغضاء والحقد اللذين تعرض لهما اليهود في اوروبا ، وعدم شرعية وعد بلفور ، والدعوة الى الوفاء بالوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب ، وموقفها المتحيز الى جانب اليهود والمتمثل في عدم التزامها بصك الانتداب الذي يهدف الى انشاء حكومة فلسطينية مستقلة ، وتشجيعها الهجرة اليهودية بما فيها من ظلم وغمط لمصالح العرب الحيوية ، وعدم امتثالها لتوصيات لجان التحقيق الرسمية العديدة التي زارت فلسطين بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣٦ (١٢٧) .

وقدمت اللجنة الملكية تقريرها في ٧ تموز ١٩٣٧ . واشتمل على توصيات بالغاء نظام الانتداب ، باعتبار ان صك الانتداب يتناقض في اهدافه مع ما جاء في وعد بلفور ، واقتراحات بتقسيم فلسطين الى ثلاث وحدات سياسية : الاولى تضم السهل الساحلي والجليل وتقام فيها دولة يهودية والثانية تشمل القدس مع ممر الى البحر المتوسط ، تبقى تحت الانتداب البريطاني ، والثالثة مؤلفة من بقية البلاد تضم الى امارة شرق الاردن .

(١٢٥) Beeley, H. : Survey of International Affairs for the year 1936, p. 739

(١٢٦) زعيتر ، اكرم : القضية الفلسطينية : ص ١٠٣ – ١٠٤

(١٢٧) الحسين ، الامير عبدالله بن : الامالي السياسية ، ص ٦٥ – ٧٦

واو صت اللجنة ايضا بعقد معاهدة ثنائية بين بريطانيا والدولة العربية الجديدة تنضم بعدها الى عضوية عصبة الامم . وتقدم لها بريطانيا معونة مالية كبيرة ولمرة واحدة عوضا عن المعونة المالية السنوية التي تقدمها لحكومة شرق الاردن (١٢٨) .

رفضت الهيئة العربيةتوصيات اللجنة الملكية(لجنة بيل) peel واستنكرتها الحكومات العربية ، باستثناء حكومة شرق الاردن (١٢٩) . كما رفضها اليهود في مؤتمرهم الذي انعقد في آب ١٩٣٧ (١٣٠) .

وللرد على هذه التوصيات دعت الهيئة العربية العليا الى عقد مؤتمر قومي في بلودان ( سوريا ) في ٨ آب ١٩٣٧ ، فحضر هذا المؤتمر مندوبون عن الشعوب العربية ، ومثل شرق الاردن ( ٢٩ ) مندوبا (١٣١) .

واتخذ عدة قرارات اهمها :

١ — اعتبار فلسطين جزءاً لايتجزأ من الوطن العربي .

٢ — رفض التقسيم ومقاومة انشاء دولة يهودية في فلسطين .

٣ — الغاء الانتداب البريطاني ووعد بلفور ، وابرام معاهدة فلسطينية — بريطانية تضمن استقلال البلاد وسيادتها وقيام حكومة دستورية فيها .

٤ — وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين واصدار تشريع يمنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود (١٣٢) .

اما الحكومة البريطانية فقد واصلت تنفيذ خطتها بالرغم من معارضة العرب واليهود لمقترحات لجنة التحقيق. وارسلت لجنة فنية للتقسيم الى فلسطين في اواخر نيسان١٩٣٨(١٣٣).

---

(١٢٨) R.I.I.A. : Information Papers No. 20, pp. 161-163
Cmd. 5479, Findings and Recommendations of the Royal Commission, 1937.

(١٢٩) Glubb, J. : Britain and the Arabs, p. 153

(١٣٠) زعيتر ، اكرم : القضية الفلسطينية ، ص ١١٥ .

(١٣١) مفرج : فؤاد خليل : المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧ ، ص ٣٣ — ٣٤

(١٣٢) المصدر نفسه : ص ٦٧ .

(١٣٣) Beeley, H. : Survey of International Affairs for the year 1936, p, 123



وباشرت اعمالها في ٢٧ منه وانتهت منها في ٣ آب .(١٣٤) الاان الهيئة العربية العليا قاطعتها واعلنت الاضراب العام عند وصولها . (١٣٥) .

أما الامير عبدالله فقد كان اكثر ايجابية اذ قدم الى اللجنة مشروعا لتسوية القضية الفلسطينية في ٢٣ أيار ١٩٣٨ ، اشتمل على النقاط التالية .

١ — تشكيل مملكة عربية موحدة من فلسطين وشرق الاردن .

٢ — اعطاء اليهود ادارة مختارة في المناطق التي يكونون فيها الاكثرية . وتأليف لجنة عربية — يهودية — بريطانية لتعيين حدود هذه المناطق .

٤ — تحديد الهجرة اليهودية الى المناطق المعينة لليهود وبنسبة معقولة .

٥ — منع اليهود من شراء ارض او ادخال اي مهاجر الى المناطق العربية .

٦ — للعرب وحدهم حق قبول المهاجرين اليهود الى اراضي الدولة العربية الموحدة .

٧ — تخفيف قيود الانتداب البريطاني على الدولة الجديدة .

٨ — ابقاء القوات البريطانية في اراضي الدولة المقترحة لمدة عشر سنوات .

٩ — اعطاء مهلة زمنية مقدارها عشر سنوات للتكيف ضمن الوضع الجديد ، تكون ثماني سنوات منها للتجربة والسنتان الباقيتان لاعطاء القرار النهائي بالمصير وانهاء الانتداب واعلان الاستقلال (١٣٦) .

كان هذا الحل مثاليا في رأي الامير لانه يضمن وحدة فلسطين مع شرق الاردن والمحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة ، ومنح اليهود استقلالا ذاتيا ، وابقاء العرب اغلبية ساحقة في الدولة الجديدة، غير أن لجنة التقسيم رفضت هذا المشروع متذرعة بانه ليس من اختصاصها النظر فيه (١٣٧) .

نشرت الحكومة البريطانية توصيات لجنة التقسيم في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ واعلنت في الوقت نفسه عن تخليها عن تلك التوصيات . واقترحت عقد اجتماع في لندن يضم ممثلين

---

(١٣٤ )المصدر السابق : ص ١٢٣

(١٣٥) زعيتر ، اكرم : القضية الفلسطينية : ص ١٢٣

(١٣٦) الحسين ، الامير عبدالله بن : الامالي السياسية ص ١١٠ — ١١١ .

(١٣٧) المصدر نفسه ، ص ٩٣

(١٣٨) زعيتر اكرم : القضية الفلسطينية : ص ١٢٥

عن عرب فلسطين وعن الدول العربية المجاورة وممثلين عن الوكالة اليهودية ، للنظـــر في مستقبل فلسطين (١٣٨) .

اوفدت الحكومة الاردنية توفيق ابو الهدى ( رئيس الوزراء ) ليمثلها في موتمر لندن الذي بدأ اعماله في قصر السنت جيمس في ٧ شباط ١٩٣٩ . وشارك المندوبين العرب في رفض المشروع البريطاني الذي تقدم به وزير المستعمرات المستر ماكدونالد Mc Donald (١٣٩).

الا ان الحكومة البريطانية نشرت مشروع ماكدونالد في كتاب ابيض في ١٧ أيار ١٩٣٩ (١٤٠) . ووافق عليه مجلسا العموم واللوردات في ٢٢ منه . وقدم في ١٥ حزيران الى لجنة الانتداب الدائمة . فرفضت النظر فيه باعتباره مخالفا لروح الانتداب . ولذلك رفعته الى مجلس العصبة لاتخاذ القرار النهائي ، غيران اندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون ذلك .

تمسكت الهيئة العربية العليا ومعظم الحكومات العربية بموقفها المعادي للكتاب الابيض.ن. اما الامير عبدالله فقد اتخذ موقفا مغايرا . واعتقد ان في المشروع البريطاني مكاسب هامة للعرب . ولم يدخر وسعا في حث الحكومة البريطانية عـــلى تنفيذ ما جاء فيه ، وذلك ضمن المشروعات التي طرحها على الحكومة البريطانية والرأي العام العربي بين عام ١٩٤٠ وعـــام ١٩٤٧ ، بشأن وحدة سورية الكبرى . وكان هدفه من ذلك اذابة اليهود في دولة عربـــية كبرى تضم فلسطين وشرق الاردن وسوريّة ولبنان .(١٤١) .

وانتصرت وجهة نظر الامير عبدالله القائلة بقبول ما جاء في الكتاب الابيض البريطاني لعام ١٩٣٩ بعد فوات الاوان . فقد أقرت اللجنة التحضيرية للموتمر العربـــي العام الذي انعقد في الاسكندرية من أجل انشاء جامعة الدول العربية ، وجهة نظر الامير . (١٤٢)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سعى الصهاينة بكل ما لديهم من نفوذ الى الاسراع باقامة الدولة اليهودية في فلسطين . ومارسوا ضغوطا قوية على الحكومتين الامريكية والبريطانية كانت نتيجتها تأليف لجنة أنجلو–أمريكية لبحث مسألة يهود اوروبا والمشكلة الفلسطينية(١٤٣)

---

(١٣٩) S.D.N. : Journal officiel. janvier 1939, annex I, pp. 24-6

(١٤٠) Great Britain : Conference on Palestine, Notes on the meeting held on the 15 of March 1939

(١٤١) الكتاب الابيض الاردني ، ص ٣٩ – ٤٢ / ص ٦٤ – ٦٧ .

(١٤٢) الشقيري ، جميل : الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ، ص ٢٧٠ .

(١٤٣) Hansard : Parliamentary Debates, H.C. 13.11.1945, Vol. 415, Col. 1930



وجاءت اللجنـــة الى فلسطـــين وأقامت فيها بـــين السادس والثامـــن والعشرين من آذار ١٩٤٦ . وقام وفـــد منها برئاسة اللورد موريسون Lord Morrison بزيارة عمان يومي ٢٣و٢٤ آذار ١٩٤٦ . فقدمت الحكومة الاردنية مذكرة الى الوفد اشتملت على وجهة نظرها القائلة بتطبيق ما جاء في الكتاب الابيض عام ١٩٣٩ (١٤٤) .

أما اللجنة فقد قدمت تقريرها في ٢٠ نيسان ١٩٤٦ واشتمل عـــلى عدة توصيات أهمها ما يأتي :

١ – وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود ، وحتى تتمكن بريطانيا من عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الامم المتحدة .

٢ – منع قيام دولة يهودية او عربية في فلسطين . بل السعي الى قيام حكم ذاتي بضمانات وتعهدات دولية .

٣ – حماية الديانات السماوية ( اليهودية والمسيحية والاسلام ) في الاراضي المقدسة (١٤٥).

استنكر الامير عبدالله هذه التوصيات التي تخالف ما جاء في الكتاب الابيض لعـــام ١٩٣٩ ، وبعث ببرقية احتجاج الى ملك بريطانيا وأخرى الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية في ١١ مايس ١٩٤٦ . ولبى الامير دعوة الملوك والروؤساء العرب لحضور موتمر « انشاص » في ٢٨ مايس ١٩٤٦ . وقرر المؤتمر المذكور تأييد مطالب عرب فلسطين واستنكار توصيات لجنة التحقيق الانجلو– امريكية (١٤٦) .

كما قرر مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في بلودان بين ٨ و ١٢ حزيران ١٩٤٦ رفض المقترحات الواردة في تقرير اللجنة السابقة الذكر ، ودعوة الحكومة البريطانية الى الدخول في مفاوضات مباشرة لانهاء الوضع القائم في فلسطين ، او عرض القضية على منظمة الامم المتحدة (١٤٧) .

---

(١٤٤ )الكتاب الابيض الاردني ، ص ٢١٢ – ٢٢٥

(١٤٥) Kirk, G. : The Middle East 1945-1950,pp. 198-217

(١٤٦) الكتاب الابيض الاردني ص ٢٢٩ – ٢٣٠

(١٤٧) زعيتر اكرم : القضية الفلسطينية ص ١٧٧ – ١٧٨ .

## ج ـ العلاقات مع سوريه ولبنان :

بقيت مشاكل الحدود بين شرقي الاردن وسورية تشغل بال البلدين لحسم الخلافات التي تقع بين العشائر الرحل المتنقلة بينهما (١٤٨) . ووقعت اتفاقية حسن جوار بينهما في ٣١ تشرين الاول ١٩٣١ ، بعد أن تم تخطيط الحدود وخاصة قسم شرق الاردن ـ جبل الدروز . وتضمنت الاتفاقية تعهدا مشتركا بحماية الحدود والمحافظة على الحقوق المكتسبة لكل قطر في ضوء الحدود الجديدة . (١٤٩) وتشكلت محكمة مشتركة للنظر في القضايا الناشئة عن الاختلافات بين العشائر الرحل ، من ضابط فرنسي وآخر بريطاني ممثلين عن حكومتي الانتداب وموظف اردني تعينه الحكومة الاردنية وآخر سوري تعينه الحكومة السورية (١٥٠) .

ومنذ عام ١٩٣٥ شرعت الحكومة الاردنية بمباحثات تمهيدية مع الحكومة السورية لاعادة النظر في الاتفاقية الجمركية المعقودة بين البلدين في ١٠ مايس ١٩٢٣ . وطالت هذه المباحثات دون الوصول الى نتيجة ، حتى قيام الحرب العالمية الثانية (١٥١).

### مشروع سورية الكبرى :

استسلمت فرنسا للجيوش الالمانية في حزيران ١٩٤٠ ، وأعلنت القوات الفرنسية في سورية ولبنان ولاءها الى حكومة الماريشال بيتان Petain في فيشي ، والتي تشكلت تحت حماية الحراب الالمانية . عندها انتعشت آمال الامير عبدالله في وحدة الاقطار السورية ( سورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ) ، فبعث بمذكرة الى المندوب السامي البريطاني في الاول من تموز ١٩٤٠ حثه فيها على اصدار تصريح من جانب بريطانيا لدعم فكرة الوحدة السورية. الاان المندوب السامي رفض الطلب ودعا الامير الى مزيد من الصبر وعدم التدخل في شؤون سورية . (١٥٢) .

وتعددت رسائل الامير ومذكرات حكومته الى المسؤولين البريطانيين حول الموضوع

(١٤٨) الجريدة الرسمية عدد ٢٥٣ تاريخ ١٩٣٠/٢/٢ ص ٩٦ - ٩٧ .

(١٤٩) S.D.N. : Journal officiel, mars 1932, p. 800

(١٥٠) الجريدة الرسمية عدد ٣٣٥ تاريخ ١٩٣٢/٢/١ ص ٧٨ - ٨٠

(١٥١) الجريدة الرسمية عدد ٦٣٥ تاريخ ١٩٣٩/٦/١ ص ٣٨٦

(١٥٢) الكتاب الابيض الاردني ص ١٩ - ٢٠



دون ان يحظى بأي اهتمام او نتيجة من الجانب البريطاني . حتى كان انقلاب رشيد عالي في العراق والقضاء عليه في النصف الثاني من شهر أيار ١٩٤١ ، والقى المستر ايدن Eden وزير خارجية بريطانيا خطابه المشهور في بلدية لندن Mansion House في ١٩٤١/٥/٢٩ وجاء فيه :

« لهذه البلاد ( بريطانيا ) صداقة تقليدية عريقة مع العرب ، أكدتها الاعمال والاقوال لنا بينهم اصدقاء لا يحصون ، كما ان لهم اصدقاء عديدين بيننا . فمنذ أيام قلت في مجلس العموم ان حكومة صاحب الجلالة تعطف كثيرا على مطلب السوريين في الاستقلال . واود ان اكرر ذلك الان . ولكنني اريد أن اذهب الى ابعد من ذلك . فقدسار العالم العربي خطوات واسعة منذ نهاية الحرب الاخيرة . ويريد الكثيرون من المفكرين العرب لشعوبهم درجة من الوحدة اكبر مما هم عليها الان . ويأملون في سبيل بلوغ هذه الوحدة في مساعدتنا . ولن يذهب أي مسعى من اصدقائنا في هذا الصدد بدون استجابة . ويبدو لي انه من الطبيعي ، بل من الحق تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية وحتى السياسية بين البلاد العربية . وستقدم حكومة صاحب الجلالة دعمها المطلق لاي مشروع في هذا الصدد ينال موافقة الجميع »(١٥٣).

وبعد عشرة ايام من القاء هذا الخطاب ، أصدر الجنرال كاترو Catroux مندوب لجنة فرنسا الحرة ، بيانا تضمن الغاء الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان واعلان استقلالهما .(١٥٤) وأصدر سفير بريطانيا في مصر السير مايلز لامبسون Miles Lampson بيانا مماثلا ، أكد فيه ما جاء في بيان كاترو ووعد بادخال سورية ولبنان ، في المنطقة الاسترلينية .(١٥٥)

شعر الأمير عبد الله ان الظروف مواتية لتحقيق مشروع سورية الكبرى ، واعتقد أن مساهمة الاردن في المجهود الحربي للدول الحليفة سيدعم مسعاه . فقد جاء في برقيته الى المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في ١٩٤١/٦/٢٢ « وان كل عربي يرقب بفروغ الصبر تحقيق وعود فرنسا الحرة وتصريح سير ما يلز لمبسون وخطبة ايدن ..»(١٥٦)

(١٥٣) Eden, A : Freedom and Order, pp. 104-105

(١٥٤) Catroux, Gl. : Dans la Bataille de Mediterranee, p. 137

(١٥٥) Hourani, A. : Syria and Lebanon, p. 242

(١٥٦) الكتاب الابيض الاردني ، ص ٢٩ - ٣٠ .

وبعد ذلك باسبوع طلب مجلس الوزراء الاردني من الامير ( الاتصال بالحكومات السورية واللبنانية والفلسطينية والتعاون واياها على العمل لتحقيق الوحدة السورية ). (١٥٧) الا ان المعتمد البريطاني في عمان حذر الامير وحكومته من مغبة الاتصال بالحكومات السورية المذكورة . (١٥٨)

وواصل الامير اتصالاته بالمسؤولين البريطانيين . ودعا المستر اوليفر لتيلتون Oliver Lyttelton ، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط لزيارة عمان . فقبل الدعوة وزار عمان في ١٣ أيلول ١٩٤١ . وتباحث معه في موضوع الوحدة السورية . وطلب منه « افساح المجال لشرق الاردن من اجل السعي الجدي لتكوين الوحدة التامة للمجموعة السورية بأقاليمها الاربعة ، وبحث قضية فلسطين بقصد تثبيتها ضمن الوحدة السورية ، وعلى ضوء الكتاب الابيض البريطاني لعام ١٩٣٩ » . لكن الامير لم يحصل على وعد واضح من الوزير البريطاني ، الذي اشار عليه ، بالتريث الى ان يصبح الموقف اكثر استقرارا . (١٥٩)

لم يرض الامير عبد الله بالموقف البريطاني السلبي ، فقام بالاتصال بعدد من الزعماء السوريين واللبنانيين لدعم مشروع الوحدة السورية . وكان لوزير خارجية الاردن محمد الشريقي والقنصل الاردني في دمشق عبد المنعم الرفاعي دور بارز في هذه المساعي . وقدم زعيم الحزب القومي السوري ، أنطون سعادة، مذكرة الى الأمير حول رأي الحزب في الوحدة السورية في تموز ١٩٤٢ . (١٦٠)

وفي ٢٤ شباط ١٩٤٣ ألقى المستر ايدن بيانا في مجلس العموم البريطاني زاد الموقف اضطرابا وتعقيدا في الشرق الاوسط . فقد جاء في البيان :

« وكما سبق وأعلنت حكومة صاحب الجلالة ، فانها ستنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية . ولا يخفى ان

(١٥٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .
(١٥٨) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .
(١٥٩) المصدر نفسه ، ص ٣٩–٤٢ .
(١٦٠) المصدر السابق ، ص ٥٣–٥٤ .



المبادرة لاي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب . وحسبما لدي من معلومات فانه لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع . » (١٦١)

وكان لهذه الكلمات مفعولا سحريا في العالم العربي وفي بغداد والقاهرة وعمان بشكل خاص . اذ دعا الامير عبد الله الى مؤتمر وطني عقد في عمان في الخامس والسادس من آذار ١٩٤٣ . واسفر عن تبني مشروعين لوحدة بلاد الشام . اشتمل المشروع الأول على النقاط التالية :

١ – انشاء دولة سورية موحدة مستقلة وذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكيا دستوريا.

٢ – تضم هذه الدولة السورية الموحدة اقطار سورية الشمالية وشرق الاردن وفلسطين ولبنان .

٣ – يكون لكل من فلسطين في بعض مناطقها ولبنان القديم ادارة خاصة بمقتضى الدستور، يلاحظ في الأولى حفظ حقوق الاقلية اليهودية ومركز الاماكن المقدسة الخاصة، وفي الثانية صيانة أماني اللبنانيين الوطنية .

٤ – الغاء وعد بلفور .

٥ – دعوة الامير عبد الله لرئاسة الدولة السورية الموحدة .

أما المشروع الثاني فيحتوي على النقاط البارزة التالية :

١ – قيام دولة اتحادية مركزية تشمل حكومات الدول الاربع وعاصمتها دمشق .

٢ – يعهد الى الاتحاد بشؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء ، مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الاقليمية الاربع.

٣ – يكون للاتحاد مجلس تشريعي منتخب ممثل للاقاليم المتحدة ، ومنه ينتخب رئيس وزراء الاتحاد ويختار اعضاء السلطة التنفيذية والاتحادية .

٤ – يتم الاتحاد عن طريق المفاوضات واتفاق الحكومات الاربع .

٥ – يسمى الامير عبد الله رئيسا لدولة سورية الاتحادية .

٦ – وفي حالة رفض حكومة لبنان الانضمام لدولة الاتحاد تعاد الاراضي السورية التي الحقت بها دون استفتاء شعبي .

(١٦١) Hansard : Parliamentary Debates, H.C. 24.2.1943 Col. 139

٧ — عند انضمام فلسطين لا بد من قيام حكومة وطنية دستورية تطبيقا لسياسة الكتاب الابيض البريطاني لعام ١٩٣٩ . ويعطى اليهود في مناطقهم ادارة لا مركزية لحفظ حقوقهم على ان تعلن الوكالة اليهودية عن موافقتها على هذا الحل . (١٦٢)

واقترح المؤتمرون في عمان اقامة اتحاد عربي مؤلف من الدولة السورية الموحدة والعراق ، يكون نواة لاتحاد عربي عام تتولى رئاسته اوسع الدول العربية ثروة ونفوذا ونفوسا أو تكون دورية بين الدول الاعضاء . (١٦٣)

رفع الامير عبد الله هذه المقترحات الى المستر كيزي Casey وزير الدولة البريطاني للشرق الاوسط ، مع مذكرة بطلب الدعم البريطاني . (١٦٤)

اثارت مساعي الامير عبد الله مخاوف الحكومة الفرنسية ومندوبها السامي في دمشق الجنرال كاترو الذي بعث ببرقية الى الجنرال ديجول في ٦ آذار ١٩٤٣ جاء فيها :

« اذا أخذنا اللبنانيين من حيث المذهب أو المنفعة ، اي العنصر المسيحي بوجه عام ، فهم متضامنون مع فرنسا للوقوف في وجه الدمج والانصهار . أما المسلمون فهم مترددون ويقولون : ان لبنان سيزدهر اذا انضم الى المجموعة العربية . ويسعى هؤلاء الى دمج لبنان في المجموعة العربية مع الاعتراف باولوية فرنسا فيه » .

« أما السوريون فمطالبهم معادية لنا ، وخاصة اولئك المتعصبون للعروبة . ويدعو هؤلاء الى قيام اتحاد عربي يكون للانجلو ساكسون السيادة . ولذا فانهم لا يرغبون في التحالف معنا ، ويكتفون الآن باقامة العلاقات الطيبة معنا ، مع الاحتفاظ بقرارهم النهائي عند انعقاد مؤتمر الصلح ».(١٦٥)

وكان رد فعل الجنرال كاترو على مقررات مؤتمر عمان الاعلان عن اجراء انتخابات تشريعية في لبنان وسورية. (١٦٦) وأجريت هذه الانتخابات في صيف ١٩٤٣، وانتخب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية السورية . والف سعد الله الجابري الوزارة السورية الجديدة

(١٦٢) الكتاب الابيض الاردني ، ص ٦٨-٧٠ .

(١٦٣) المصدر نفسه ، ص ٦٤-٦٧ .

(١٦٤) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(١٦٥) Catroux, Gl. : Dans la Bataille de Mediterranee, pp. 333-334

(١٦٦) Glubb, J. : Britain and the Arabs, p. 265



في مطلع ايلول من العام نفسه . (١٦٧) كما اسفرت انتخابات لبنان عن انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية ورياض الصلح رئيسا للوزراء .

ولما حدثت الازمة اللبنانية — الفرنسية باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء والنواب اللبنانيين ، قامت المظاهرات في عمان استنكارا لهذا التدبير . ولما افرج عن المعتقلين بعث الامير ببرقيات التهنئة اليهم (١٦٨) .

وأثير موضوع الوحدة السورية في المؤتمر العربي التحضيري في الاسكندرية في تشرين الأول ١٩٤٤ . وأكد المندوب الاردني ( توفيق ابو الهدى ) على أهمية الموضوع ورغبة سكان الاقطار السورية في الحكم الملكي الدستوري ، بينما رفض المندوب السوري (سعد الله الجابري ) المشروع الاردني واصر على تمسك شعب سورية بالنظام الجمهوري.(١٦٩)

وأصبح مشروع سورية الكبرى موضوع الساعة في الصحف والاذاعات العربية، وتناولته الاحزاب والهيئات الشعبية المختلفة ، واصبح على كل لسان وشفة .

وكانت دعوة الحكومة الاردنية الى المشروع ، في بداية الامر ، تتركز حول انشاء مملكة سورية موحدة على رأسها الامير عبد الله بن الحسين وساقت الحجج التالية :

١ — حقوق الامير عبد الله الشرعية في شرق الاردن التي هي جزء من سورية الكبرى.

٢ — مساهمته بمساعدة الحلفاء في الحربين العالميتين الاولى والثانية .

٣ — كونه أحد قادة الثورة العربية الكبرى ، ووريث مفجرها الحسين بن علي .

٤ — وعد تشرشل له برئاسة الدولة السورية عام ١٩٢١ .

٥ — رغبة السوريين في الحكم الملكي الدستوري . (١٧٠)

اما معارضو المشروع من السوريين واللبنانيين فكانوا يبنون معارضتهم على الحجج التالية:

١ — تفضيل النظام الجمهوري الذي اختاره الشعب السوري منذ عام ١٩٢٨ بما فيه من مزايا ديمقراطية .

(١٦٧) الكتاب الابيض الاردني ، ص ٨٨-٨٩ .

(١٦٨) المصدر السابق ، ص ٩٨-٩٩ .

(١٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

(١٧٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤-٦٧ .

٢ – ان وحدة سورية مع شرق الاردن تعني وضع البلدين تحت النفوذ البريطاني . فقد جاء في بيان خالد العظم ، وزير الخارجية السورية بالوكالة في مجلس النواب السوري :
« ان سورية لا ترغب في اتحاد يكون غير مجرد من كل شائبة او يكون منقصا مماحصلت عليه من الحقوق والمميزات التي تتمتع بها الدول صاحبة السيادة ، وعلى غير الاساس الذي اختارته البلاد لها شرعة ومنهاجا . اذ أقرت الجمهورية دستورا لها عن طريق مجلسها التأسيسي منذ زهاء عشرين عاما ، وهي ما زالت حريصة على نظامها الجمهوري لا ترضى عنه بديلا » . (١٧١)

٣ – الخشية من التوسع الصهيوني لان المعضلة الفلسطينية لم تحل بعد . فقد جاء في خطاب رئيس الجمهورية السورية ( القوتلي ) في ١٥ آذار ١٩٤٥ : « أما موضوع سورية الكبرى فقد جاهرنا ونجاهر رأينا ، بأننا نرحب به ترحيبا لا محاباة فيه ، وهوان تكون سورية الكبرى جمهورية عاصمتها مدينة دمشق ، وان لا يتسرب اليها الطغيان الصهيوني». (١٧٢)

٤ – تهديد استقلال لبنان وسيادته . فقد جاء في بيان الحزب القومي اللبناني الصادر في ١٩٤٦/١٢/١٩ « ان الجمهوريتين اللبنانية والسورية تتمتعان من الناحية القانونية الدولية باستقلال تام ناجز لا تقيده اية ارتباطات دولية أو اية معاهدات تحد من طلاقيته . . . . ويهدد كيان لبنان سواء بقبول الوحدة او الاتحاد دون قيد او شرط او الرفض والعودة الى الحدود القديمة والتخلي عن المقاطعات الاربع والتقلص ثانية الى نطاق لبنان الصغير». (١٧٣)

٥ – اهمال المطالبة باسترجاع كيليكيا والاسكندرون الى احضان الوطن الام .

٦ – فصم عرى الجامعة العربية لان المشروع لا يروق في عيون مصر والعربية السعودية ، ولان طغيان النفوذ البريطاني على سورية الكبرى سيرمي بالجامعة العربية كلها في حضن بريطانيا .

والحقيقة ان بريطانيا قد وقفت موقفا سلبيا من المشروع ، في وقت عارضته فرنسا بكل ما لديها من نفوذ في سورية ولبنان . وقاومته الصهيونية العالمية مقاومة

(١٧١) هذه هي سورية الكبرى ، ص ١٧١–١٧٢ .
(١٧٢) المصدر نفسه ، ص ٩ .
(١٧٣) المصدر نفسه ، ص ٨٨–٩٠ .



عنيفة لانه يتعارض ومخططاتها في فلسطين . كما سعت مصر والسعودية الى افشاله ، لان قيام دولة كبرى في الاقطار السورية يهدد زعامة الاولى في العالم العربي ويشكل خطراً على نفوذ الثانية في بلاد الشام .

وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، اتخذ مجلس الجامعة العربية قرارا باعتبار المشروع مسألة منتهية .(١٧٤)

### د – العلاقات مع العربية السعودية :

نصت معاهدة حدة المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية نيابة عن امارة شرق الاردن ، على أن تعين الحكومة البريطانية محققا في الدعاوى التي تنشأ عن الغزوات التي تحدث بين بدو شرق الاردن وبدو العربية السعودية . وفي ٢٢ حزيران ١٩٣٠ ، أصدرت الحكومة الاردنية قانونا موقتا منح بموجبه المحقق البريطاني المستر ماكدونالد M. S. Mc Donald صلاحيات واسعة للنظر في الخلافات التي تنشأ بين بدو البلدين . (١٧٥)

وأجري تبادل الاعتراف الرسمي بين الحكومة الاردنية والحكومة السعودية ، لاول مرة ، في ٦ مايس ١٩٣٣ . ومنذئذ شرعت الحكومتان بالتفاوض لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار واتفاقية لتسليم المجرمين وبروتوكول تحكيم بين البلدين . وكان ممثل الامارة الاردنية في هذه المفاوضات السكرتير العام للحكومة توفيق ابو الهدى والزعيم جون كلوب قائدقوة البادية ومساعد قائدالجيش ، وممثل الحكومةالبريطانية وزيرهاالمفوض في جدة السير اندرويان ، والمعتمد البريطاني في عمان الكولونيل كوكس .(١٧٦) وتم التوقيع على المعاهدة وبروتوكول التحكيم وملحق بالمعاهدة بحروفها الاولى في القدس في ٢٧ تموز ١٩٣٣ .(١٧٧) وتبودلت وثائق الابرام في القاهرة بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٣٣ .

وبموجب هذه المعاهدة تعهد الفريقان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما ، وعلى تعيين مأمورين مخصوصين في المناطق المجاورة للحدود مسؤولين عن تنظيم التعاون العام

(١٧٤) العجلوني ، محمد سيف الدين : معركة الحرية في شرق الاردن ، ص ٤٧٦–٤٧٧ .
(١٧٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٦٤ تاريخ ١٩٣٠/٦/٢٢ ، ص ٣٧٢–٣٧٣ .
(١٧٦) الجريدة الرسمية ، عدد ممتاز تاريخ ١٩٣٣/٥/٦ ، ص ١٦٢ .
(١٧٧) الجريدة الرسمية ، عدد ٤١٥ ، تاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٢ ، ص ٤٨٠–٤٨٧ .

بينهما ، وتبادل المعلومات عما يقع من حوادث لها علاقة بسلامة الأمن ، وعدم السماح لرعايا اي فريق بالاستخدام في القوات المسلحة للفريق الآخر الا اذا حصلوا على تابعية الفريق الذي يريدون الاستخدام عنده .

ونص بروتوكول التحكيم على ان يجري التحكيم في اي خلاف بين الفريقين بواسطة محكمين اثنين، ينتخب كل من الفريقين المتعاقدين واحدا منهما ويرأسهما شخص ثالث يعين بالاتفاق بينهما ، خلال شهرين من تاريخ الاتفاق على احالة القضية للتحكيم ، وان يتعهد الفريقان بقبول القرارات التي تصدرها هيئة التحكيم في المسائل المحالة اليها وتنفيذها . وتدفع الحكومتان الاردنية والسعودية نفقات الحكم المعين من قبلهما ونصف رواتب ونفقات الرئيس والكتاب وغيرهم ممن يحتاج المحكمون الى مساعدتهم .

اما ملحق المعاهدة فيحتوى على صيغة شهادة لاعادة المنهوبات ، وتعهد بعدم الاقدام على « الوساقة » أي « حجز الحلال او الاموال في اي جانب من جانبي الحدود »، وتعهد آخر برفض « العرايف » اي « المواشي الموجودة لدى اي من الفريقين بحجة انها جزء من المنهوب في الغزو » . ويشمل الملحق ايضا تعهدا من كل فريق بأن يستحصل من القاتل التابع له دية المقتول من الجانب الآخر ، ما لم يكن المقتول معتديا متعمدا . وحدد الملحق « الدية » بعشر نياق ما بين الثنية والرباع ، الا اذا اتفق اقرباء القاتل والمقتول على دية أخرى .

وبموجب المعاهدة السالفة الذكر اصبحت عشائر حويطات الشمال ( ابن جازي والعطون ) وبني صخر والعيسى وفخذ الدبور من العمران وبني خالد والحجايا وبني حسن والسرحان من التبعية الاردنية . (١٧٨)

وعينت الحكومة السعودية اميرا تبوك والقريات مندوبين عنها في هيئة التحكيم ، بينما عينت الحكومة الاردنية قائد الجيش العربي ونائبه قائد منطقة البادية مفوضين عنها في الهيئة المذكورة . (١٧٩)

وأثناء الحرب العالمية الثانية ، حاولت المانيا الاتصال بعبد العزيز آل سعود ،ولمحت له بوعود خلابة منها اطلاق يده في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية وضم المنطقة الجنوبية

(١٧٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٥٤٩ تاريخ ١٩٣٧/٢/١ ، ص ٦٤-٦٨ .

(١٧٩) المصدر نفسه ، ص ٧٠-٧٢ .



من شرق الاردن الى مملكته . ولكن ايطاليا ، حليفة المانيا ، كانت تعارض قيام دولة عربية قوية على الساحل الشرقي للبحر الاحمر قد تهدد مصالحها في شرق افريقيا .(١٨٠)

ولم يتردد عبد العزيز بن سعود في دعم زعماء المعارضة الاردنية المقيمين في دمشق، وتوفير المال اللازم لمختلف نشاطاتهم (١٨١) .ووقفت العربية السعودية ، كما رأينا ، موقف المعارض من مشروع الوحدة السورية الذي طرحه الامير عبد الله ،(١٨٢) لانها كانت تخشى قيام دولة كبرى على حدودها الشمالية وعلى رأسها ملك هاشمي .

## ٥ – العلاقات مع العراق :

ساد العلاقات الاردنية – العراقية في هذه الفترة التفاهم والتعاون في مختلف الميادين . ففي ٢٦ آذار ١٩٣١ وقعت معاهدة صداقة بين الحكومتين نصت على الاعتراف المتبادل بينهما وعلى سعيهما لعقد اتفاقات تتناول الشؤون التجارية والبريدية والجمركية والصحية والاقامة والانتقال وتسليم المجرمين ، ومراقبة الامن على الحدود ومنع التعديات . (١٨٣) وتبودلت وثائق ابرام هذه المعاهدة في عمان في ٢٤ تشرين الاول ١٩٣١ . (١٨٤)

وفي صيف عام ١٩٣٢ خططت الحدود بين البلدين ( من جبل طنف على حدود نجد حتى الحدود السورية) . (١٨٥) وفي العام نفسه تم افتتاح طريق حيفا – بغداد عبر الاراضي الاردنية ، كما اقيمت شبكة اتصالات هاتفية بين البلدين . وفي عام ١٩٣٤ اتمت شركة نفط العراق تمديد الانابيب من آبارها في كركوك الى حيفا عبر شرق الأردن(١٨٦).

ولما قام انقلاب رشيد عالي في العراق ، التجأ الامير عبد الاله الوصي على العرش الى عمان مع مجموعة من كبار السياسيين العراقيين . وساهم الجيش الاردني ، كما ذكرنا

(١٨٠) Documents on German Foreign Policy, Vol. XII, document No. 18, p. 30

(١٨١) العجلوني ، محمد سيف الدين : معركة الحرية في شرق الاردن ، ص ٤٥٥ .

(١٨٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩٧ .

(١٨٣) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٠١ تاريخ ١٩٣١/٤/٢٧ ، ص ١٥٨-١٥٩ .

(١٨٤) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٢٣ تاريخ ١٩٣١/١١/١ ، ص ٤٦٢ .

(١٨٥) Longrigg, S.H. : Iraq, 1900-1950, p. 215

(١٨٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦٥ .

سابقا ، في القضاء على حركة رشيد عالي واعادة الوصي الى بغـداد .(١٨٧) ومنذ ذلك التاريخ توثقت الصلات بين عمان وبغداد واصبح التشاور في الشؤون الخارجية من التقاليد بين الحكومتين .

وفي عام ١٩٤٥ شرع الامير عبد الله وابن اخيه الامير عبد الاله في بحث امكانية توحيد شرق الاردن والعراق . وفي ايلول من العام التالي قام الامير عبد الله بزيارة للعراق أسفرت عن الاتفاق بين العاهلين الهاشمين على مشروع اتحاد بين البلدين يشمـل الشؤون الخارجية والثقافية والعسكرية ، واقامة اتحاد جمركي .(١٨٨)

**و – شرق الأردن والجامعة العربية :**

ظلت الدعوة الى الوحدة العربية حية في نفوس العرب ، منذ مطلع القرن العشرين ، ولم تحل الانتداب التي فرضت عليهم في فترة ما بين الحربين دون السعي وراءها . وتمثلت هذه الدعوة في المؤتمرات الشعبية والرسمية مثل المؤتمر العربي الذي انعقد في القدس عام ١٩٣١ ، ومؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ ومؤتمر البرلمانات العربية عام ١٩٣٨ .

واستغلت دول المحور تلهف العرب الى التحرر من النير الغربي والقضاء على التجزئة ، واتصلت ببعض الهيئات والفئات السياسية العربية ، فكسبت ثقتها وتعاونت معها ، فكان انقلاب رشيد عالي الكيلاني ، بكل ملابساته تعبيرا عن هذا الاتجاه .

غير أن بريطانيا تولت زمام المبادرة عشية القضاء عـلى انقلاب الكيلاني في ٢٩ أيار ١٩٤١ ، واعلنت على لسان وزير خارجيتها انتوني ايدن عطفها وتأييدها لكل دعوة الى الوحدة العربية . فكان الامير عبد الله اول من استجاب للتصريح البريطاني ، وقدم مشروع وحدة سورية الكبرى كنواة اولى للوحدة العربية الشاملة . كما كان نوري السعيد من رواد هذه الدعوة ، وتكللت مساعيه عام ١٩٤٣ بالنجاح ، اذ اتفق مع مصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر على الدعوة الى مؤتمر عربي يعقد في الاسكندرية في أيلول ١٩٤٤ . وانعقد المؤتمر المذكور بحضور مندوبين عن كل من شرق الاردن والعراق وسورية ولبنان والسعودية واليمن ، واسفر عن اقرار بروتوكول الاسكندرية في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ .

(١٨٧) Glubb, J. : Britain and the Arabs, pp. 239-246

(١٨٨) Khadduri, M. : Independent raq, pp.- 343-345



وتألفت لجنة خاصة لوضع ميثاق جامعة الدول العربية ، واتفق على توقيعه في القاهرة في ٢٢ آذار ١٩٤٥ . واوفدت الحكومة الاردنية رئيس الوزراء السيد سمير الرفاعـي ووزير الداخلية السيد سعيد المفتي وسكرتير رئاسة الوزراء السيد سليمان النابلسي لتوقيع الميثاق في القاهرة .

وابرم الميثاق في الثاني من نيسان ١٩٤٥ ، ونشر في الجريدة الرسمية الاردنية في ١٩ منه . واعتبر نافذ المفعول اعتبارا من ١٠ أيار ١٩٤٥ . (١٨٩)

★★★

(١٨٩) الجريدة الرسمية ، عدد ٨٢٣ تاريخ ١٩٤٥/٥/١٦ ، ص ١٩٠ .

## الباب الثالث

# الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عهد الامارة

### الحياة الاقتصادية :

بلغت مساحة شرق الاردن ، في عهد الامارة ( ٣٤٧٠٠ ) ميل مربع تشكل الصحراء ( البادية ) ٨٣ر٥ ٪ منها اي ( ٣٠٧٠٠ ) ميل مربع . وتمتد هذه البادية الى الشرق من الخط الحديدي الحجازي . ولا يتجاوز معدل سقوط الامطار فيها خمسين ملمترا في السنة ، تكفي لنمو بعض الاعشاب خلال فصل الربيع فتغدو مراعي صالحة للماشية . ويزداد معدل سقوط الامطار كلما اتجهنا غربا حتى يبلغ ما بين ٢٠٠ و ٥٠٠ مليمترا في المرتفعات الشمالية من البلاد . (١)

### الزراعة :

اعتمد ما يزيد عن ٨٥٪ من سكان الامارة على الزراعة وتربية الماشية . وكانت الزراعة قد اصابها التقهقر منذ العهد العثماني لاسباب كثيرة أهمها فقدان الامن ، الذي جعل الفلاح تحت رحمة العشائر البدوية المغيرة ترهقه « بالخاوة » وتسلبه مواشيه ومحصولاته . كما كان الملتزم العثماني وجباته لا يتركون له شيئا من المحصول ، فيضطر الى اخفائه في آبار سرية. وعجزت الحكومة العثمانية عن تقديم المعونة الضرورية لتطوير الزراعة ، فظل الفلاح فقيرا بائسا يعيش ليومه . ولا يستقر على ارض معينة . وساهمت الملكية المشاعية للارض في تقهقر الزراعة ، وامتناع الفلاح عن العناية والاهتمام بارض معينة او زراعتها بالاشجار المثمرة .

فلما انشئت الامارة ، شعر الفلاح بشيء من الطمأنينة والامن واقبل على الزراعة بهمة وحماس . الا ان جهله وفقره وعجز الحكومة عن مديد العون له ، حالت دون احراز تقدم ملموس في الانتاج الزراعي . وبقيت المحصولات الزراعية هي هي لا تتغير من حبوب ( حنطة وشعير وعدس وكرسنة وفول وحمص ) وزبيب وسمن وصوف وجلود . (٢)

---

( ١ ) الدجاني ، د . برهان : محاضرات عن التنمية الاقتصادية للاردن ، ص ١٠-١١ .

( ٢ ) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١١٥ تاريخ ١٩٢٥/١٠/١٥ .



وسعت الحكومة الى دفع عجلة التطور الزراعي الى الامام بانشاء مصرف زراعي لتمويل الفلاحين بالقروض . وباشر هذا المصرف اعماله في ١٧ نيسان ١٩٢٢ . وبلغت القروض التي قدمها للمزارعين في ذلك العام ( ٥٨٤٠٧٧ ) قرشا عثمانيا و ٣١ بارة . وبلغ صافي ارباحه ( ١٦٠٣١ ) قرشا و ٣١ بارة . (٣) غير ان الاموال المخصصة لهذا المصرف لم تكن لتسد حاجات الفلاحين . ففي عام ١٩٢٣ بلغت القروض التي قدمها ( ٣٩٣٧٨٠ ) قرشا ، وبلغت ارباحه في ذلك العام ( ١٠١٨٣١ ) قرشا . (٤)

ومنذ عام ١٩٣٢ خصصت له ( ٣٥٠٠ ) جنيه فلسطيني كحصة سنوية تدفع من خزانة المالية . (٥) وكان يدير هذا المصرف مجلس مكون من وكلاء وزارات المالية والزراعة والداخلية وممثلين عن دائرة الاراضي وغرفة التجارة والمزارعين . (٦)

وانشيء اول محجر بيطري لمعالجة الحيوانات المريضة في شهر آب ـ ١٩٢٣. (٧) وصدر اول قانون للحراج والغابات في ٣ أيلول ١٩٢٤ ، نص على ضرورة تعيين حدود مناطق الحراج وتأليف لجنة فنية لهذه الغاية . (٨)

وتشكلت اول « لجنة اقتصادية عليا » في البلاد في عام ١٩٢٤ . وعقدت أول اجتماع لها برئاسة رئيس النظار علي رضا الركابي في الغرفة التجارية بعمان في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ . (٩) وقررت هذه اللجنة اقامة اول معرض صناعي وزراعي في العاصمة في صيف عام ١٩٢٥ ، واقامة اربع اسواق عامة في مقاطعات اربد والكرك والسلط والعاصمة ، الاول في شهر حزيران الى جانب المعرض الصناعي الزراعي في العاصمة ، والثانية في شهر تموز في مدينة الكرك والثالثة في شهر آب في مدينة السلط ، والرابعة في شهر ايلول في مدينة اربد. (١٠)

---

( ٣ ) الشرق العربي ، السنة الاولى ، عدد ٢٠ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٧ .

( ٤ ) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٦٨ تاريخ ١٩٢٤/٩/١ .

( ٥ ) الجريدة الرسمية ، السنة التاسعة ، عدد ٣٤٣ تاريخ ١٩٣٢/٤/١ .

( ٦ ) الدجاني ، علي : محاضرات في اقتصاديات الاردن ، ص ٧٢ .

( ٧ ) الشرق العربي ، السنة الأولى ، عدد ١٤ تاريخ ١٩٢٣/٨/٢٧ .

( ٨ ) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٧٣ تاريخ ١٩٢٤/١٠/٦ .

( ٩ ) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٨٠ تاريخ ١٩٢٤/١١/٢٤ .

(١٠) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٨٦ تاريخ ١٩٢٥/١/٥ .

وتألفت لجان اقتصادية فرعية برئاسة الحكام الاداريين في كل من اربد والسلط ومأدبا وجرش والطفيلة وعجلون . (١١) وكانت تقدم مقرراتها ومقترحاتها الى اللجنة الاقتصادية العليا لدراستها وتنفيذ الممكن منها . ولعل خير مثال على نشاطاتها ما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية الفرعية في مقاطعة اربد من توصيات اهمها :

١ ــ السعي الى وقف التاجر عند حد معين من الربح ، ومنع الاسراف في الدين .
٢ ــ تأسيس فرع للمصرف الزراعي في المقاطعة .
٣ ــ توجيه الفلاح وارشاده ليتمكن من تدبير شؤون زراعته .
٤ ــ ربط الفلاح بالارض، وتحريم بيعها الا تحت اشراف مجالس الادارة في كل مقاطعة .
٥ ــ فرض غرامات مالية على من يخالف هذه التوصيات من اجل حماية الفلاح وتطوير الزراعة . (١٢)

وافتتح المعرض الصناعي الزراعي ، السالف الذكر ، في عمان في ١٣ مايس ١٩٢٥ ، فكان اول معرض من نوعه يقام في البلاد . وعرضت فيه الاشغال القطنية والحريرية والخشبية والفضية ، واشغال القش والشعر وصناعة الاحذية والحفر والتصوير . كما عرضت فيه بعض المحصولات الزراعية مثل الحنطة والشعير والزبيب . وكان في المعرض ثلاثة اروقة هي : رواق الكرك ورواق البلقاء ورواق اربد : (١٣)

ولم يبدأ الانتاج الزراعي بالزيادة الا ابعد ان حددت الاراضي ومسحت وثمنت عام ١٩٣٠ ، ثم افرزت وسجلت بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٤٠ . فتقلصت نتيجة لذلك مساحات الاراضي المشاع ، واقبل الفلاح على الاهتمام بأرضه وزراعتها بالاشجار المثمرة. اما ملكية الارض فقد اختلفت مساحتها من منطقة الى اخرى . ففي منطقة عجلون الخصبة نسبياً كانت الملكية تتراوح بين ١٤ و ٢٠ هكتارا حسب احصاء عام ١٩٣٨ . وبلغت هذه الملكية في الاغوار حوالي ٢٣ هكتارا حسب احصاء عام ١٩٤٦ ، (١٤) بينما كانت في الوية الكرك والبلقاء اكبر من ذلك بكثير .

---

(١١) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ٨٨ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩ .
(١٢) الشرق العربي ، السنة الثانية ، عدد ١٠٤ تاريخ ١٩٢٥/٥/١٨ .
(١٣) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١٠٩ تاريخ ١٩٢٥/٧/١٥ .
(١٤) Harris, G. : Jordan, pp. 150-'51



## التجارة :

كانت التجارة في ايدي جاليات سورية وفلسطينية استقرت في البلاد منذ العهد العثماني ولم تكن هنالك تجارة كبرى او شركات تجارية بالمعنى الحقيقي ، في بداية الامر ، بل اقتصرت التجارة على استيراد بعض الحاجيات البسيطة من سورية وفلسطين والعراق ، واحيانا من مصر واوروبا غير ان الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول هامة في التجارة الاردنية . اذ شهدت البلاد نشاطا تجاريا واسعا ، واصبحت عمان قبلة انظار التجار ، من البلاد العربية المجاورة ، وذلك لعدم وجود قيود صارمة على الاستيراد وتحويل العملات الاجنبية .

وكانت الحكومة الاردنية قد ابرمت عدة اتفاقات تجارية مع الاقطار العربية المجاورة ففي عام ١٩٢٣ ، عقدت اتفاقا تجاريا مع سورية ولبنان نص على اعفاء الحاصلات والمنتجات المحلية من رسوم الاستيراد ونقل البضائع الواردة عن طريق ميناء بيروت بواسطة السكك الحديدية . (١٥)

ونصت معاهدة حده الموقعة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٥ بين شرق الاردن والعربية السعودية ، على منح رعايا نجد حق المرور بالاراضي الاردنية ( بين نجد وسوريا ) ذهابا وايابا واعفاء بضائعهم من الرسوم . (١٦)

وعقد اتفاق بين شرق الاردن وفلسطين في ٢٦ ايلول ١٩٢٨ أجاز مرور البضائع الاردنية عبر الاراضي الفلسطينية معفاة من الرسوم الجمركية . (١٧) وقد عدل هذا الاتفاق مرتين الاولى عام ١٩٣٤ والثانية عام ١٩٤٠ . (١٨) ويبين الجدول التالي قيمة مستوردات شرق الاردن برسم الترانزيت عبر فلسطين بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٧ .

| السنة | القيمة بالوف الجنيهات الفلسطينية |
|---|---|
| ١٩٣٢ | ١٥٥ |
| ١٩٣٣ | ١٦٩ |
| ١٩٣٤ | ١٧٩ |
| ١٩٣٥ | ١٨٢ |
| ١٩٣٦ | ١٤٦ |
| ١٩٣٧ | ١٧٠ (١٩) |

---

(١٥) الشرق العربي ، السنة الاولى ، عدد ٢ تاريخ ١٩٢٣/٦/٤ .
(١٦) Cmd. 2566 (1925) The Haddah Agreement
(١٧) الشرق العربي ، عدد ٢٠٨ تاريخ ١٩٢٨/١١/١٥ .
(١٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٨٣ ، تاريخ ١٩٤٠/٩/١ .
(١٩) حمادة ، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين ، ص ٥٥٨ .

لقد كانت شرقي الاردن تحتل المنزلة الثانية بعد العراق في استيراد البضائع عـــبر فلسطين . كما كانت فلسطين المنفذ الوحيد لتصدير المنتجات الاردنية . فقد بلغت قيمة المحصولات الاردنية التي صدرت برسم الترانزيت عبر فلسطين في عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ ستة آلاف جنيه فلسطيني .(٢٠) كما بلغت صادرات شرقي الاردن السنوية من الحبوب الى فلسطين بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٧ ما بين ١٥ و٢٠ الف طن . (٢١) وارتفعت قيمة هذه الصادرات الى (٢٨٥) الف جنيه عام ١٩٤١ . والى (١٫٤٤٠٫٠٠٠) جنيه عام ١٩٤٤ .(٢٢)

ويوضح الجدول التالي تجارة شرقي الاردن مع سوريا ولبنان بين ١٩٣٨و١٩٤٦:

| السنة | واردات شرقي الاردن من سوريا ولبنان | | صادرات شرقي الاردن إلى سوريا ولبنان | |
|---|---|---|---|---|
| | بالطن | بآلاف الليرات السورية | بالطن | بآلاف الليرات السورية |
| ١٩٣٨ | ٢٤٦٥ | ٢٣١ | ٧٣٨٠ | ١٢٣٠ |
| ١٩٣٩ | ٤٨٩٥ | ٣٣٨ | ١٢٠٠٠ | ١٦٢٦ |
| ١٩٤٠ | ٣٦٥٧ | ١٧١ | ٥٢٥٦ | ١٢٢٢ |
| ١٩٤١ | ٣٣٦٩ | ١٩٠٤ | ٣٠٢٥ | ٦٨٠ |
| ١٩٤٢ | ٢١٤ | ١١٦ | ٧٧٤ | ١٤١١ |
| ١٩٤٣ | ٢٨٦ | ١٢٩ | ١١٢٨ | ٢٣٣٤ |
| ١٩٤٤ | ١٠٠٤ | ٢٩٩ | ٩١٧ | ١٤٣٦ |
| ١٩٤٥ | ٨٩٩٦ | ٣٧٣٠ | ١٢٥٨ | ١٣٩٥ |
| ١٩٤٦ | ١٨٠٧٥ | ٥٢٧٢ | ٥١٢٥ | ٣٩٤٧ |

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٥٥٧ .
(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
(٢٢) الدجاني ، علي : محاضرات في اقتصاديات الاردن ، ص ١٠٢ .



ويدل هذا الجدول على ان التبادل التجاري بين شرقي الاردن وسوريا ولبنان قـد ضعف كثيراً بعد سقوط سوريا ولبنان في ايدي قوات حكومة فيشي الفرنسية (١٩٤٢– ١٩٤٤ ) وكانت إمارة شرقي الاردن تحتل المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة إلى سوريا ولبنان والمرتبة السابعة بين الدول المستوردة من هذين القطرين العربيين (٢٣) .

كما يبين الجدول التـــالي واردات شرق الاردن وصادراتها السنوية بين عامـــي ١٩٣٨ و١٩٤٦ مقدرة بآلاف الجنيهات الفلسطينية :

| السنة | قيمة الواردات | قيمة الصادرات | قيمة البضائع المعـــاد تصديرها |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٨ | ١٣٠٦ | ٤٨٢ | ٩٢ |
| ١٩٣٩ | ١٣٠٩ | ٥١٧ | ٦٢ |
| ١٩٤٠ | ١٤٩٢ | ٧٧٠ | ٧٤ |
| ١٩٤١ | ٢٤٦٩ | ٥٨٩ | ٣٥٨ |
| ١٩٤٢ | ٢١٩٩ | ٧٤٤ | ٢٩٤ |
| ١٩٤٣ | ٢٤٠٠ | ١٩٨٨ | ٣٤٩ |
| ١٩٤٤ | ٣١٧٢ | ١٤٥٦ | ٣٣٥ |
| ١٩٤٥ | ٤٩٩٨ | ٢٠٤٨ | ٧٨٣ |
| ١٩٤٦ | ٨٧٨٧ | ٢٠٤٤ | ٦٤٩ (٢٤) |

وان دل هذا الجدول على شئ فانما يدل على ازدهار التجارة في شرق الاردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وعلى خسارة في الميزان التجاري تبلغ درجة الافلاس . غير ان هنالك بعض الصادرات غير المسجلة بالاضافة الى تجارة الحدود (التهريب ) مع الاقطار المجاورة ، لم تدخل في الحساب .

اما التجارة الداخلية فكانت معـــدومة تقريبا بسبب ندرة الطرق المعبدة ووعورة المسالك بين القرى والمدن .

(٢٣) الشريف ، منير : القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان ص ١١٥ – ١١٩
(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

## الصناعـة :

كانت الصناعة بدائية ومقتصرة على بعض الصناعات اليدوية والحرف المحلية من حدادة ونجارة وخياطة وتطريز . ولم تعرف البلاد المصانع او المعامل او المناجم في هذه الفترة (٢٥) . وقد حدد « قانون رخص الصناعات والمهن لعام ١٩٣٤ » الصناعات والمهن في البلاد بما يلي :

١ – المصارف والمؤسسات التي تتعاطى اعمال الصيرفة .
٢ – شركات النقل والتأمين والبيوت التجارية .
٣ – بيع السيارات والزيوت المعدنية والماكنات التجارية .
٤ – بيع الحجارة والمعادن الثمينة والجواهر .
٥ – الفنادق والنزل والحمامات والمقاهي والمطاعم .
٦ – الخياطة وصناعة الاحذية .
٧ – الطواحين والمعاصر ، وطحن الحجارة وصناعة الشمع و الصابون والحلويات .
٨ – الطباعة والنجارة والحدادة وتصليح الموتورات .
٩ – المصابغ والمدابغ والأفران .(٢٦)

واكتشفت مادة الفوسفات قرب الرصيفة الواقعة على مسافة (١٤) كيلو مترا شمال شرقي عمان ، عام ١٩٣٢ . وتأسست آنذاك شركة للتنقيب عن هذه المادة واستخراجها. وظل انتاجها محدوداً الى ان زيد رأسمالها عام ١٩٤٥ . ولكن لم يبدأ تصدير هذه المادة الاعام ١٩٥١ (٢٧) .

واجريت في هذه الفترة دراسات لاستثمار مياه نهر **الاردن** وروافده ، بدأتها لجنة Peel بيل ( اللجنة الملكية لفلسطين . Royal Commission For Palestine) عام ١٩٣٧ .اذ جاء في تقرير هذه اللجنة ان نهر الاردن هو المصدر الوحيد للري في فلسطين وشرق الاردن . واقترحت مد اقنية من النهر لري الاراضي الواقعة على ضفافه . وكلف المهندس ايونيدس M.C. Ionides بمسح مياه وادي الاردن . فأقام سنتين في شرق الاردن

(٢٥) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١١٥ تاريخ ١٩٢٥/١٠/١٥ .
(٢٦) الجريدة الرسمية ، عدد ٤٢٤ تاريخ ١٩٣٤/٣/١٧ .
(٢٧) وزارة الأعلام الاردنية : الاقتصاد الاردني (١٩٦٦) ، ص ٢٣ .



لهذه الغاية . وقدم دراسته مع بعض التوصيات . الاان الوكالة اليهودية رفضتها مدعية بأن القسم الاكبر من الاراضي التي ستفيد من الري تقع في شرقي الاردن (٢٨) .

وفي عام ١٩٣٩ دعت الوكالة اليهودية في فلسطين ، المهندس لودر ملك W. C. Lowdermilk لدراسة مسألة الري في فلسطين . فاعد دراسة عن تحويل مياه نهر الاردن الى النقب في عام ١٩٤٤ (٢٩) ثم استعانت الوكالة بالمهندسين جيمز هيز James Hays وسفيج Savage فقدما مشروعا للري شبيها بمشروع وادي تنسي T.V.A.(٣٠) وحالت الحرب العالمية الثانية دون متابعة الموضوع او تحقيق اي من المشروعات .

## الامتيازات الاقتصادية الاجنبية :

نص صك الانتداب البريطاني لشرق الاردن والمعاهدة الاردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨ على حق بريطانيا في الاشراف على استثمار ثروات البلاد الطبيعية . ولم تسمح حكومة الانتداب بابرام اي اتفاق او منح اي امتياز لشركة أو اشخاص غير بريطانيين . واهم الامتيازات التي منحت في هذه الفترة هي :

### ١ – الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الفلسطينية :

منحت سلطات الانتداب امتيازاً الى شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة Palestine Electric Corporation Ltd. في ٥ آذار ١٩٢٦ لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في كل انحاء فلسطين وشرق الاردن (باستثناء منطقة القدس) ، واستغلال القوى المائية لنهر الاردن ورافده نهر اليرموك. ووافقت الحكومة الاردنية على أن يشمل هذا الامتياز اراضي شرق الاردن في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ . (٣١) والشركة المذكورة بريطانية مقرها لندن وتملك الوكالة اليهودية في فلسطين نسبة كبيرة من اسهمها . وزيد رأسمالها الاسمي من مليون جنيه الى (٢ر٥) مليون جنيه عام ١٩٣٤ . وبلغ رأسمالها المصدر في نهاية

(٢٨) الدجاني ، علي : محاضرات في اقتصاديات الاردن ، ص ٥٨
(٢٩) Ionides, M.C. : The Disputed Waters of the Jordan, Middle East Journal, Vol. 7, 1953, p. 137
(٣٠) Hays, J.B. ; T.V.A. on the Jordan, Washington, Public Affairs Press, 1948.
(٣١) الشرق العربي ، السنة الخامسة ، عدد ١٧٧ تاريخ ١٩٢٨/١/٢٣ .

عام ١٩٣٧ ( ٢٣٣٧٦٢٥ ) جنيها واحتياطيها العام ( ١٥٠ ) الف جنيه. كما كان للشركة في نهاية عام ١٩٣٦ ( ٦٥٧ ) محطـة توزيع للكهرباء . (٣٢) وكان لها محطة واحدة لتوليد الكهرباء بقوة الماء في شرق الاردن، بقيت قائمة حتى نشبت الحرب الفلسطينية في ١٥ أيار ١٩٤٨ .

**٢ ـ امتياز استثمار املاح البحر الميت :**

منح هذا الامتياز الى الميجور تولوك Major Tullock والمستر نوفوميسكي Novomeyski في الاول من شهر كانون الثاني عـام ١٩٣٠ . وقد انشأ شركة سمياها « الشركة الفلسطينية للبوتاس » لاستخراج الاملاح المعدنية من البحر الميت واستثمارها لمدة ( ٧٥ ) عاما . وحدد الامتياز حصة الحكومتين الفلسطينية والاردنية من الارباح بمـا يعادل ٥٪ من قيمة الانتاج المباع ، على أن تكون حصة الحكومة الاردنية نصف حصة حكومة فلسطين ، وذلك لان اعمال الشركة ومعاملها على الشاطئ الغربي من البحر الميت ( اي في الاراضي الفلسطينية ) . كما سمح للفلسطينيين والاردنـيين بشراء خمس اسهم الشركة المطروحة للبيع العلني . (٣٣)

وقد بلغت صادرات هذه الشركة من مادة البرومين ( ٢٣٤٧٨ ) طنا قيمتها (١٣٢) الف جنيه ، عام ١٩٣٦ . وبلغت هذه الصادرات في نهاية عهد الانتداب حوالي مئة الف طن قيمتها حوالي مليون جنه فلسطيني . (٣٤)

**٣ ـ امتياز مرور انابيب شركة نفط العراق :**

أنشئت شركة نفط العراق تحت اسم : Eastern Africa Concession Company في ٣١ كانون الثاني ١٩١١ . ثم اتخذت اسم : شركة النفط التركية . Turkey Petroleum Company في ٢٣ تشرين الاول ١٩١٢ . ولم تأخذ اسمها الحـالي Iraq Petroleum Co. الا في ٨ حزيران ١٩٢٩ .

---

(٣٢) حمادة ، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين ، ص ٣٦٨ – ٣٦٩

(٣٣) الجريدة الرسمية عدد ٣٦٤ تاريخ ١٩٣٢/٩/١٦ ، ص ٤٠٠ – ٤١٦ .

(٣٤) الدجاني ، علي : محاضرات في اقتصاديات الاردن ، ص ٦٤ .



وقعت هذه الشركة اتفاقا مع الحكومة الاردنية لتمديد انابيب لنقل البترول الخام من منابعة في كركوك ( العراق ) الى مدينة حيفا ( فلسطين ) عبر الاراضي الاردنية ، لمدة ( ٧٥ ) سنة، في ١١ كانون الثاني ١٩٣١ (٣٥) . وبموجب هذا الاتفاق اعفيت الشركـة من جميع انواع الضرائب والرسوم المفروضة على الزيوت المعدنية التي تدخـل الاراضي الاردنية . كما اعفيت جميع لوازم الشركة ومهماتها والاجهزة التي قد تحتاجها لتنفيذ هذا المشروع من جميع الضرائب والرسوم الجمركية .

ووضعت كافة الطرق والسكك الحديدية والخطوط الهاتفية والبرقية الاردنية تحت تصرف الشركة دون ان تتكلف بدفع اية ضريبة او رسم لصيانتها او تصليحها . واعطي لها حق بناء خطوط حديدية في شرق الاردن لخدمة اغراضها .

وقد انتهت الشركة من مد انابيبها عام ١٩٣١ . وشقت في العام نفسه طريقا موازيا لامتداد الانابيب من أجل تأمين حمايتها . (٣٦)

كان في هذا الاتفاق غبن واضح في جانب الحكومة الاردنية التي قدمت كـل التسهيلات والخدمات الرسمية للشركة دون ان تنال شيئاً من الاجر مقابل ذلك .

**٤ ـ امتياز مرور انابيب شركة النفط الانجلو ايرانيه :**

دخلت شركة النفط الانجلو ايرانيـة nglo-Persian Co. في مفاوضات مع الحكومة الاردنية لعقد اتفاق مماثل للاتفاق الذي عقدته معها شركة نفط العراق . وانتهت تلك المفاوضات بتوقيع الاتفاق في ٢٥ أيلول ١٩٣٣ . فكان مماثلا في احكامه للاتفاق الذي ابرم مع شركة نفط العراق . والقصد منه نقل النفط الخام من حدود العراق الى مرفأ على شاطئ فلسطين ، بواسطة انابيب تخترق الاراضي الاردنية . (٣٧) غير أن هذا المشروع لم يتحقـق .

---

(٣٥) الجريدة الرسمية عدد ٣٩٣ تاريخ ١٩٣١/٢/١ ، ص ٥٨ – ٧٠

(٣٦) Lias, G. : Glubb's Legion, p. 111

(٣٧) الجريدة الرسمية ، عدد ٤٣٥ . تاريخ ١٩٣٤/٥/٢٤ .

## الضرائب :

استمرت الحكومة الاردنية في جباية معظم الضرائب وفقا للقوانين العثمانية حتى عام ١٩٣٢ . وكانت هذه الضرائب العثمانية على نوعين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

أ — الضرائب المباشرة وهي :

١ — ضريبة الويركو وتستوفى بمعدل ( ٤ ) بالالف من القيمة الاساسية للاراضي الاميرية كما قدرت قبل ربع قرن من قيام الحرب العالمية الاولى .

٢ — ضريبة العشر ، وتجبى بمعدل ٥ر١٢٪ من مجموع غلة الارض .

٣ — ضريبة الحيوانات . وتشمل الابل والابقار والاغنام . وهي ضريبة نقدية تفرض على كل رأس من الماشية .

٤ — ضريبة البيوت والاراضي وتستوفى من سكان المدن بمعدل (٤) بالالف من قيمتها الاساسية ، وقد الغيت عام ١٩٢٥ .

٥ — ضريبة التمتع . وتفرض على التجار والصناع الساكنين في المدن ، وقد الغيت عام ١٩٣٣ وحلت محلها ضريبة الدخل .

ب — الضرائب غير المباشرة وهي :

١ — الرسوم الجمركية وتجبى بمعدل ٨٪ من قيمة المستورد ، مع رسم اضافي قدره (٣٪) يخصص لمصلحة الديون العمومية العثمانية . وقد الغيت عام ١٩٢٦ .

٢ — رسوم المكوس على الخمور والمسكرات .

٣ — التمغة ( الطوابع على المعاملات الرسمية ) .

٤ — رخص الصيد وحمل السلاح . (٣٨)

أما الضرائب الاردنية التي حلت محل الضرائب السابقة الذكر فهي :

ا — الضرائب المباشرة وهي :

١ — ضريبة الاراضي ، فرضت عام ١٩٣٢ لتحل محل ضرائب الويركو والعشر والطرق . وكانت تجبى بمعدل ٦٪ من دخل الارض السنوي . وتقوم لجان في كل قرية مؤلفة

(٣٨) حمادة ، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين ، ص ٦٧٥ — ٦٧٦ .



من مختاري القرية او شيوخ العشائر فيها ، بحيث لا يزيد عدد اعضاء كل لجنة عن اربعة يعينهم الحاكم الاداري ، بتوزيع هذه الضريبة على الفلاحين . (٣٩)

وقد بلغ دخل الحكومة من هذه الضريبة عام ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ( ٧٧ ) الف جنيه فلسطيني ، بينما بلغ هذا الدخل عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ حوالي ( ٥٣ ) الف جنيه . وهذا النقص يعود الى سوء الموسم الزراعي في ذلك العام .

٢ — ضريبة الابنية والاراضي ضمن مناطق البلديات . :

فرضت عام ١٩٢٥ لتحل محل ضريبة المسقفات العثمانية . وكانت تستوفى بمعدل ٨٪ من الريع المقدر للابنية والاراضي المعدة للايجار ، و ٦٪ من الريع المقدر للبناء اذا كان جزء منه قد اتخذ مسكنا والجزء الاخر أعد للايجار ، و ٤٪ من الريع المقدر اذا كان البناء لسكن صاحبه .

وقد استثنيت من هذه الضريبة المعامل والمصانع الانتاجية لمدة ثلاث سنوات ، والابنية التي تقام لسكنى افراد القبائل الرحل لمدة ست سنوات .

٣ — ضريبة المواشي :

وتجبى من اصحاب المواشي بعد التعداد السنوي العام . وقد بلغ ما جبي منها سنة ١٩٣٨—١٩٣٩ حوالي ( ٣٥ ) الف جنيه ، بينما بلغ ما جبي منها عام ١٩٤٧ —١٩٤٨ حوالي ( ٣٣ ) الف جنيه . (٤٠)

٤ — ضريبة الدخل :

فرضت عام ١٩٣٣ لتحل محل ضريبة التمتع العثمانية . و كانت تستوفى من الموظفين بنسبة تتراوح بين ٥ر١ ٪ و ٣٪ مع اعفاء ستين جنيها من الدخل السنوي . وظلت هذه الضريبة مقتصرة على الموظفين حتى عام ١٩٤٤ ، حينما بدئ بفرضها على جميع المكلفين . فازداد نتيجة لذلك دخل الحكومة من هذه الضريبة من خمسة الاف جنيه عام ١٩٣٧—١٩٣٨ الى ( ١٩٦ ) الف جنيه عام ١٩٤٧—١٩٤٨ .

(٣٩) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٣٤ تاريخ ١٩٣٢/١/٢١ ، ص ٦٨ — ٧٢

(٤٠) الدجاني ، علي : محاضرات في اقتصاديات الاردن ، ص ١٥

٥ – ضريبة رخص الصناعات والمهن :

فرضت على التجار وارباب المهن والحرف وسائر الصناعات عام ١٩٣٤ وبلغ ماجبي منها عام ١٩٣٧–١٩٣٨ حوالي ( ٤٦ ) الف جنيه .(٤١)

ب – الضرائب غير المباشرة وهي :

١ – رسوم الجمارك والمكوس :

فرضت بموجب قانون الجمارك لعام ١٩٢٦ . وكانت لها أهمية كبيرة جدا في حياة الأردن المالية . اذ كانت الحكومة تزيدها كلما شعرت بالحاجة الى المال . ويبين الجدول التالي مقادير هذه الرسوم بالوف الجنيهات الفلسطينية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٨ – و١٩٤٦ :

| السنة المالية | مقدار الرسوم الجمركية |
|---|---|
| ١٩٣٧–١٩٣٨ | ١٢٧ |
| ١٩٣٨–١٩٣٩ | ١٤٢ |
| ١٩٣٩–١٩٤٠ | ١٨٩ |
| ١٩٤٠–١٩٤١ | ٢٣٤ |
| ١٩٤١–١٩٤٢ | ٢٠٥ |
| ١٩٤٢–١٩٤٣ | ٢٢٧ |
| ١٩٤٣–١٩٤٤ | ٣٧٧ |
| ١٩٤٤–١٩٤٥ | ٦١٠ |
| ١٩٤٥–١٩٤٦ | ٩٦٩ (٤٢) |

كانت هذه الضريبة تشكل ١٥٪ من مجموع الواردات العامة عام ١٩٣٧–١٩٣٨ فاصبحت عام ١٩٤٥–١٩٤٦ ، تشكل ١٩٪ من مجموع الواردات . (٤٣)

## ضريبة الزكاة :

فرضت عام ١٩٤٤ على جميع المسلمين في شرق الأردن ، على أن تستوفى منهم

(٤١) المصدر نفسه ص ١٦

(٤٢) المصدر نفسه ص ١٩

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٧



سنوياً اعتبارا من اول شهر نيسان سنة ١٩٤٥ . وهي ضريبة نقدية كانت تستوفى على الشكل التالي :

١٠ ملات فلسطينية عن كل رأس من الضأن أو الماعز التابع لتعداد المواشي .

٥٠ ملا عن كل رأس من الجمال والبقر التابع لتعداد المواشي.

١٠٪ من ضريبة الاراضي ومن الضريبة الموحدة .

٠,٥٪ من قيم البضائع والسلع والاموال المستوردة لشرق الأردن والخاضعة للرسوم الجمركية.

وتجبى هذه الضريبة «لصندوق الزكاة» المخصص للانفاق على الامور والمشاريع الخيرية والدينية (٤٤) .

وملخص القول أن هذه الفترة من حياة شرق الأردن قد اتصفت بالخمول الاقتصادي. فلم تشهد البلاد تطورا حقيقيا في الزراعة والصناعة . ولم يتجاوز دخل الفرد الاردني عام ١٩٣٤–١٩٣٥ ( ١,٢١٨ ) جنيها فلسطينيا ، بينما كان دخل الفرد المصري في العام نفسه ( ٢,٧٨٠ ) جنيه فلسطيني . ودخل الفرد الفلسطيني ( ٤,٩٤٠ ) جنيها (٤٥). وحرمت البلاد من رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ولم تسهم حكومة الانتداب في تطوير الاقتصاد الأردني بل كانت المعونة المالية التي تقدمها لشرقي الاردن تذهب الى الجيش .

## الحياة الاجتماعية :

يقدر عدد سكان شرقي الأردن في عهد الامارة بما بين مئتي الف واربعمائة الف نسمة (٤٦) . ينقسمون من حيث انماط معيشتهم الى ثلاث فئات هي : الفلاحون وسكان المدن والبدو الرعاة .

### ١ – الفلاحون :

كانوا يشكلون ما يزيد عن ٨٥٪ من مجموع السكان . ويقيمون في القرى حيث يمارسون الزراعة . والقرية الأردنية لا تختلف في خصائصها العامة عن غيرها من القرى

(٤٤) الجريدة الرسمية ، عدد ٨١٠ تاريخ ١٩٤٤/١٢/٩ ص ٢٨١ – ٢٨٢

(٤٥) الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين بين اليهود والعرب ص ٣١ .

(٤٦) جاء في الاحصاءات التقديرية لعصبة الامم عام ١٩٣٦ ان كثافة السكان في شرق الاردن هي ٣ر٧ اشخاص في الكيلومتر المربع الواحد . اى ان مجموع السكان هو ستمائة الف نسمة وهذا تقدير مبالغ فيه .

في الاقطار العربية المجاورة. وقد تتميز عنها بتأثير البداوة الواضح في اهاليها واستقرار العديد من العشائر البدوية فيها واتخاذها محل اقامة ثابت لها. وتتحكم في موقع القرية الأردنية عوامل ثلاثة هي القرب من الماء وخصوبة التربة وسهولة الدفاع عنها ( الامن ). وتتألف عادة من مجموعة من البيوت المتراصة المبنية اما من الحجر او من الطوب المجفف ، حسب طبيعة المنطقة المحيطة بالقرية . ويتألف المنزل عادة من غرفة واحدة للنوم وأخرى لخزن المؤن. وتنقسم القرية الى حارات تقيم في كل منها «حمولة» واحدة او فرع من حمولة. وتتصل البيوت بعضها مع البعض الآخر بازقة ضيقة جدا ، لا يربطها نظام هندسي . ولكل قرية ساحة عامة تعقد فيها الاجتماعات العامة في مناسبات الافراح والاتراح ، وغالبا تضم مسجد القرية او كنيستها . وتوجد في القرى الكبيرة عدة ساحات في كل منها مسجد او كنيسة ، وعدة مخازن للبيع .

يقيم في القرية عدد من اهل الحرف يقدمون لسكانها ما يحتاجون من أدوات وخدمات خاصة ، مثل النجار والحداد والبقال والحلاق . وقد يشتهر سكان قرية ما بالبناء او بغيرها من الحرف فيترددون على القرى المجاورة ويقدمون لها الخدمات المطلوبة . واعتاد سكان القرى على العمل في المدن في مواسم الجفاف . كما اعتاد كثيرون على الهجرة الموسمية الى فلسطين . ففي عام ١٩٢٢ بلغ عدد الاردنيين المقيمين في فلسطين (١٠٤٦) شخصا .(٤٧) وتضاعف هذا العدد عام ١٩٣١ فبلغ ( ٢٦٩٣ ) شخصا . (٤٨)

ليس في القرية طبقات اجتماعية بالمعنى المعروف ، لان انتاجية الارض جعلت الفوارق في الثروة بين السكان ضئيلة . وكل من يجمع ثروة كبيرة يهاجر الى المدينة . ولذلك تقتصر الفروق الاجتماعية في القرية على « الشهرة » والنفوذ في المجتمع . وتعتمد « الوجاهة » في القرية على اربعة عوامل هي :

١ ـ الثروة الزراعية ( الملكية الواسعة ) .
٢ ـ الروابط الاسرية .
٣ ـ العمر .
٤ ـ المزايا الشخصية .

(٤٧) حمادة سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين ، ص ٣٧
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٧٤٣



ولذلك ينقسم الناس في القرية الى عشائر وأسر . ويخف التنافس والخصومة بين سكان القرية اذا كانوا من عشيرة او حمولة واحدة بينما يزداد ويشتد اذا كانوا من عدة عشائر او حمايل . وتتصرف القرية في علاقاتها مع العالم الخارجي كوحدة متلاحمة .

الروابط الاسرية قوية في القرية ، والاب هو صاحب السلطة العليا . والتعاون في العمل فرض على كل فرد في الاسرة ، باعتبار ان ثروة الاسرة مشتركة بين اعضائها (٤٩).

اعتاد الفلاح ، في عهد الامارة ، ان ينظر الى البدوي وساكن المدينة بعين الخوف والكراهية . فالاول يغزوه ويسلب مواشيه ومحصولاته والثاني يمثل الظلم الذي يعانيه من موظفي الحكومة والدرك . وقد تأصلت في نفس الفلاح كراهية السلطة عبر القرون ، بسبب التجربة المرة التي عاناها في العهد العثماني . وكان ينظر بازدراء الى عادات سكان المدن وسلوكهم ، ويعتبر نفسه اكثر فئات المجتمع ممارسة للعبادة وتمسكا بالتقاليد الدينية .

**٢ ـ سكان المدن :**

لم يكن في شرق الأردن ، عند تأسيس الامارة ، مدينة بالمعنى التقليدي للمدن العربية بل وجدت تجمعات سكانية في اربد والسلط وعمان والكرك اقرب الى القرى الكبيرة منها الى المدن . ونمت هذه التجمعات وازدادت أهميتها بعد أن اصبحت مراكز للادارة والقضاء والنشاط السياسي والديني والتعليمي ، وتجمعت فيها فئات الحرفيين ورجال الأعمال والاثرياء من أهالي القرى الطامحين الى حياة أفضل . وكان في كل مدينة مستشفى وعدد من المساجد والكنائس والحوانيت ، ومدرسة حكومية او اكثر وعدد من المدارس الخاصة ، بينما لم تظهر الصحف الا في العاصمة عمان . وكان في بعض المدن شبكة للانارة الكهربائية واخرى للمياه . ولم يكن للمدن مخطط هندسي ، بل كانت الابنية الحجرية تختلط مع ابنية الطوب . وتنقسم كالقرية الى حارات تسكن في كل منها عشيرة او مجموعة من الاقارب ، وتسمى كل حارة باسم « الحمولة » التي تسكنها . واقتصرت وسائل الترفيه في المدينة على بعض النوادي الادبية ذات الاغراض السياسية وبعض المقاهي التي يرتادها الرجال فقط .

كان في المدينة الاردنية طبقتان اجتماعيتان : الاولى مؤلفة من كبار الملاكين والتجار والموظفين المدنيين والعسكريين ورجال الدين ، وهي طبقة قليلة العدد ، والثانية

(٤٩) Harris, G. : Jordan, pp. 59-62

طبقة الحرفيين والبقالين والعمال والعمال الزراعيين ، وتشكل غالبية سكان المدينة . وتفصل بين هاتين الطبقتين فوارق كبيرة في الثروة . (٥٠) وكان سكان المدن اكثر فئات المجتمع الاردني تعرضا للمؤثرات الحضارية واول من انتشرت بينهم الافكار الحديثة عن الحرية والاستقلال .

**٣ ـ البـدو :**

ينقسم سكان البادية من حيث انماط معيشتهم الى فئتين هما : رعاة الابل ورعـاة الاغنام . وتقيم الفئة الاولى في قلب البادية بينما تتنقل الفئة الثانية بين المناطق المأهولة بالسكان وتزاول الزراعة الموسمية في بعض الاحيان . ويطلق اسم « البدو » على رعاة الابل من سكان البادية . اما رعاة الاغنام فيسمون « شوايا » ورعاة الماعز «معزة » ورعاة الابقار « بقارة » . ويعتبر رعاة الابل ارستقراط البدو واشدهم بأسا ، وهم الذين كانوا يفرضون « الخاوة » على الفلاحين . وهناك فئة من البدو تعيش في القرى في فصلي الربيع والصيف ، وتنتقـل الى البادية في فصل الشتاء ، وتسمى « الرعاة » او «الشكارين ». وتأتي عشائر « الصلبة » في أدنى السلم الاجتماعي البدوي . وهي تجوب البادية الاردنية لتصنع الادوات وتقدم الخدمات التي يحتاجها البدو . فهي بمثابة طبقة من الحرفيين ، لا تنتسب الى قبيلة معينة ، وانما تلجأ الى القبائل الكبرى وتدخل في حمايتها . ولا تزاول الغزو ولا تمتهن الحرب ولذلك لا يسمح لها بالزواج من القبائل البدوية الاخرى .

لكل قبيلة بدوية « صانعها » أي حدادها ينتقل معها ، ويتوارث ابناوه حرفته . ولكنه لا يشترك في القتال ، ولا يعتدى عليه ، اذا وقع اسيرا في يد القبائل الاخرى. ولكل صانع « أخ » من البدو يحميه ويحصل له اجرته اذا امتنع أحد عن دفعها .

ولكل قبيلة بدوية مراعيها التي ترتادها في مواعيد معينة كل عام . ويعرف كل راع الطرق المؤدية الى تلك المراعي . وقد تشترك عدة قبائل في مراع واحدة ، أو قد تعقد احدى القبائل اتفاقا مع قبيلة أخرى لترتاد مراعيها وابارها خلال فترة محدودة من السنة . وقد تعتدي قبيلة كبيرة على قبيلة أصغر منها فتطردها من مراعيها ، كما فعل الحويطات عندما أجلوا بني عطيـة من منطقة الشراه (٥١) .

---

(٥٠) المصدر السابق ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ٥٢ ـ ٥٣



أما اشهر القبائل التي كانت تزاول تربية الابل في البادية الاردنية فهي :

**١ ـ الرولـة :**

يقدر عدد الرولة المقيمين في شرق الأردن بين ٤٠٠ و ٥٠٠ خيمة ( بيتا من الشعر ) . ومقرهم وادي السرحان ، على الحدود الاردنية ـ النجدية . ويرتادون مراع كان بنو صخر يعتبرونها مراعيهم . ولذلك كثيرا ما احتدمت الخصومة بين القبيلتين. (٥٢)

**٢ ـ بنو صخر :**

اكبر القبائل البدوية الاردنية التي تربـي الابل . ويقدر عددهـم في عهد الامارة بحوالي خمسة الاف خيمة . تمتد منطقة رعيهم من زيزيا ( الجيزة ) جنوب عمان الى وادي السرحان وارض الصوان على الحدود الشرقية فالحدود السورية شمالا . وينقسم بنو صخر الى فرعين كبيرين هما : الحواقة والخرشان ، ويملكون اراضي واسعة في شمـال البلاد ووسطها (٥٣) .

**٣ ـ الحويطات :**

تقيم عشائر الحويطات في الحجاز وشرق الاردن ومصر . وتنقسم العشائر المقيمة في شرق الاردن الى فرعين هما : ابن جازي وابن نجاد . ويقيم الفرع الاول في الشمال الشرقي من العقبة ، على حدود الحجاز ، وشيخة ابن جازي . اما فرع ابن نجاد فيقيم في وادي عربة الى الشمال من العقبة ، ويزاول بعضهم الزراعة الى جانب تربية الابل .

**٤ ـ السرحان :**

كانت هذه القبيلة تقيم قبل الحرب العالمية الاولى في القرى والخرب الواقعة بـين درعا والفدين ( المفرق حاليا ) . وفي عام ١٩٢٥ تعرضت للتشريد والسلب والنهب ففقدت معظم ثروتها من الابل ، واضطرت الى ممارسة الزراعة الى جانب تربية الابل . وكانـوا يتنقلون بابلهم الى اعالي وادي السرحان ، باعتبار ان « عين البيضا » هي موردهـم المائي (٥٤) .

---

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨ ـ ٤٩ بيك ، فردريك : تاريخ شرق الاردن وقبائلها ص ١٧٠، ١٧٦

(٥٣) المصدر السابق ، ص ٤٩ ـ ٥٠ بيك ، فردريك : تاريخ شرق الاردن وقبائلها ص ٢١٤، ٢٢٢

(٥٤) المصدر السابق ، ص ٥٠ بيك ، فردريك : تاريخ شرق الاردن وقبائلها ص ٢٢٨، ٢٣٨

اما القبائل التي تربي الاغنام والماعز فاهمها مايلي :

**١ – بنو عطيه :**

كانوا يرتادون المنطقة الواقعة بين البحر الميت ومشارف الكرك ، على مسافة طولها ستون ميلا .

**٢ – بنو حسن :**

اتخذوا المنطقة الواقعة بين المفرق وجرش منتجعا لهم ولمواشيهم . وكانوا يزاولون الزراعة الى جانب تربية الاغنام .

**٣ – قبائل الاغوار :**

هي عدة قبائل صغيرة ، كانت تعيش في ظروف اقتصادية سيئة للغاية (٥٥) .

## المجتمع البدوي :

تعتبر القبيلة اكبر الوحدات الاجتماعية في البادية . وتنقسم الى عدة عشائر ، والعشيرة الى عدة فرق ، والفريق الى عدة افخاذ ، والفخذ الى عدة حمايل والحمولة الى عدة اسر . وتتألف الاسرة من الاب والام والاجداد والابناء المتزوجين وزوجاتهم وابنائهم غير المتزوجين وبناتهم غير المتزوجات ، اي انها تتألف ، في الغالب ، من ثلاثة اجيال : الاحفاد والاباء والاجداد . وقد تشمل الارامل واليتامى من النساء القريبات من الرجال في الاسرة .

اما الوحدة الاجتماعية الهامة في حياة البدوي فهي « الخمسة » وتضم جميع الاقارب من الاب الذين هم في دائرة الجد الخامس ( او الدرجة الخامسة من القرابة ) . وتظهر اهمية هذه الوحدة الاجتماعية في الخصومات وقضايا الثأر والدية . فاذا قتل شخص من قبيلة ما آخر من قبيلة ثانية ، فان جميع الرجال الذين هم ضمن دائرة القرابة الخامسة لهم الحق في طلب الثأر ، كما يعتبر اقارب القاتل ضمن الدائرة نفسها مشاركين في مسؤولية الجريمة وبالتالي مطلوبين للثأر .

---

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٥١ بيك ، فردريك : تاريخ شرق الاردن وقبائلها ص ٢٢٢، ٣٣٢



الزعامة او المشيخة ، في القبيلة او العشيرة في غالب الاحيان وراثية . ويساعد كل شيخ « مجلس » من الاعيان يلتقي يوميا في « مضافة » الشيخ . والشيخ هو الذي يمثل قبيلته او عشيرته لدى السلطة . ويحمي شرفها ويعمل لخيرها . كما انه يقضي في الشؤون الخاصة والخلافات بين الافراد ، ويستقبل الضيوف في بيته .

يرتاد البدو مراعيهم على شكل جماعات يختلف تعدادها حسب نوعية المرعى واتساعه وموارد الماء فيه . وقد تبلغ الوحدة المتنقلة قبيلة باسرها وقد تقتصر على بضعة خيام (٥٦).

## عناية الحكم الاردني بالبادية :

أولت الحكومات الأردنية المتوالية اهتماما خاصا للبدو . فقد أحدثت « نيابة للعشائر » في أول حكومة اردنية . وكان يديرها الامير شاكر بن زيد حتى الغيت في منتصف عام ١٩٢٦ ، وأصبحت شؤون البدو تابعة لنظارة العدلية .

وصدر اول قانون لمحاكم العشائر في الأول من تشرين الاول سنة ١٩٢٤. (٥٧) ونص على انشاء محاكم للعشائر بامر من ناظر العدلية ، بحيث تتألف كل محكمة من ثلاثة قضاة ، احدهم الحاكم الاداري للمقاطعة بصفته رئيسا لها ، او من ينيبه عنه من قضاة المحاكم النظامية او قاضي الشرع ، واثنين من مشايخ عشائر المقاطعة يرشحهما مجلس ادارة المقاطعة ويعينهما ناظر العدلية .

وتنحصر وظيفة المحكمة في النظر في الدعاوى الناشئة عن الاعتداءات والاختلافات على الاموال المنقولة ومسائل الدم ( الثأر ) وما يتعلق بها من الكفالات والضمانات التي تحدث بين العشائر الرحل وافرادها وبين جماعات من العشائر الرحل وجماعات من غير الرحل ، « والنظر في دعاوي العرض والاشتراك في الخيول الاصيلة والطرفة والدية » . ونص القانون نفسه على انشاء محكمة العشائر الاستئنائية في العاصمة لابداء الرأي في الأحكام التي تصدرها محاكم العشائر . وتتألف هذه المحكمة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف النظامية واثنين من مشايخ العشائر يعينهما ناظر العدلية ، بحيث يكون رئيس محكمة الاستئناف النظامية رئيسا لها ، وتكون احكامها قطعية .

---

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٥٤ – ٥٥

(٥٧) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٣٠ تاريخ ١٩٢٩/٦/١٦ .

وفي عام ١٩٢٩ صدر اول قانون للاشراف علـى البدو . (٥٨) واعتبرت بموجبه عشائر بني صخروالسرحان وبني خالد والعيسى والسلايطة والكعابنة والحويطات والمناعين والنجادات والرشايدة والحجايا وتوابعها وسائر العشائر الرحل التي تدخل شرق الاردن من وقت لاخر «خاضعة للقانون الجديد». ونص ايضا على تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الامير شاكر بن زيد وعضوية قائد الجيش العربي وشخص ثالث يختاره الامير شاكر من مشايخ العشائر غير الرحل ، للاشراف على البدو ومراقبة حـركاتهم وتنقلاتهم واعتبرت هذه اللجنة بمثابة محكمة استئناف للمحاكم العشائرية في البلاد . واوكل القانون الى قائد الجيش العربي مهمة تنفيذ قرارات هذه اللجنة .

وصدرقانون جديد للاشراف على البدو في ١٠ شباط١٩٣٦. (٥٩) الغي بموجبه القانون السابق الذكر ، وتعينت العشائر التي تسرى عليها احكامه كما يلي :

بنو صخر والسرحان وبنو خالد والحويطات والحجايا والسعديون وبنوعطية والشرارات والعيسى. ومنح قائد الجيش او من ينيبه عنه حق ممارسة المراقبة والاشراف على جميـع العشائر المشار اليها ، والتحقيق في الغزوات وفرض العقوبة التي يراها بالحبس والغرامة.

وفي ١٢ شباط ١٩٣٦ صدر قانون آخـر بتأليف محكمة استئناف عشائرية ذات صلاحيات مطلقة للنظر والبت في الدعاوي الحقوقية والجزائية التي تعرض عليها بصورة استئنافية من محاكم العشائر ونص القانون الجديد على تأليف هذه المحكمة من الامير نايف بن عبد الله او من ينيبه عنه رئيسا وقائد الجيش العربي او من ينيبه عنه عضوا وشيخ مـن مشايخ العشائر له المام بعادات العشائر يعينه رئيس المحكمة بالتداول مع قائد الجيش .

وصدر في اليوم نفسه « قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦ » الذي نص على تأليف محكمة العشائر من قاضي عشائر واحد او ثلاثة قضاة حسب طلب الفريقين المتخاصمين. ويعين هؤلاء القضاة في كل منطقة من قبل رئيس الوزراء ، بناء على ترشيح من المتصرف. وحددت صلاحيات المحكمة بحيث استثنيت الدعاوي المتعلقة بالملكية والتصرف بالاموال غير المنقولة ، او اية دعاوي يرى قائد الجيش احالتها الى المحاكم النظامية . ونص القانون

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٤٨ — ٥٠

(٥٩) الجريدة الرسمية ، عدد ٥١٦ تاريخ ١٩٣٦/٢/٢٦



ايضا على تسليم صيغة قرار المحكمة الى متصرف المنطقة ليحيلها الى قائد الجيش المسؤول عن تنفيذه .

ولكسب ولاء مشايخ البدو قرر المجلس التنفيذي الاردني في ٦ كانون الثانـي ١٩٣٢ منح الذين يشتركون منهم في تعداد مواشي عشيرتهم ١٥٪ من الضرائب المستحقة على الجمال و ٣٢٪ من الغرامة المفروضة على الحيوانات التي حكم بأنها مهربة .(٦٠)

## الاقليات في المجتمع الاردني :

كان في مجتمع عهد الامارة اقليات عرقية ودينية ، أهمها الاقلية الشركسية ، التي قدمت الى البلاد منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، واستقرت حول منابع الميـاه في عمان ووادي السير وصويلح والزرقاء وجرش. وتدين هذه الاقلية بالاسلام، ولذا سهل امتزاجها بسكان البلاد . وعاشت طوال عهد الامارة في وئام معهم وشاركت في الادارة والجيش ، وكان لها نائبان في المجلس التشريعي .

أما الاقليات الدينية فمسيحية واكبرها عددا الطائفة الارثوذكسية ، التي تتبع بطريرك القدس . وكان كبار رجال الدين في هذه الطائفة من اليونان ، أما صغارهم فمن العرب ، وتتبع هذه الطائفة مجموعة من السريان الارثوذكس . أما الطوائف المسيحية الاخرى فهي :

— طائفة الروم الكاثوليك التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية في الشرق الاوسط ويرأسها بطريرك انطاكية الذي يرتبط بقداسة البابا في روما .

— وطائفة اللاتين التي تخضع لبطريرك اللاتين في القدس .

— والطائفة البروتستانتية التي تأسست في فتـرة متأخرة في شرق الاردن مع البعثات التبشيرية الامريكية والاوروبية .

— والطائفة الارمنية الارثوذكسية والكاثوليكية . (٦١)

(٦٠) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٢١ تاريخ ١٩٣٢/١/١٦

(٦١) Harris G. : Jordan, p. 30

كان المسيحيون الاردنيون يقطنون المدن والقرى ، ولكنهم اكثر ثقافة وغنى من اخوانهم المسلمين . ولذلك احتلوا المناصب العديدة في الحكم والادارة ، ولعبوا دورا هاما في الحياة السياسية في عهد الامارة . (٦٢)

وكانت لهم « مجالس طوائف دينية » تنظر في امور الزواج والطلاق والمهر والنفقة والاعانة بين الزوج والزوجة والوصية . وقد عين قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٣ « (٦٣) تلك الطوائف كما يأتي :

١ – طائفة الروم الارثوذكس ،     ٢ – طائفة الروم الكاثوليك ،

٣ – طائفة الارمن ،     ٤ – طائفة اللاتين ،

٥ – طائفة البر تستانت الانجليكانية .

ونص القانون على تشكيل محكمة استئناف للنظر في القرارات والاحكام التي تصدر عن مجالس الطوائف .

وفي تشرين الاول ١٩٣٣ ، (٦٤) صدر نظام للمجالس الطائفية للروم الارثوذكس اكبر هذه الطوائف ، نص على تشكيل مجالس طائفية ارثوذكسية في الكرك ومأدبا وعمان والسلط والحصن وعجلون . ويتألف كل مجلس من كاهن رئيسا ومن عضوين من الكهنة او العلمانيين وعضو ملازم من اي منهما يقوم مقام احد العضوين عند غيابه. وتنتخب الطائفة رئيس المجلس واعضاءه من ابناء الطائفة الاردنيين .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣
(٦٣) الجريدة الرسمية ، عدد ٣٧٣ تاريخ ١٩٣٢/١٢/١٧
(٦٤) الجريدة الرسمية : عدد ٤٠٧ تاريخ ١٩٣٣/١٠/١٦ ، ص ٣٩٨ – ٣٩٩



## الباب الرابع

# التعليم في عهد الامارة

اقتصر التعليم الحديث في شرقي الاردن ، ابان الحكم العثماني ، على بعض المدارس الاولية واربع مدارس ابتدائية في اربد والسلط والكرك و معان . وخلت البلاد من التعليم الاعدادي والثانوي وانتشرت المدارس الاهلية التي كانت على نوعين الكتاتيب ومدارس الطوائف . فالكتاب او مدرسة المسجد التي تعود الى العهود الاسلامية الاولى كانت منتشره في القرى والمدن ، وتدرس حفظ القرآن وتجويده وبعض المعلومات البسيطة في اللغة العربية والحساب . اما مدارس الطوائف فكانت تتبع الكنائس المسيحية التي تشرف عليها . وكانت في معظمها تابعة لبطريركية الروم الارثوذكس في القدس (١) .

وازداد عدد المدارس الحكومية في عهد الدولة العربية السورية فبلغ مجموعها عشرين مدرسة اولية وابتدائية . ومنذ تأسيس الامارة بذلت عناية خاصة للتعليم ، فبلغ عدد المدارس الحكومية عام ١٩٢٢ (٤٤) مدرسة . (٢)

وفي ايار سنة ١٩٢٣ احتفل بوضع حجر الاساس للمدرسة السلطانية في السلط . وانعقد فيها اول مؤتمر للمعلمين في شرق الاردن في صيف العام نفسة (٣)

واتجهت انظار المثقفين العرب الذين التحقوا بالامير عبد الله الى جعل الامارة نواة لنهضة علمية عربية عامة . فتأسس اول مجمع علمي في البلاد في تموز ١٩٢٣ برئاسة سعيد الكرمي ، وكيل الامور الشرعية ، وعضوية رضا توفيق ومصطفى الغلاييني ورشيد بقدونس ومحمد الشريقي . والحقت بالمجمع مصلحة الاثار ، كما تقرر اصدار مجلة علمية باسم « المجمع العلمي في الشرق العربي » . (٤)

وعقد المجمع المذكور اولى جلساته في شهر ايلول من العام نفسه واصدر بيانا حدد اهدافه بما يلي :

(١) Vatikiotis, P. : Politics and the military in Jordan, pp. 35-36
الاسد ، ناصر الدين : محاضرات في الاتجاهات الادبية الحديثة في فلسطين والاردن ص ٢٦ – ٢٨
(٢) الحصرى ، ساطع : حولية الثقافة العربية ، السنة الاولى ، ج ١ ، ص ٤٦
(٣) الشرق العربي : عدد ٤ تاريخ ١٩٢٣/٦/٤
(٤) الشرق العربي ، عدد ٩ تاريخ ١٩٢٣/٧/٢٣

١ ـ احياء اللغة العربية في البلاد بجعل التعليم في مدارسها باللغة الفصحى .

٢ ـ انشاء مدارس للايتام والفقراء تعلم فيها العلوم الابتدائية تعليما عربيا صحيحا .

٣ ـ السعي في نشر كتب ور سائل في الاخلاق وحفظ الصحة والعلوم العربية والكونية باسلوب عربي سهل .

٤ ـ السعي الى توحيد الاصطلاحات العلمية والادارية والعسكرية في البلاد العربية .

٥ ـ ايجاد صلة بين البلاد العربية بمبادلة صحف اخبارها ، وانتخاب ذوي الفضل فيها اعضاء شرف فيه يشتد بهم ازر هذا المشروع المهم في احياء مجد العرب باتحادهم وحفظ لغتهم .

٦ ـ انتخاب افاضل المستشرقين من علماء الغرب الذين نقبوا عن مدنية العرب والفوا فيها الاسفار ، اعضاء شرف فيه لاحكام صلات التعاون العلمي بين الشرق والغرب .

٧ ـ القاء محاضرات عامة في ندوة المجمع .

٨ ـ انشاء مكتبة عامة تجمع بين ما تدعو الحاجة اليه من انواع العلوم خصوصا مايتعلق باللغة وآدابها .

٩ ـ السعي الحثيث وراء جمع الآثار التاريخية لاضافتها على ما هو لدى المجمع منها في متحفه الجديد .

١٠ ـ اصدار مجلة شهرية ينشر فيها افكاره واعماله لتكون رابطة بينه وبين دور الكتب والمجامع العلمية وامهات المجلات المفيدة . (٥)

وقررت الهيئة الادارية للمجمع في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ اختيار السادة احمد زكي باشا والشيخ احمد عباس ومحمد كرد علي والاب انسطاس واسعاف النشاشيبي اعضا شرف فيه .(٦)

---

(٥) الشرق العربي ، عدد ١٧ تاريخ ١٩٢٣/٩/١٧ .

(٦) الشرق العربي ، عدد ٢٥ تاريخ ١٩٢٣/١١/١٩



اما بالنسبة للتعليم ، فقد قررت مديرية المعارف العامة توحيد برامج التدريس في جميع المدارس الحكومية في آب ١٩٢٣ .(٧) وتشكل « اول مجلس معارف » في البلاد في الشهر ذاته برئاسة رئيس المستشارين وعضوية كل من مدير المعارف العامة والمفتش الملكي ومدير الصحة ومدير الاشغال . واوكلت اليه مهمة اختيار المعلمين وموظفي المعارف بالاضافة الى الاشراف على مناهج التدريس .(٨) وفي ٢٠ ايلول من العام نفسه حل مجلس المعارف وتقرر تشكيل مجلس جديد من سبعة اشخاص يعينهم مجلس النظار ( الوزراء ) من مديري الدوائر ومن اهل الفضل .(٩) وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ تشكل المجلس الجديد من السادة رضا توفيق وعوني القضماني والشيخ مصطفى الغلاييني ومحمد الشريقي وسعيد المفتي وطاهر الجقة . (١٠)

وانفصلت مصلحة الآثار عن مديرية المعارف في شهر ايلول ١٩٢٣ ، واصبحت مديرية مستقلة مرتبطة برئيس الحكومة. (١١) وفي ٢٢ تموز ١٩٢٥ صدر اول قانون للعاديات من اجل المحافظة على آثار البلاد وصيانتها من العبث وتنظيم عمليات التنقيب عنها (١٢).

وصدر اول نظام للمدارس في الاول من حزيران ١٩٢٥ ، تعينت بموجبه واجبات مدير المدرسة وصلاحياته ، ونظام الامتحانات وواجبات المدرسين وشروط قبول التلاميذ وانتقالهم والعقوبات التي تفرض عليهم ، ومهمات الضباط ( المراقبين ) في المدرسة ، ووظائف المفتشين . (١٣)

واقيم اول مهرجان رياضي لمدارس الامارة في عمان عند افتتاح المعرض الصناعي الزراعي في ١٣ مايس ١٩٢٥ . وتبرع رئيس الحكومة ، في تلك المناسبة ، بالبسة لعموم كشافة المدارس تشجيعا منه للحركة الكشفية في البلاد . (١٤)

---

(٧) الشرق العربي ، عدد ١٣ تاريخ ١٩٢٣/٨/٢٠

(٨) الشرق العربي ، عدد ١٣ تاريخ ١٩٢٣/٧/٢٠

(٩) الشرق العربي ، عدد ٢١ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٢ .

(١٠) الشرق العربي ، عدد ٢٧ تاريخ ١٩٢٣/١٢/٣ .

(١١) الشرق العربي ، عدد ١٦ تاريخ ١٩٢٣/٩/١٠ .

(١٢) الشرق العربي ، عدد ١١٣ تاريخ ١٩٢٥/٩/١٥ .

(١٣) الشرق العربي ، عدد ١٠٦ تاريخ ١٩٢٥/٦/١

(١٤) الشرق العربي ، عدد ١٠٩ تاريخ ١٩٢٥/٧/١٥

وفي ٥ نيسان ١٩٢٦ صدر « قانون التدريسات الابتدائية » (١٥) فحل محل جميع القوانين والانظمة التعليمية السابقة الخاصة بالدراسة الابتدائية . ونص على الزام اهالي القرى او الاحياء في المدن بدفع رواتب المعلم او المعاون واجور المدرسة التي لديهم . واصبح لمفتش التدريسات الابتدائية حق الاشراف على بناء المدارس وفق المخططات التي تقدمها مديرية المعارف. وتحددت المواد التدريسية في المدارس الابتدائية بما يلي :

القرآن الكريم والقراءة والخط والحساب والهندسة والجغرافيا والتاريخ العربي والعلوم الطبيعية وحفظ الصحة والعلوم المدنية والاخلاقية والاقتصادية والاشغال اليدوية والرسم والاناشيد والرياضة البدنية والعاب المدارس والتدريب العسكري للبنين و البنات

والغي « قانون مجلس المعارف لعام ١٩٢٣ » في ٢٨ تموز ١٩٢٦، وصدر قانون جديد نص على تشكيل « مجلس المعارف الاستشاري » من مدير المعارف ومدير الآثار وأحد مفتشي المعارف ومفتش الصحة ومدير الزراعة اواحد معاونيه الزراعيين واحد المعاونين الفنيين في ادارة النافعة وقاضي العاصمة الشرعي . وخول المجلس صلاحية تعيين رئيس له من بين اعضائه . وانحصرت مهمته في الامور العلمية و الفنية المتعلقة بالمدارس ، ووضع برامج التدريس واختيار الكتب وسن الانظمة الداخلية والتعليمات العامة للمدارس ، وابداء الرأي في الانظمة و القوانين المتعلقة بالتدريسات ، وتعيين طريقة فحص المعلمين والمعلمات ، واقتراح الانظمة التي تؤدي لهذا الغرض وعرضها على المجلس التنفيذي . (١٦)

ولم يعمر « مجلس المعارف الاستشاري » طويلا فالغي في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩ وتألفت عوضا عنه لجنة برئاسة مدير المعارف وعضوية مفتش المعارف ومدير المدارس الثانوية في الامارة وعدد ممن ينسبهم مدير المعارف من الاساتذة الاخصائيين . وغدت مهمة هذه اللجنة ابداء الرأى في برامج المدارس واختيار الكتب المدرسية وانظمة المدارس الداخلية . والامور العلمية و الفنية المختصة بالتدريسات . (١٧)

وبازدياد عدد المدارس ازداد عدد المفتشين ، فاصدر مدير المعارف العامة تعليماته في ٢٧ شباط ١٩٣٩ ، (١٨) باعادة تشكيل الهيئة التفتيشية من مفتش اول ومفتشين

(١٥) الشرق العربي ، عدد ١٢٧ تاريخ ١٩٢٦/٥/١
(١٦) الشرق العربي ، عدد ١٣٤ تاريخ ١٩٢٦/٨/١٥ .
(١٧) الجريدة الرسمية ، عدد ٢١٥ تاريخ ١٩٢٩/١/١٦
(١٨) الجريدة الرسمية ، عدد ٥٩٤ تاريخ ١٩٣٨/٤/٢



اثنين ومفتش للتعليم الزراعي . واصبحت مهمة الهيئة تفتيش المدارس الاميرية والخاصة ، وسير التدريسات واحوال الموظفين و المعلمين ، وتدقيق نتائج التدريسات وتقارير المديرين و مجالس المعلمين ولجان المعارف ، وابداء الرأى بشأن التقارير السرية الخاصة باحوال المديرين والمعلمين ، وابداء الرأى بشأن تشكيلات المدارس ، وتحقيق صلاحية الكتب المقررة واللوازم المدرسية ، وتدقيق جداول توزيع الدروس وجداول التدريسات والعلامات والاحصاء ونماذج المعارف، وتدقيق واجراء المعاملات المتعلقة بالمدارس الخاصة ، واجراء او مراقبة او تدقيق االفحوص العامة والخاصة وما اليها .

اما مفتش المعارف الاول فهو رئيس الهيئة التفتيشية ، ويقدم تقاريره الى مدير المعارف مباشرة ، ويبدي ملحوظاته على التقارير التي يقدمها المفتشون . وهوالذي يحيل الى المفتشين المعاملات المختصة بكل منهم . ويتولى التحقيقات الادارية المتعلقة بالمدارس ، ويساعده في ذلك المفتشون، كما يبدي مطالعاته بشأن مشاريع التعليمات والمناهج قبل احالتها الى اللجنة المختصة، ويوزع المباحث العلمية على المفتشين الاختصاصيين بموافقة مدير المعارف .

وكان اهم حدث في تاريخ التعليم في عهد الامارة، صدور نظام المعارف لعام ١٩٣٩ . (١٩) اذ قسمت الامارة بموجبه الى مناطق معارف ثلاث هي :

١ — منطقة معارف عجلون ، وتشمل لواء عجلون .

٢ — منطقة معارف البلقاء ، وتشمل لواء البلقاء .

٣ — منطقة معارف الكرك ومعان وتشمل لوائي الكرك ومعان .

واصبح لكل منطقة مفتش للمعارف يقوم بتفتيش جميع المدارس الاميرية فيها ومراقبة ترقية الطلاب ، والاشراف على المدارس الخاصة ، وتقديم التوصيات لمدير المعارف بشأن ترفيع ونقل المعلمين والمعلمات والقيام باية واجبات ادارية اخرى قد يعينها له مدير المعارف .

وقسمت المدارس بموجب هذا النظام الى قسمين : مدارس اميرية تدار من قبل الحكومة ، ومدارس خصوصية تؤسس وتدار من قبل الافراد او الجمعيات ، اوالطوائف والهيئات الدينية . اما من حيث مستوياتها التدريسية فقسمت الى خمسة انواع هي :

(١٩) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٢٣ تاريخ ١٩٣٩/١/١٦

١ – مدارس القرى الاولية ؛ (٢) المدارس الاولية في المدن .
(٣) المدارس الابتدائية (٤) المدارس الثانوية .
(٥) المدارس الاختصاصية .

الدراسة في مدارس القرى الاولية لاربع سنوات ، بينما هي لخمس سنوات فـي المدارس الاولية في المدن . اما مدة الدراسة في المدارس الابتدائية فسبع سنوات ، تسمى السنتان الاخيرتان منها بالدورة الابتدائية العليا . وتصدر عن المدارس الاولية والابتدائية شهادة التخرج ويصدقها مفتش المعارف المختص .

اما مدة الدراسة الكاملة في المدارس الثانوية فاربع سنوات تكون ، السنتان الاوليان منها دورة ثـانوية متوسطة ، والسنتان الاخيرتان دورة ثانوية عليـــا . وتصدر عن المدارس الثانوية المتوسطة شهادة التخرج ويصدقها مدير المعارف ، بينما ينتهي التعليم الثانوي الكامل « بفحص شهادة الدراسة الثانوية الاردنية . »

ونص هذا النظام على ان يدفع طالـــب الدورة الثانوية المتوسطة ليرتين فلسطينيتين وطالب الدورة الثانوية العليا ثلاث ليرات فلسطينية عن كل سنة دراسية .

اما المدارس الاختصاصية فيقصد بها المدارس الصناعية و الزراعية . ولم يكن في البلاد آنذاك سوى مدرسة الصنائع والفنون في عمان .

وانشئت اول وزارة للمعارف في ٢٤ ايلول ١٩٤٠ (٢٠) (وزارة توفيق ابو الهدى الثالثة ) ، وعهد بها الى قاضي القضاة الشيخ احمد العلوى السقاف ، فحلت بذلك محـل مديرية المعارف .

وعلى ضوء الوضع الجديد ، عـدل نظام المعارف لسنة ١٩٣٩ السابق الذكر في ١٧ آب ١٩٤٤ ، بحيث اصبح التعليم الابتدائي الكامل ينتهي بفحص عام يسمى « فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية » ، وتصدر شهادة اجتياز الفحص من قبل وزيـــر المعارف . (٢١)

---

(٢٠) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٨٥ تاريخ ١٩٤٠/٩/٢٥ ، ص ٤٠٨
(٢١) الجريدة الرسمية عدد ٨٠٠ تاريخ ١٩٤٤/٨/١٧ ، ص ١٧٦ – ١٧٧ .



وفي ايلول ١٩٤٤ صدرت تعليمات فحص شهادة الدراسة الثانوية الاردنيـــة ، فنصت على تأليف لجنة الفحص مؤلفة من مدير المعارف رئيسا وعضوية مفتشي المعـارف ومن ينتخبهم لهذا الغرض ، لانتخاب واضعي الاسئلة ومراقبي الفحوص ومصححيهـا والتعليمات اللازمة لاجراء الفحص .

وحددت مباحث فحص شهادة الدراسة الثانوية بما يلي :

أ – المباحث الاجبارية وهي :
١ – الديانة للطلبة المسلمين ( مقرر الصف الثانوي الرابع )
٢ – اللغة العربية ( منهاج الدراسة الثانوية التامة في شرق الاردن ) .
٣ – اللغة الانجليزية ( منهاج الدراسة الثانوية التامة في شرق الاردن ) .
٤ – الرياضيات ( منهاج الدراسة الثانوية التامة في شرق الاردن ) .
٥ – التاريخ : التاريخ العربي والتاريخ العام ( منهاج الدراسة الثانوية التامة )
٦ – الطبيعيات ( الطبيعة والكيمياء ) ( منهاج الدراسة الثانوية التامة ) .
ب – المباحث الاختيارية وهي :
١ – النبات والحيوان معا : من مبحث الطبيعيات .
٢ – الجغرافية العامة : من مبحث الاجتماعيات .
٣ – جغرافية البحر المتوسط : من مبحث الاجتماعيات (٢٢) .

## نمو التعليم في عهد الامارة :

### أ – المدارس الاميرية :

نمت المدارس الاميرية ( الحكومية ) في عهد الامارة نموا بطيئا . اذ كان عددهـا في العام الدراسي ١٩٢٢–١٩٢٣ (٤٤) مدرسة ، وبـلغ في نهاية عهـد الامـارة ( ١٩٤٦ –١٩٤٧ ) (٧٧) مدرسة .

---

(٢٢) الجريدة الرسمية ، عدد ٨٠٢ ،تاريخ ١٩٤٤/٩/١٦ ،ص ٢١٣ – ٢١٥ .

وكان في البلاد مدرستان ثانويتان في هذه الفترة هما مدرسة السلط الثانوية (١٩٢٣—١٩٤٦)(٢٣) ومدرسة اربد التجهيزية (١٩٢٥—٩٣٢) (٢٤) . ولم تدم الأخيرة طويلا اذ الغي الصفان الثانويان الأخيران عام ١٩٣٢ ، واقتصر التعليم فيها على المرحلة المتوسطة طوال عهد الامارة .

ويوضح الجدول التالي نمو عدد المدارس الاميرية وعدد معلميها بين عامي ١٩٢٢و ١٩٤٦ (٢٥) .

| السنة الدراسية | عدد المدارس | | | عدد المعلمين والمعلمات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مدارس البنين | مدارس البنات | المجموع | المعلمون | المعلمات | المجموع |
| ١٩٢٣—١٩٢٢ | ٣٨ | ٦ | ٤٤ | ٦٩ | ٢ | ٨١ |
| ١٩٢٤—١٩٢٣ | ٤٥ | ٥ | ٥٠ | ١٠٢ | ١٣ | ١١٥ |
| ١٩٢٥—١٩٢٤ | ٣٩ | ٥ | ٤٤ | ٩٧ | ١٣ | ١١٠ |
| ١٩٢٦—١٩٢٥ | ٤٤ | ٥ | ٤٩ | ١٠١ | ١٨ | ١١٩ |
| ١٩٢٧—١٩٢٦ | ٤٦ | ٥ | ٥١ | ١٠٠ | ١٨ | ١١٨ |
| ١٩٢٨—١٩٢٧ | ٤٦ | ٦ | ٥٢ | ١٠١ | ٢٠ | ١٢١ |
| ١٩٢٩—١٩٢٨ | ٤٦ | ٦ | ٥٢ | ٩٩ | ٢١ | ١٢٠ |
| ١٩٣٠—١٩٢٩ | ٤٧ | ٦ | ٥٣ | ١٠١ | ١٩ | ١٢٠ |
| ١٩٣١—١٩٣٠ | ٤٨ | ٦ | ٥٤ | ١٠٢ | ٢٠ | ١٢٢ |
| ١٩٣٢—١٩٣١ | ٥٠ | ٨ | ٥٨ | ١١٠ | ٢٤ | ١٣٤ |

٢٣) الكيلاني ، كمال : تحقيق عن مدرسة السلط الثانوية ، جريدة الرأي ، عدد ٥٩٦ ، تاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥ .
( كان اول فوج تخرج من هذه المدرسة وحاز على شهادة الثانوية التامة مؤلفاً من أربعة اشخاص هم السادة: علي مسمار وعبدالرحيم الواكد واحمدالظاهر وداود تفاحه ) .

(٢٤) الرشدان ، محمد سليم : تحقيق عن مدرسة اربد الثانوية . مجلة رسالة المعلم ، العدد الأول ، السنة العاشرة ، ايلول/تشرين الأول ١٩٦٦ ، ص ١٥٢ . (تخرج أول فوج من طلاب تجهيز إربد عام ١٩٢٧ وكان من الخريجين الأوائل السادة : علي الهنداوي ، وفضل الدلقموني ، وفواز الروسان ، ومحمد الفرحان العبيدات ، وصياح الروسان ) .

(٢٥) الحصرى ، ساطع : حولية الثقافة العربية ، السنة الاولى ، ج ١ ص ٤٦



| السنة الدراسية | عدد المدارس | | | عدد المعلمين والمعلمات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مدارس البنين | مدارس البنات | المجموع | المعلمون | المعلمات | المجموع |
| ١٩٣٣—١٩٣٢ | ٥٠ | ١٠ | ٦٠ | ١٠٩ | ٢٥ | ١٣٤ |
| ١٩٣٤—١٩٣٣ | ٥٩ | ١٠ | ٦٩ | ١١٨ | ٣٠ | ١٤٨ |
| ١٩٣٥—١٩٣٤ | ٥٩ | ١٠ | ٦٩ | ١٢١ | ٣٢ | ١٥٣ |
| ١٩٣٦—١٩٣٥ | ٥٨ | ١٠ | ٦٨ | ١٢٢ | ٣٢ | ١٥٤ |
| ١٩٣٧—١٩٣٦ | ٥٨ | ١٠ | ٦٨ | ١٢٢ | ٣٢ | ١٥٤ |
| ١٩٣٨—١٩٣٧ | ٦٠ | ١٠ | ٧٠ | ١٣١ | ٣٢ | ١٦٣ |
| ١٩٣٩—١٩٣٨ | ٦٤ | ١٠ | ٧٤ | ١٤٩ | ٣٢ | ١٨١ |
| ١٩٤٠—١٩٣٩ | ٦٤ | ١٠ | ٧٤ | ١٤٧ | ٣٥ | ١٨٢ |
| ١٩٤١—١٩٤٠ | ٦٤ | ١٠ | ٧٤ | ١٤٩ | ٣٥ | ١٨٤ |
| ١٩٤٢—١٩٤١ | ٦٣ | ١٠ | ٧٣ | ١٤٩ | ٣٥ | ١٨٤ |
| ١٩٤٣—١٩٤٢ | ٦٤ | ١٠ | ٧٤ | ١٥٢ | ٣٤ | ١٨٦ |
| ١٩٤٤—١٩٤٣ | ٦٠ | ٩ | ٦٩ | ١٥٣ | ٣٥ | ١٨٨ |
| ١٩٤٥—١٩٤٤ | ٦٠ | ٩ | ٦٩ | ١٦٠ | ٣٧ | ١٩٧ |
| ١٩٤٦—١٩٤٥ | ٦٠ | ٩ | ٦٩ | ١٦١ | ٤٠ | ٢٠١ |
| ١٩٤٧—١٩٤٦ | ٦٧ | ١٠ | ٧٧ | ١٧٦ | ٤٠ | ٢١٤ |

وتضاعف مع نمو عدد المدارس عدد خريجيها حتى بلغ في نهاية عهد الامارة عشرة أضعاف ماكان عليه في بداية التأسيس .

ويبين الجدول التالي عدد الخريجين مـن مختلف انواع المدارس الحكوميـة طوال عهد الامارة . (٢٦)

| السنة الدراسية | شهادة الدراسة الثانوية | شهادة الدراسة الابتدائية | الثانوية التامـة | الثانوية المتوسطة | الصناعة | الدراسة الأبتدائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٢—١٩٢٣ | — | — | — | — | — | ٢٥ |
| ١٩٢٣—١٩٢٤ | — | — | — | — | — | ٣١ |
| ١٩٢٤—١٩٢٥ | — | — | — | — | — | ٤٤ |
| ١٩٢٥—١٩٢٦ | — | — | ٤ | ٢٣ | — | ٥٥ |
| ١٩٢٦—١٩٢٧ | — | — | ٩ | ٣٤ | ١٥ | ٦٥ |
| ١٩٢٧—١٩٢٨ | — | — | ٧ | ٤٠ | ٤ | ٦٠ |
| ١٩٢٨—١٩٢٩ | — | — | ٢٣ | ٤٢ | ٣ | ٩٤ |
| ١٩٢٩—١٩٣٠ | — | — | ٢٥ | ٥٧ | ٣ | ٩٥ |
| ١٩٣٠—١٩٣١ | — | — | ٣٢ | ٤٨ | ٨ | ٩٥ |
| ١٩٣١—١٩٣٢ | — | — | ٢١ | ٣٢ | ٣ | ٩٤ |
| ١٩٣٢—١٩٣٣ | — | — | ٢٩ | ٢٣ | ٥ | ٥٨ |
| ١٩٣٣—١٩٣٤ | ١١ | — | ٢٩ | ٢٩ | ٦ | ٧٧ |
| ١٩٣٤—١٩٣٥ | ١٥ | — | ١٢ | ٣٢ | ٥ | ٧٤ |
| ١٩٣٥—١٩٣٦ | ٦ | — | ١٠ | ٣٢ | ١٤ | ٨١ |
| ١٩٣٦—١٩٣٧ | ١٨ | — | ٢٠ | ٣٥ | ٧ | ١١١ |
| ١٩٣٧—١٩٣٨ | ٢٥ | — | ٢٧ | ٤٧ | ٣ | ١٠٧ |
| ١٩٣٨—١٩٣٩ | ٢٥ | — | ٢٨ | ٧٧ | ١٠ | ١٨٧ |
| ١٩٣٩—١٩٤٠ | ٣٤ | — | ٣٤ | ٧٧ | ١٢ | ٢١١ |
| ١٩٤٠—١٩٤١ | ٥٩ | — | ٦٠ | ١٥ | ١٥ | ٢٥٧ |
| ١٩٤١—١٩٤٢ | ٥٧ | — | ٥٣ | ١٠٤ | ١٨ | ٢٥٤ |
| ١٩٤٢—١٩٤٣ | ٣٣ | — | ٣٨ | ١٠٥ | ١٨ | ٢٥٥ |
| ١٩٤٣—١٩٤٤ | ١٢ | — | ٤٠ | ١٢٩ | ٨ | ٢٤٨ |
| ١٩٤٤—١٩٤٥ | ١٤ | ١٤٤ | ٤٠ | ١٠٦ | ٨ | — |
| ١٩٤٥—١٩٤٦ | ١١ | ١٤٤ | ٤٥ | ٩٤ | ٨ | — |
| ١٩٤٦—١٩٤٧ | ٤٦ | ١٩٥ | ٣٧ | ٧٧ | ٨ | — |

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٤٩ .



ويوضح الجدول التالي نمو عدد التلاميذ في المدارس الحكومية فقد ازداد عددالتلاميذ في نهاية عهد الامارة حتى بلغ ثلاثة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٢٢ (٢٧).

| السنة الدراسية | عدد التلاميذ البنين | عدد التلميذات | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١٩٢٢—١٩٢٣ | ٢٩٩٨ | ٣١٨ | ٣٣١٦ |
| ١٩٢٣—١٩٢٤ | ٢٩٨٥ | ٤٠٣ | ٣٣٨٨ |
| ١٩٢٤—١٩٢٥ | ٢٩٠٤ | ٣٥٣ | ٣٢٥٧ |
| ١٩٢٥—١٩٢٦ | ٣٢٧٦ | ٣٩٨ | ٣٦٧٤ |
| ١٩٢٦—١٩٢٧ | ٣٤٧٢ | ٤٤٢ | ٣٩١٤ |
| ١٩٢٧—١٩٢٨ | ٣٥٤٥ | ٥٩٨ | ٤١٤٣ |
| ١٩٢٨—١٩٢٩ | ٣٧١٣ | ٥٩٩ | ٤٣١٢ |
| ١٩٢٩—١٩٣٠ | ٣٨٧١ | ٥٤٤ | ٤٤١٥ |
| ١٩٣٠—١٩٣١ | ٤١١٠ | ٥٨٨ | ٤٦٩٨ |
| ١٩٣١—١٩٣٢ | ٤٤٦٣ | ٧٧٦ | ٥٢٣٩ |
| ١٩٣٢—١٩٣٣ | ٤٣٢٧ | ٩٢٢ | ٥٢٤٩ |
| ١٩٣٣—١٩٣٤ | ٤٥١٤ | ١ ٤٦ | ٥٥٦٠ |
| ١٩٣٤—١٩٣٥ | ٤٧٨٤ | ١١٩٨ | ٥٩٨٢ |
| ١٩٣٥—١٩٣٦ | ٤٦٥٢ | ١١٩٠ | ٥٨٤٢ |
| ١٩٣٦—١٩٣٧ | ٥٣٢٥ | ١١٩١ | ٦٥١٦ |
| ١٩٣٧—١٩٣٨ | ٦٠٩٤ | ١٣١٤ | ٧٤٠٨ |
| ١٩٣٨—١٩٣٩ | ٧٠٧٤ | ١٤٣٨ | ٨٥١٢ |
| ١٩٣٩—١٩٤٠ | ٧٧٣١ | ١٨٧٤ | ٩٦٠٥ |
| ١٩٤٠—١٩٤١ | ٨٢٥٥ | ١٨٩٥ | ١٠١٥٠ |
| ١٩٤١—١٩٤٢ | ٨٣٦٥ | ١٩٩٩ | ١٠٣٦٤ |
| ١٩٤٢—١٩٤٣ | ٧٩٥٥ | ١٨٩٧ | ٩٨٥٢ |
| ١٩٤٣—١٩٤٤ | ٧٧٥٠ | ١٨٥٧ | ٩٦٠٧ |
| ١٩٤٤—١٩٤٥ | ٧٦٤٥ | ١٨٤٤ | ٩٤٨٩ |
| ١٩٤٥—١٩٤٦ | ٧٩١٨ | ١٩٥٦ | ٩٨٧٤ |
| ١٩٤٦—١٩٤٧ | ٨٦٧٣ | ٢٠٥٦ | ١٠٧٢٩ |

(٢٧) المصدر السابق ، ص ٤٧

اما معدل ما كانت تنفقه الحكومة الاردنية سنويا على الشخص الواحد في الامـــارة من اجل التعليم فكان ضئيلا جدا ، اذ قدر عام ١٩٣٤—١٩٣٥ بـ ٧٥ ملا فلسطينيا ، مقابل ١٨٢ ملا في فلسطين و ١١٤ ملا في العراق.(٢٨) ويوضح الجدول التالي ما انفقته الحكومة الاردنية على شؤون التعليم بين عامي ١٩٢٤ و١٩٤٦ ، ونسبة هذه النفقات الى مجموع النفقات العامة للدولة(٢٩). ويلاحظ ان هذه النسبة قد بدأت بـ ٤ر٤٪ في العام المالي ١٩٢٤—١٩٢٥ . ثم اخذت تزداد تدريجيا حتى بلغت عام ١٩٢٨ —١٩٢٩ ( ٣ر٧٪ ). ثم اخذت تنخفض تدريجيا حتى بلغت الحضيض عام ١٩٤٤—١٩٤٥ بـ ٠٦ر١٪ .

بالوف الجنيهات الاسترلينية

| السنة الماليـــة | نفقات المعارف | مجموع النفقات العامة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٩٢٤—١٩٢٥ | ١١٨٢٠ | ٢٦٧٩٨٧ | ٤ر٤٪ |
| ١٩٢٥—١٩٢٦ | ١٤٣٠٤ | ٢٦٧٧٠٠ | ٣ر٥٪ |
| ١٩٢٦—١٩٢٧ | ١٨٢٣٢ | ٢٧٤٩١٠ | ٥ر٦٪ |
| ١٩٢٧—١٩٢٨ | ١٩٧٣٨ | ٣١٨١٦٠ | ٢ر٦٪ |
| ١٩٢٨—١٩٢٩ | ٢٢٢٧٤ | ٣٠١٤٣٥ | ٣ر٧٪ |
| ١٩٢٩—١٩٣٠ | ٢٢٣٥٠ | ٣٣٧٨١٠ | ٣ر٦٪ |
| ١٩٣٠—١٩٣١ | ٢٣٤٨٢ | ٣٧١٥١٠ | ٣ر٦٪ |
| ١٩٣١—١٩٣٢ | ٢١٧٠٠ | ٣٥٧٠٢٨ | ٠٧ر٦٪ |
| ١٩٣٢—١٩٣٣ | ٢٣٤٢٩ | ٣٤٩٢٠٠ | ٧ر٦٪ |
| ١٩٣٣—١٩٣٤ | ٢٣٩٧٤ | ٣٦٤٧٨٣ | ٥ر٦٪ |
| ١٩٣٤—١٩٣٥ | ٢٤٣٧٨ | ٣٨٦٥٤٠ | ٣ر٦٪ |
| ١٩٣٥—١٩٣٦ | ٢٥١٢٣ | ٤٠٠٥٣٨ | ٢ر٦٪ |
| ١٩٣٦—١٩٣٧ | ٢٤٧٧٠ | ٤٦٩٩٠٩ | ٢ر٥٪ |
| ١٩٣٧—١٩٣٨ | ٢٦٤٤٣ | ٥١٢٠١٧ | ١ر٥٪ |
| ١٩٣٨—١٩٣٩ | ٢٧٨٧٤ | ٧٣٩٨٥٣ | ٨ر٣٪ |

(٢٨) الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب ، ص ١٠٦

(٢٩) وضع هذا الجدول بناء على قوانين الموازنة العامة بين ١٩٢٤ ، ١٩٤٧ الواردة في الجريدة الرسمية الاردنية



| السنة المالية | نفقات المعارف | مجموع النفقات العامة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٩—١٩٤٠ | ٢٨٩١١ | ٨٧٤٨٣٥ | ٧ر٣٪ |
| ١٩٤٠—١٩٤١ | ٢٨٨٥٠ | ٨١٠١٢٥ | ٥ر٣٪ |
| ١٩٤١—١٩٤٢ | ٢٩٥٤٢ | ١١٠٩٤٢٢ | ٦ر٢٪ |
| ١٩٤٢—١٩٤٣ | ٣١٣٨٢ | ١٦١٠٥٥٤ | ٩ر١٪ |
| ١٩٤٣—١٩٤٤ | ٣٣٣٦٦ | ٢٣١٨٥٢٩ | ٤ر١٪ |
| ١٩٤٤—١٩٤٥ | ٣٣٤٧٨ | ٣١٢٩٣٥٥ | ٠٦ر١٪ |
| ١٩٤٥—١٩٤٦ | ٣٥٢٤٨ | ٣٢٤٩٦٢٠ | ٠٨ر١٪ |
| ١٩٤٦—١٩٤٧ | ٣٧٧١٩ | ١٥٥٧٥٧٠ | ٤ر٢٪ |

## ب— المدارس الخاصة :

كان للمدارس الخاصة التي انشأها الاهلون في القرى والمدن دورهام في النهضـــة التعليمية في عهد الامارة . وتضم هذه المدارس الكتاتيب الاسلامية في القرى والمدن والتي تعلم القرآن والقراءة والكتابة وشيئا من الحساب . كما تضم ايضا المدارس التي انشأتهـــا الطوائف المسيحية في البلاد والبعثات التبشيرية والتي لم تقتصر على تعليم ابناء تلك الطوائف بل استقبلت التلاميذ من مختلف الاديان والمذاهب . وكانت المدارس الخاصة معادلـــــة في مجموعها لعدد المدارس الحكومية ، كما كان عدد تلامذتها مماثلا لعدد تلامذة المدارس الحكومية .

والواقع ان المادة (١٤) من القانون الاساسي الاردني الصادر عام ١٩٢٩ ، قد نصت على حق الطوائف الدينية والاقليات العنصرية في انشاء مدارس خاصة بها لتعليم افرادها بلسانها « شريطة ان تراعي المقتضيات العامة المنصوص عليها في القانون . »

وقد حدد « قانون المعارف لعام ١٩٣٩ » شروط تأسيس هذه المدارس وشروط تعيين المعلمين فيها . كما اكد على اعتبار تعليم مواد اللغة العربية وتاريخ العرب وجغرافية البلاد العربية بما في ذلك تاريخ شرق الاردن وجغرافيتها اجباريا في جميع المدارس الخاصة من اولية وابتدائية او ثانوية . واشترط هذا القانون ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الاولية والابتدائية ، وعن اربع ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية . (٣٠)

(٣٠) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٢٣ تاريخ ١٩٣٩/١/١٦ ، ص ٦٦ .

وصدر اول نظام للمدارس الخاصة في شرق الاردن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥(٣١).
فاشترط الحصول على ترخيص مسبق من وزارة المعارف عند تأسيس أية مدرسة خاصة . كما افترض اشراف الوزارة على مناهج التدريس والكتب المقررة والمصادقة على شهادات المعلمين والمعلمات . واشترط ايضا ان يكون مدير المدرسة الخاصة مجازا من مدرسة ثانوية اودار معلمين ابتدائية اوحائزا على مؤهلات علمية مصدقة من وزارة المعارف .

وفرض هذا النظام تدريس اللغة العربية وتاريخ العرب وجغرافية البلاد العربية كمواد اجبارية في كل مدرسة خاصة . كما حرم انشاء مدارس خاصة مختلطة للبنين والبنات معا ، الااذا كانت للصفوف الاولية الثلاثة وحرم ايضا تعيين معلمين في مدارس البنات الخاصة ولو لمدة مؤقتة .

واصبحت جميع المدارس الخاصة خاضعة لتفتيش مفتشي المعارف واطباء الصحة ومهندسي النافعة . وبالمقابل منح تلامذتها حق التقدم لجميع الامتحانات الحكومية .

نمت المدارس الخاصة مع نمو المدارس الحكومية . فقد بلغ عددها في العام الدراسي ١٩٢٥–١٩٢٦ (٣٣) مدرسة . (٣٢) وبعد ثلاثة اعوام ارتفع عددها الى مئة مدرسة موزعة على الشكل التالي :

–٥٧ مدرسة للطوائف (٤٤ مدرسة للبنين و١٣ مدرسة للبنات ) ، تضم (١٦٥٩) تلميذا و (٧٠٠) تلميذة .

–٤٣ مدرسة للمسلمين تضم ١١٧٢ تلميذا . (٣٣)

واخذ عدد المدارس الخاصة يتناقص بعد ذلك حتى اصبح في العام الدراسي ١٩٣١–١٩٣٢ (٩٣) مدرسة،منها ٤٤ مدرسة تابعة للطوائف المسيحية و٤٩ مدرسة تابعة للمسلمين. اما عدد التلاميذ فقد تضاعف اذ بلغ (٢٥٢٦) تلميذا و (٧٤٤) تلميذة . (٣٤)

---

(٣١) الجريدة الرسمية ، عدد ٨١٤ ، تاريخ ١/٢/١٩٤٥ ، ص ٣٤ – ٣٦ .
(٣٢) Colonial No. 20 (1926), p. 61
(٣٣) Colonial No. 40 (1929), p. 107
(٣٤) Colonial No. 35 (1932), p. 184



ثم أخذ عدد هذه المدارس بالازدياد فبلغ عام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ (١١٦) مدرسة، ضمت مئتي معلم ومعلمة . (٣٥) وفي العام التالي بلغ عددها (١١٨) مدرسة ، ضمت ٥٦١٢ تلميذا و ٢١٤ معلما . (٣٦) وهذا العدد يساوي عدد التلاميذ في مدارس الحكومة في ذلك العام.

اما في عام ١٩٣٦–١٩٣٧ فقد انخفض عدد المدارس الخاصة الى (١٠٢) مدرسة ضمت ٤٧١٠ تلميذا و ١٧٢ معلما ومعلمة . وكانت هذه المدارس موزعة على الشكل التالي :

٥٣ مدرسة كتاب .
١٦ مدرسة تابعة لكنيسة اللاتين .
١٤ مدرسة تابعة لكنيسة الروم الكاثوليك .
١١ مدرسة تابعة لكنيسة الروم الارثوذكس .
١ مدرسة تابعة للبعثة التبشيرية الامريكية .
١ مدرسة تابعة للبعثة التبشيرية الانجليكانية .
١ مدرسة تابعة للطائفة الارمنية .
١ مدرسة لجماعة مبشري الكنيسة .
١ مدرسة للطائفة البهائية . (٣٧)

ولم يشهد العام الدراسي التالي زيادة في عدد المدارس الخاصة ، وانما ازداد عدد المعلمين الى (١٩٤) معلما ومعلمة ، وارتفع عدد التلاميذ الى ٥٥٢٦ تلميذا وتلميذة . واصبح توزيع المدارس على الشكل التالي :

٤٥ مدرسة كتاب للمسلمين .
١٦ مدرسة تابعة لكنيسة اللاتين .
١٤ مدرسة تابعة لكنيسة الروم الارثوذكس .
١٣ مدرسة تابعة لكنيسة الروم الكاثوليك .
٣ مدارس تابعة للبعثة التبشيرية الامريكية .

---

(٣٥) Colonial No. 104 (1935), p. 253
(٣٦) Colonial No. 112 (1936), p. 320
(٣٧) Colonial No. 129 (1937), p. 363

١ مدرسة تابعة للكنيسة الانجليكانية .
١ مدرسة تابعة للطائفة السبتية .
١ مدرسة تابعة للطائفة الارمنية .
١ مدرسة تابعة لجماعة الكنيسة التبشيرية .
٢ مدرسة لقوة حدود شرقي الاردن
١ روضة اطفال . (٣٨)

وانخفض عدد المدارس الخاصة قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية الى (٧٧) مدرسة في العام الدراسي ١٩٣٨–١٩٣٩ ، ضمت ٢١٩ معلما ومعلمة و٣٥٧١ تلميذا وتلميذة . اي ان عدد التلاميذ قد انخفض الى نصف ماكان عليه قبل عام واحد . واصبحت المدارس موزعة على الشكل التالي :

٢٨ مدرسة اسلامية .
٣٢ كاثوليكية .
٨ مدارس ارثوذكسية .
٥ مدارس بروتستانتية .
٢ مدارس تابعة لطوائف اخرى . (٣٩)

ولم تتوفر لدينا اية احصاءات عن المدارس الخاصة في سنوات الحرب العالمية الثانية.

### جـ – المدارس المهنيـة :

خلت شرق الاردن ، في هذه الفترة ، من اية مدرسة مهنية ، باستثناء مدرسة الصنائع والفنون في عمان . وكانت تضم شعبة للحدادة واخرى للنجارة . وتتألف من صف تمهيدي وثلاثة صفوف صناعية . وكانت تقبل خريجي المدارس الاولية في الصف التمهيدي ، بينما تقبل خريجي المدارس الابتدائية الكاملة في الصف الاول الصناعي. وقد احتوت على قسم داخلي للتلاميذ . الا ان عدد خريجيها كان ضئيلا فلم يزد في العام الدراسي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ عن عشرة . (٤٠)

(٣٨) Colonial No. 146 (1938), p. 353
(٣٩) Colonial No. 166 (1939), p. 367
(٤٠) الحصري ساطع : حولية الثقافة العربية ، السنة الاولى ، ج ١ ، ص ٦٩ .



### د – التعليم الجامعي والبعثات العلمية :

اعتادت مديرية المعارف ان تبعث بعدد محدود من خريجي المدارس الثانوية المتفوقين للدارسة في جامعات البلاد العربية المجاورة على نفقتها . كما تبعث بالمتفوقات من خريجات المدارس الثانوية الى دار المعلمات الابتدائية في القدس . فقد بلغ عدد الطلبة الاردنيين الموفدين الى الجامعة الامريكية في بيروت خمسة طلاب عام ١٩٢٨ – ١٩٢٩ ، كما بلغ عدد الطالبات الموفدات الى دار المعلمات الابتدائية في القدس ثلاث طالبات . (٤١) وظلت مديرية المعارف محافظة على هذا العدد من الموفدين لعدة سنوات .

وفي ١٠ تشرين الاول ١٩٣٤ قرر المجلس التنفيذي اناطة انتقاء افراد البعثات العلمية بلجنة انتخاب الموظفين الدائمة . (٤٢) ولكن منذ ١٩٣٩ اوكل امر انتقاء افراد البعثات العلمية الى لجنة من المفتشين برئاسة مدير المعارف ، بحيث ترفع توصياتها الى رئيس الوزراء للتصديق عليها . (٤٣)

أما بالنسبة للموظفين الاردنيين وخاصة اولئك الذين لم تتح لهم ظروفهم الالتحاق بالجامعات العربية والاجنبية ، فقد فضلوا الالتحاق بمدرسة حقوق القدس . وقد اصدرت الحكومة الاردنية تعليماتها في ٩ شباط ١٩٣٥ بجواز التحاق الموظفين الاردنيين بالمدرسة المذكورة ، شريطة ان يتقدم الموظف بطلب رسمي الى رئيس الوزراء مرفق بتقرير من رئيس دائرته حول سلوكه ومقدرته . ثم يحيل رئيس الوزراء جميع الطلبات الى لجنة خاصة لانتقاء الموظفين المؤهلين .

ونصت تلك التعليمات على ان تمنح حكومة شرق الاردن شهادة النجاح في القانون بناء على تقرير من مدير المدرسة ، واعتبار « شهادة الدروس الحقوقية »التي تمنحها المدرسة او شهادة النجاح التي يعطيها المجلس التنفيذي الاردني مؤهلا للتعيين

(٤١) Colonial No. 40 (1929), p. 107
(٤٢) الجريدة الرسمية ، عدد ٤٥٧ تاريخ ١٩٣٤/١١/١ .
(٤٣) الجريدة الرسمية ، عدد ٦٢٣ ، تاريخ ١٩٣٩/١/٦ .

في اي منصب قضائي او اداري في شرق الاردن أو مؤهلا للترقية . ونصت تلك التعليمات ايضا على تفضيل شهادة هذه المدرسة للتعيين في الوظائف القضائية والادارية على ايــة شهادة من اية مدرسة حقوقية اخرى في البلاد العربية . (٤٤)

وتشكلت لجنة خاصة لاختيار الموظفين الراغبين في الالتحاق بالمدرسة المذكورة في ٢٤ آذار ١٩٣٥ ، من المستشار القضائي (بريطاني) ورئيس محكمة الاستئناف والمفتش الاداري (٤٥) . ورغم ذلك ظل عدد الجامعيين في الامارة محدودا .

***

(٤٤) الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٣٥/٢/١٦ ، ص ١٣٢ – ١٣٤ .

(٤٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٤٧١ ، تاريخ ١٩٣٥/٣/٢ .



# الملاحق

١ ـ صك الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن

٢ ـ المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٢٨

٣ ـ القانون الاساسي الاردني لعام ١٩٢٨

٤ ـ اسماء اعضاء المجالس التشريعية

٥ ـ اسماء الوزراء الاردنيين في عهد الامارة

( الملحق الاول )

# صك الانتداب البريطاني

## على فلسطين وشرق الاردن

في يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ اقر مجلس عصبة الامم في لندن الصك الذي وضعته بريطانيا لادارة فلسطين بعد تعديل المادة الرابعة عشرة منه وهذا نصه : —

حيث ان دول الحلفاء الكبرى وافقت تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من عهـد عصبة الامم على ان تعهد الى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة لادارة شؤون فلسطين الـتي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي ترسمها الدول المذكورة .

وحيث ان دول الحلفاء الكبرى وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٧ للشعب اليهودي مع البيان الجلي بان لا يفعل شيء يضر الحقوق الدينية والمدنية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

وحيث ان ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على اعادة وطنهم القومي في تلك البلاد .

وحيث ان دول الحلفاء العظمى قد اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين .

وحيث ان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص الآتية وعرض على مجلس عصبة الامم لموافقته عليه .

وحيث ان الحكومة البريطانية قبلت الانتداب لفلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الامم طبقا للنصوص والشروط التالية .

وحيث ان المادة ٢٢ الآنفة الذكر ( الفقرة ٨ ) تنص على ان درجة السلطة او السيطرة او الادارة التي تكون الدولة المنتدبة اذا لم يتم الاتفاق عليها بين اعضاء عصبة الامم فان مجلس عصبة الامم ينص على ذلك نصا صريحا .

فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي : —

المادة ١ — يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة الا حيث اقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا .

المادة ٢ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك، وترقية انظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان .

المادة ٣ — يجب على الدولة المنتدبة ان تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الاحوال .

المادة ٤ — يعترف ( بهيئة ) يهودية صالحة ( لائقة ) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما .

ويعترف بان الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

المادة ٥ — تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن عدم التنازل عن شيء من اراضي فلسطين او تأجيره او وضعه تحت حكومة دولة اجنبية .

المادة ٦ — على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي ان تسهل هجرة اليهود ( الى فلسطين ) في احوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع



الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة (٤) استقرار اليهود في الاراضي الزراعية وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور ( الموات ) غير المطلوبة للاعمال العمومية .

المادة ٧ — يتعين على حكومة فلسطين ان تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعوية الفلسطينية .

المادة ٨ — ان امتيازات الاجانب وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها ، وهي التي كان الاجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات او العرف في السلطنة العثمانية، لا تكون نافذة في فلسطين، ولكن متى انتهى اجل الانتداب فان هذه الامتيازات تعاد برمتها او مع التعديل الذي يكون قد تم عليه الاتفاق، بين الدول صاحبة الشأن ، الا اذا كانت الدول التي ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في اول اغسطس سنة ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات او وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى .

المادة ٩ — الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للاجانب والوطنيين ، ويضمن تمام الضمان احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف، ولا سيما ادارة الاوقاف طبقا للشريعة الدينية وشروط الواقفين .

المادة ١٠ — تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية عن تسليم الرعايا الاجانب المطلوبين من فلسطين مرعية الى ان تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين .

المادة ١١ — تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد فيها ، بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها، وعليها ايضا ان توجد نظاما

للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة امور اخرى منها المنافع التي تنجم
عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال أعظم ما يستطاع من الارض .
ويجوز لادارة البلاد ان تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على
ان تجري او تستثمر بشروط الانصاف والعدل الاعمال والمصالح والمنافع
العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور
مباشرة بنفسها . وانما يشترط في هذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها
الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة او غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال .
وكل ما يزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق
عليه حكومتها .

المادة ١٢ — يعهد الى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق
اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية ، وللدولة المنتدبة
الحق ايضا في ان تشمل رعايا فلسطين وهم خارج بلادهم بحماية سفرائها
وقناصلها .

المادة ١٣ — تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع
الدينية في فلسطين ، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة ، وضمان الوصول
الى المواضع المقدسة والاماكن والمواقع الدينية ، وحرية العبادة مع المحافظة
على مقتضيات الامن العام والآداب . وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى عصبة
الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك ، بشرط ان لا تحول نصوص هذه
المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة
لازما لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ان لا يفسر شيء في هذا الانتداب
تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للاملاك الاسلامية او التدخل في
ادارة المشاهد الاسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات .

المادة ١٤ — تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة
بالاماكن المقدسة والحقوق والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة
في فلسطين . ويعرض الاسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها
ووظائفها على مجلس عصبة الامم ليوافق عليها ولا تعين اللجنة ولا تقوم
بوظائفها من غير موافقة المجلس .



المادة ١٥ — يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع
الشعائر الدينية مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط .
ويجب ان لا يكون هناك تمييز من اي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب
الجنس او الدين او اللغة ، وان لا يحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب
اعتقاده الديني فقط .
يجب ان لا تحرم اي طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم ابنائها
بلغتهم اذا كان ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة
( الحكومة ) .

المادة ١٦ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام
والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في
فلسطين . فاذا روعي هذا الشرط لا يجوز ان تتخذ تدابير في فلسطين لاعاقة
اعمال مثل هذه الهيئات او التعرض لها او الاجحاف باي ممثل لها او عضو
فيها بسبب دينه او جنسيته .

المادة ١٧ — يجوز لادارة (حكومة) فلسطين ان تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة
للمحافظة على السلم والنظام وللدفاع عن البلاد ايضا بشرط ان تكون تحت
اشراف الدولة المنتدبة ، ولكن لا يجوز لادارة فلسطين استخدام هذه القوات
لاغراض اخرى غير الاغراض المعنية في ما تقدم الا بموافقة الدولة المنتدبة ،
وفي ما عدا هذه الاغراض لا يجوز لادارة فلسطين ان تجمع قوات عسكرية
او بحرية او برية او جوية ولا ان تبقيها عندها .

وليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي
تكون للدولة المنتدبة في فلسطين . ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت ان تستخدم
طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل
الوقود والمهمات .

المادة ١٨ — يجب على الدولة المنتدبة ان تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا اية دولة
تكون عضوا في عصبة الامم ( في جملة ذلك الشركات المؤلفة

بحسب قوانين تلك الدولة ) اذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة اواية دولة اجنبية كانت في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة اوالملاحة اوتعاطي الصنائع او المهن اوفي معاملة السفن التجارية اوالطيارات الاهلية . وكذلك يجب ان لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضد عروض يكون منشأها في بلد من بلدان الدول المذكورة او تكون مرسلة اليها وتطلق حرية مرور المتاجر (ترانسيت) عبر البلدان المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ماتقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا يجوز لادارة فلسطين ان تفرض باشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضروريا وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحا لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكان . ويجوز لها ان تعقد باشارة الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع اية دولة كانت املاكها كلها داخلة في تركيا الآسيوية او شبه جزيرة العرب في سنة ١٩١٤ .

المادة ١٩ — تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الادارة ( ادارة فلسطين ) على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الآن اوالتي قد تعقد بموافقة عصبة الامم في مابعد من جهة الاتجار بالرقيق و بالسلاح والذخيرة والاتجار بالمخدرات اوتتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور ( الترانسيت) والملاحة والطيران و بالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية او بالممتلكات الادبية والفنية والصناعية .

المادة ٢٠ — تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الامم لمنع انتشار الامراض وفي جملتها النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الاحوال .

المادة ٢١ — تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانونا خاصا بالآثار والعاديات ينطوي على الاحكام الآتية ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا كل الدول الداخلة في عصبة الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية .



١ — يجب ان يفهم من لفظة ( العاديات ) كل ما نتج عن عمل البشر او صنعهم قبل سنة ١٧٠٠م .

٢ — ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه بالتهديد .
ويجب على كل شخص يكتشف اثرا بدون حصول على الاذن المذكور في الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

٣ — لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه .
ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الا باذن تلك السلطة .

٤ — كل شخص يتلف او يثلم قطعة من العاديات تعمدا او اهمالا يجب ان يجازى جزاء معينـا .

٥ — ممنوع كل حفر او تنقيب لايجاد العاديات الا باذن من السلطة ذات الشأن والا غرم المخالف غرامة مالية .

٦ — توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتا او دائما في الاراضي التي تحوي فائدة تاريخية او اثرية .

٧ — لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الا لاشخاص يقدمون ادلة كافية على اختبارهم الاثري ، وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء امة ما .

٨ — يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي . فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة ٢٢ — تكون الانكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين ، فكل عبارة او كتابة بالعربية على طوابع او عملة فلسطين تكرر بالعبرانية وكل عبارة او كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية .

المادة ٢٣ — تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة ( الاعياد ) عند كل طائفة من طوائف فلسطين ايام راحة مشروعة لافراد تلك الطائفة .

المادة ٢٤ — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس عصبة الامم تقريرا سنويا يرتاح اليه المجلس عن التدابير التي اتخذت في اثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسن او تصدر في اثناء السنة مع التقرير .

المادة ٢٥ — يحق للدولة المنتدبة بسماح مجلس جمعية الامم ان توٴجل او توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للاحوال المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في آخر الامر وان تضع من التدابير لادارة هذه الاملاك ما تراه ملائما لتلك الاحوال بشرط ان لا يعمل عمل يكون مخالفا لشروط المواد ١٥ و١٦ و١٨ .

المادة ٢٦ — توافق الدولة المنتدبة على انه اذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في عصبة الامم يتعلق بتفسير شروط صك الانتداب او تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم اذا لم يمكن حله بالمفاوضات .

المادة ٢٧ — يلزم موافقة مجلس عصبة الامم على كل تعديل في شروط صك الانتداب هذا .

المادة ٢٨ — يتخذ مجلس جمعية الامم من التدابير في حالة انتهاء الانتداب المخول بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضروريا لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المادتين ١٣ و١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستخدم نفوذه لان يكفل بضمان العصبة احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التي اخذتها ادارة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في المعاش والمكافأة .

تحفظ الصورة الاصلية لهذا الصك في محفوظات جمعية الامم وترسل صور مصدقة بواسطة السكرتير العام لعصبة الامم الى جميع اعضاء العصبة .



## ( الملحق الثاني )

### المعاهدة المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الاردن في ٢٠ شباط ١٩٢٨

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب أتمن عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب .

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعدا للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو امير شرق الاردن ( على طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يوٴدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن ان يعقدا اتفاقا لهذه المقاصد، وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية . وراء البحار وامبراطور الهند . عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية .

صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال اللورد بلومر ( ج.س.ب. ) (ج.س.م.ج.) و(ج.س.ف.). و (ج.ب.أ.)

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن

حسن خالد باشا ابو الهدى

اللذين بعد ان تبادلا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يلي :—

المادة ١ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى

ان تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الاردن، ويهيئ صاحب السمو الامير محل لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني .

المادة ٢ — ان سلطتي التشريع والادارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدبا على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بحدودها قانون شرق الاردن الاساسي واي تعديل يطرأ عليها بموافقة صاحب الجلالة البريطانية .

ان كلمة ( فلسطين ) في سائر مواد هذا الاتفاق — مالم ترد معرفة على وجه آخر — تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعودا في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية .

المادة ٣ — يوافق سمو الامير على انه لايعين في شرق الاردن — مدة الاتفاق الحاضر — موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية، وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة .

المادة ٤ — يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ وسن اية قوانين او اوامر او انظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى ان لاتقبل او تسن في شرق الاردن اية قوانين او اوامر او انظمة يمكن ان تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية .



المادة ٥ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى اليه عن طريق المندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية وكذلك في جميع الامور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن . ويتعهد سمو الامير ان يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها ان تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وامورها المالية .

ويوافق على ان يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق، ويوافق فوق ذلك على انه لايغير طريقة مراقبة الاموال العامة في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٦ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي وفي اي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليها نصوص هذا الاتفاق وفي أي قانون من الانواع التالية وهي : —

( ١ ) اي قانون يمس نقد شرق الاردن او له صلة باصدار اوراق نقدية (بنكنوت).

( ٢ ) اي قانون يفرض رسوما متفاوتة .

( ٣ ) اي قانون يمكن ان يجعل الاشخاص المنتمين الى جنسية اية دولة من عصبة الأمم او الى اية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضوا في العصبة المذكورة — خاضعين او مستهدفين لاي فقد اهلية لم يخضع ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين او الذين ينتمون الى جنسية اية دولة أجنبية.

( ٤ ) اي قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير او على انشاء مجلس وصاية.

( ٥ ) اي قانون يمنح نفسه فيه اي ارض او مال او هبة اخرى او عطية .

( ٦ ) اي قانون يمكن ان يتولى الامير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الاردن .

( ٧ ) اي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الاجانب .

( ٨ ) اي قانون مغير او معدل او مضيف لتفاصيل احكام القانون الاساسي .

المادة ٧ — لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين ، والتعريفة الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين الى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة الى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن،ثم تدخل لشرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي،ولكن يحق لحكومة فلسطين ان تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من اقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن في الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

المادة ٨ — لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة في الجمارك او المقاصد الاخرى ما دام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٩ — يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب، وستدمج هذه الشروط في اتفاق على حده يبلغ الى مجلس عصبة الامم وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يؤتى بأجنبي امام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب السمو بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة .



المادة ١٠ — يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن ان ينشئ وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الامير في صيانة السلام والنظام . ويوافق صاحب السمو الامير على ان لا ينشئ ولا يحتفظ في شرق الاردن اويسمح بأن ينشأ او يحتفظ بأي قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ١١ — يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذي يعتبر ان تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد — تستمر شرق الاردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتتحمل كذلك—حالما تسمح موارد البلاد المالية—فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى في الدرجة التي تعتبر هذه القوات في نظر صاحب الجلالة البريطانية — مستخدمة في شؤون شرق الاردن وحدها .

المادة ١٢ — ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للادارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية — بما فيها اي انفاق على قوات محلية تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ — فيؤخذ بتدبير اعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة او قرض ،تعضيدا لواردات شرق الاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن ، والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من أجل شرق الاردن الى الحد والاوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

المادة ١٣ — يوافق صاحب السمو الامير على ان تتخذ وتسن جميع القوانين او الاوامر والانظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر للقيام بمرامي المادة العاشرة وان لا تقبل ولا تسن في شرق الاردن اية قوانين او اوامر او انظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرمى تلك المادة .

المادة ١٤ – يوافق صاحب السمو الامير ان يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن اعلان الحكم العرفي في جميع شرق الا ردن اوفي اي جزء منها، وان يعهد بادارة ذلك الجزء او تلك الاجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرق الاردن الى ذلك الضابط الذي قد يرشحه او اولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية، ويوافق صاحب السمو كذلك على اتخاذ قانون خاص – عند اعادة الحكومة المدنية – يبرئ فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة اي تصرف او اهمال او تقصير وقع خلال الحكم العرفي .

المادة ١٥ – يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يتولى حق القضاء على جميع اعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها او يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن. ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة الذكر فلفظة (قوات مسلحة) تعتبر انها شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة او المستخدمين فيها .

المادة ١٦ – يتعهد صاحب السمو الامير بأن يقدم في كل حين كل تسهيلات لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية – بما فيها استعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط برية – ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها .

المادة ١٧ – يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بالامتيازات واستثمار المـواد الطبيعية وانشاء وادارة سكك الحديد وعقد القروض .

المادة ١٨ – ما من ارض في شرق الاردن يتنازل عنها او تؤجر او توضع باية طريقة تحت مراقبة اية سلطة اجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لاقامة ممثلين اجانب ولتنفيذ احكام المواد السالفة .

المادة ١٩ – يوافق صاحب السمو الامير على انه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تتناول شرق الاردن .



المادة ٢٠ – ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية، وتعتبر الحكومة الدستورية موقتة الى ان يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه، ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من النظر حينا بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد اي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك .

المادة ٢١ – لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين وآخرين عربيتين و يكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار، وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس، في هذا اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

( بلومـــر )          ( حسن خالد ابو الهدى )

## (الملحق الثالث)

# القانون الاساسي لشرق الاردن

### المقدمـــة

المادة ١ — يسمى هذا القانون « القانون الاساسي لشرق الاردن » واحكامه تتناول جميع بلاد شرق الاردن المستقلة .

المادة ٢ — تعتبر عمان عاصمة شرق الاردن ويجوز استبدالها بمكان آخر بقانون خاص.

المادة ٣ — تكون راية شرق الاردن على الشكل والمقاييس التالية : —

طولها ضعف عرضها وتقسم افقيا الى ثلاث قطع متساوية متوازية ، العليا منهـا سوداء والوسطى بيضاء والسفلى خضراء يوضع عليها مثلث احمر قائم من ناحية السارية قاعدته مساوية لعرض الراية والارتفاع مساو لنصف طولها ، وفي المثلث كوكب ابيض مربع حجمه مما يمكن ان تستوعبه دائرة قطرها واحد من اربعة عشر من طول الراية، وهو موضوع بحيث يكون وسطه عند نقطة تقاطع الخطوط بين زوايا المثلث وبحيث يكون المحور المار من احد الرؤوس موازيا لقاعدة المثلث .

### — الفصل الاول —

### ( حقوق الشعب )

المادة ٤ — تعين جنسية شرق الاردن وتكتسب وتفقد وفقا لقانون خاص .

المادة ٥ — لا فرق في الحقوق امام القانون بين الاردنيين ولو اختلفوا في العرق والدين واللغـــة .

المادة ٦ — الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الاردن مصونة من التعدي والتدخل.

ولا يوقف احد ولا يقبض عليه ولا يعاقب ولا يرغم على تغيير محل اقامته ولا يكبل بالاغلال ولا يكره على الخدمة في الجيش الا بمقتضى القانون . جميع المساكن مصونة من التعدي ولا يسمح بدخولها الا في الاحوال والكيفية المعينة في القانون .



المادة ٧ — المحاكم مفتوحة للجميع غير انه لايكره احد على الانقياد لمحكمة غير المحكمة ذات الصلاحية في قضيته الا بمقتضى القانون .

المادة ٨ — حقوق التملك مصونة ولا تفرض قروض جبرية ولا تصادر اموال منقولة او غير منقولة الا بمقتضى القانون .

يجوز التشغيل الالزامي او الاجباري في سبيل المصلحة العامة فقط ، وهذا التشغيل يكون في كل حال بصفة استثنائية ولقاء اجر عادل ولا يتناول نقل العمال من اماكن اقامتهم المعتادة .

لا يستملك ملك احد الا للمنفعة العامة في الاحوال التي يعينها القانون وعلى شريطة ان يدفع لقاءه تعويض عادل .

المادة ٩ — لا تفرض ضريبة الا بقانون، والضرائب تشمل جميع الطبقات .

المادة ١٠ — الاسلام دين الدولة، وتضمن لجميع القاطنين في شرق الاردن الحرية التامـة في العقيدة وحرية القيام بشعائر العبادة طبقا لعاداتهم ما لم تكـن بالامن العام والنظام او منافية للآداب .

المادة ١١ — لجميع الاردنيين الحرية في الاعراب عن آرائهـم ونشرها وان يعقـدوا الاجتماعات معا، وان يؤلفوا الجمعيات ويكونوا اعضاء فيها طبقا لاحكام القانون .

المادة ١٢ — يحق لرعايا شرق الاردن ان يرفعوا الى الامير والى المجلس التشريعي، الشكاوى والبيانات فيما ينوبهم من امور شخصية او فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشرائط التي يعينها القانون .

المادة ١٣— تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فــلا تخضع للمراقبة او التوقيف الافيما ينص عليه القانون من حدود وشروط .

المادة ١٤— يحق للجماعات المتنوعة تأسيس مدارسها والقوامة عليها لتعليم افرادهـــا بلسانها على شريطة ان يراعوا المقتضيات العامة المنصوص عليها في القانون .

المادة ١٥— العربية هي اللغة الرسمية .

## — الفصل الثاني —

## ( الامير وحقوقه )

المادة ١٦ — السلطات التشريعية والادارية مخولة للامير عبدالله بن الحسين ولورثته من بعده وفقا لاحكام هذا القانون .

ولاية العهد في الذكور من سلالة الامير وفقا لقانون الوراثة الخاص الذي تنطبق عليه المادتان (٧٠) و (٧١) من هذا القانون الاساسي من حيث التغيير والالغاء والتعديل . يبلغ الامير سن الرشد عند اتمام الثامنة عشرة من عمره .

اذا تبوأ ولي العهد عرش الامارة قبل ان يبلغ سن الرشد فتخول السلطات التشريعية والادارية لمجلس وصاية يعين شكله بقانون خاص .

المادة ١٧ — يقسم الامير عند تبوئه عرش الامارة يمينا بالمحافظة على الدستور والاخلاص للامة والبلاد امام المجلس التشريعي الذي يدعى للاجتماع وفقا لهذا القانون .

المادة ١٨ — الامير مصون من كل تبعة ومسؤولية .

المادة ١٩ — (١) الامير رأس الدولة وهو الذي يصدق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها، وليس له ان يعدل القوانين او يرجئها اويتسامح في تنفيذها الافي الاحوال والطريقة المبينة في القانون .

(٢) سمو الامير هو الذي يعقد المعاهدات، ولكن لصاحب الجلالة البريطانية انيدخل عند الضرورة بالنيابة عن شرق الاردن في اية معاهدة تجارية او معاهدة تسليم مجرمين اواي اتفاق دولي عام يكون فيه جلالته فريقا عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية .

(٣) الامير هو الذي يصدر الاوامر باجراء الانتخابات للمجلس التشريعي ويدعو المجلس الى الاجتماع ويفتتحه ويرجئه ويفضه ويحله وفقا لاحكام القانون.

المادة ٢٠ — الامير هوالذي يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته من منصبه والامير يعين جميع الموظفين ويعزلهم على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون واي قانون آخر وضع بموجبه



المادة ٢١ — يؤلف مجلس تنفيذي لاسداء المشورة الى الامير من رئيس الوزراء واعضاء آخرين لايتجاوز عددهم الخمسة يعينهم الامير بناء على توصية رئيس الوزراء اما من الموظفين الرئيسيين في الادارة اومن نواب الامة المنتخبين .

تعهد ادارة شؤون شرق الاردن الى المجلس التنفيذي ويجتمع تحت رئاسة رئيس الوزراء لتقرير ما ينبغي ان يتخذ من التدابير في الامور المتعلقة باكثر من مصلحة واحدة ولتحقيق جميع المسائل المهمة المختصة بمصلحة واحدة، ويرفع رئيس الوزراء الى الامير قرارات المجلس ويستوثق من رغباته بشأنها .

المادة ٢٢ — الامير يمنح الرتب العسكرية ورتب الشرطة ويستردها الا اذا فوض قسما من هذه السلطة الى آخر بقانون خاص . والامير هو الذي يمنح الاوسمة والقاب الشرف الاخرى .

المادة ٢٣ — لاينفذ حكم بالاعدام الابعد تصديق الامير . وكل حكم من هذا القبيل يعرضه عليه المجلس التنفيذي مشفوعا ببيان رأيه فيه. وللامير ان يخفف الاحكام وان يتجاوز عنها بعفو خاص .

المادة ٢٤ — يعرب الامير عن مشيئته بارادة. تصدر الارادة بناء على توصية رئيس المصلحة المسؤول وموافقة رئيس الوزراء ، وكلاهما يوقع على الارادة .

## — الفصل الثالث —

## ( التشريع )

المادة ٢٥ — تناط السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي والامير .

يتألف المجلس التشريعي من : —

أ — ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخاب الذي ينبغي ان يراعى فيه التمثيل العادل للاقليات.

ب — رئيس الوزراء واعضاء المجلس التنفيذي الآخرين الذين لم ينتخبوا ممثلين مدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات .

المادة ٢٦ – يفتتح المجلس التشريعي من قبل الامير نفسه اومن قبل رئيس الوزراء المرخص بالقاء خطبة العرش .

المادة ٢٧ – لايكون عضوا منتخبا في المجلس التشريعي :–

١ – من لم يكن اردنياً .

٢ – من يدعي بجنسية اوحماية اجنبية .

٣ – من لايتم الثلاثين من عمره .

٤ – الساقط من الحقوق المدنية .

٥ – المحكوم عليه بالافلاس ولم يسترجع اعتباره قانوناً .

٦ – المحجور عليه من محكمة ذات صلاحية ولم يرفع الحجر عنه .

٧ – المحكوم عليه بالسجن مدة تنيف على سنة واحده لجريمة غيرسياسية ولم يعف عنه للجريمة التي حكم عليه من اجلها .

٨ – من كانت له منفعة شخصية اوغير ذلك ناجمة عن ارتباطه مع احدى مصالح شرق الاردن بعقد غير عقود استئجار الاراضي،الااذا كانت منفعته ناشئةعن كونه مساهما في شركةاعضاؤها اكثر من عشرة اشخاص.

٩ – من كان مجنونا او معتوها .

١٠ – من كان من اقارب الامير في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

المادة ٢٨ – ان مدة المجلس التشريعي مع رعاية النص بشأن حل المجلس في الفقرة (٣) من المادة (١٩) تكون ثلاث دورات عادية ، دورة واحدة في كل سنة ابتداء من اول تشرين الثاني الذي يعقب الانتخاب،واذاكان اليوم الأول من تشرين الثاني عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليه .

المادة ٢٩ – يدعو الامير المجلس التشريعي الى الاجتماع في العاصمة للدورة العادية في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني مع كل سنة،على ان تراعى نصوص المادة الثامنة والعشرين . واذا لم يدع المجلس على الوجه المذكور فيجتمع من تلقاء نفسه بحكم القانون في ذلك التاريخ وتبدأ عند ذلك دورته العادية التي تمتد ثلاثة اشهر،الا اذا حل الامير المجلس قبل انقضاء تلك المدة او مد اجل



الدورة لانجاز اشغال مستعجلة ، واذا امتد اجل الدورة فلا تزيد مدتها كلها على ستة اشهر .

ويجوز للمجلس التشريعي ان يؤجل جلساته من حين الى آخر وفقا لنظامه الدائم . وعليه كذلك ان يؤجل جلساته – اذا طلب الامير ذلك منه – لا أكثر من ثلاث مرات في كل دورة الى مدد لا يتجاوز مجموعها كلها الشهر والنصف. وعند حساب مدة الدورة لا يحسب الزمن الذي استغرقته هذه التأجيلات .

المادة ٣٠ – اذا حل المجلس التشريعي فيجري انتخاب عام ويجتمع المجلس التشريعي الجديد في دورة فوق العادة خلال اربعة اشهر من تاريخ الحل . وعلى كل حال فهذه الدورة تفض في ٣١ تشرين الاول ليتمكن المجلس التشريعي من عقد الدورة العادية لاولى في اول تشرين الثاني .

المادة ٣١ – على كل عضو من اعضاء المجلس قبل ان يتبوأ مقعده ان يقسم بين يدي المجلس يمين الاخلاص للامير والمحافظة على القانون العام وخدمة البلاد والقيام بالواجبات الموكولة اليه حق القيام .

المادة ٣٢ – يرأس رئيس الوزراء اثناء حضوره اجتماعات المجلس التشريعي كافة . وفي غضون تغيبه يرأسها الذي يعينه رئيس الوزراء لتلك الغاية من وقت الى آخر من الاعضاء غير المنتخبين . واذا لم يحصل تعيين كهذا فيرأس الاجتماعات أكبر اعضاء المجلس التشريعي مقاما من غير المنتخبين .

المادة ٣٣ – يضع المجلس التشريعي الانظمة الدائمة لضبط وتنظيم اجراءات المجلس في اقرب فرصة مناسبة فور اجتماعه الاول ومن حين الى آخر طبقا لمقتضيات الاحوال،على ان تنفذ تلك الانظمة الدائمة بعد ان يصدق عليها سمو الامير.

المادة ٣٤ – لا يجري اي عمل ما خلا امر التأجيل الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس التشريعي.

المادة ٣٥ – يصدر قرار المجلس التشريعي بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا

الرئيس ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون ولا يصوت الرئيس الا اذا تساوت الاصوات فمن حق الرئيس عند ذلك ان يعطي صوت الترجيح وعليه ان يستعمل ذلك الحق .

المادة ٣٦ — للمجلس التشريعي القوة والسلطة في اجازة ما تمس الضرورة اليه من القوانين من اجل السلام والنظام والحكم الصالح لشرق الاردن،على ان تراعى في ذلك الالتزامات العهدية لسمو الامير .

المادة ٣٧ — يعرض كل مشروع قانون على المجلس من قبل رئيس الوزراء او رئيس المصلحة وكذلك تعرض عليه الميزانية السنوية بشكل قانون .

المادة ٣٨ — لا يسري مفعول اي قانون ما لم يقبله الامير ويقترن بتوقيعه ايذانا بذلك القبول ويعلن المادة .

وعلى الأمير في غضون سنة واحدة من تاريخ رفع اللائحة اليه اما ان يوافق عليها واما ان يعيدها مشفوعة ببيان اسباب عدم الموافقة .

المادة ٣٩ — لا يعلن نفاذ قانون ما لم يكن مشروعه قد اذيع اولا مدة شهر واحد في الأقل قبل سنة،الا اذا رأى الامير في المجلس وبموافقة معتمد جلالته البريطانية المفوض ان المصلحة العامة تقضي حتما باعلان نفاذه في الحال .

المادة ٤٠ — لا يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس ان يطرح على بساط البحث اية مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة .

المادة ٤١ — اذا قضت الضرورة حينما يكون المجلس التشريعي غير منعقد ان تتخذ تدابير مستعجلة للمحافظة على النظام والامن العام او لدرء خطر عام او لانفاق مبالغ مستعجلة غير مصدق عليها في الميزانية او في قانون خاص او لتأمين انجاز التزامات الامير العهدية فيجوز لسموه في المجلس ان يجيز قوانين موقتة تعين الوسائل الضرورية الواجب اتخاذها ،ويكون لهذه القوانين الموقتة الذي يجب ان لا تخالف احكام هذا القانون الاساسي قوة القانون،ويجب ان ترفع للمجلس التشريعي في بداء دورته جميع القوانين الموقتة خلا ما اجيز منها لتأمين التزامات



سمو الامير العهدية . واذا لم يقبل المجلس في دورتين عاديتين متعاقبتين اي قانون موقت عرض على الوجه المذكور فالحكومة تعلن بطلان نفاذه،ومن تاريخ ذلك الاعلان يبطل مفعول القانون الموقت .

ان عبارة ( قانون ) او ( قوانين ) في هذا القانون الاساسي برمته يجب ان تشمل اي قانون موقت او اية قوانين موقتة تكون قد اجيزت بمقتضى نصوص هذه المادة ما لم يكن ثمة شيء منافٍ لذلك في نص هذا القانون الاساسي .

## — الفصل الرابع —
## ( القضاء )

المادة ٤٢ — قضاة المحاكم المدنية والشرعية يعينون بارادة. ولا يعزلون الا بمقتضى النصوص المدونة في قانون خاص يبحث في مؤهلاتهم وتعيينهم ودرجاتهم ومنهاج سلوكهم .

المادة ٤٣ — تنقسم المحاكم الى ثلاثة انواع :—

( ١ ) المحاكم المدنية

( ٢ ) المحاكم الدينية

( ٣ ) المحاكم الخاصة

المادة ٤٤ — تعين اوضاع جميع المحاكم واماكن انعقادها ودرجاتها واقسامها واختصاصاتها وادارتها بقوانين خاصة على ان تراعى احكام هذا القانون الاساسي .

المادة ٤٥ — جميع المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة ٤٦ — جميع المحاكمات تكون علنية، الا انه يجوز للمحاكم ان تعقد جلسة سرية لاسباب يعينها القانون .

يجوز قانونا نشر اجراءات المحاكم واحكامها ما عدا الاجراءات السرية.

تصدر الاحكام كافة باسم الامير .

المادة ٤٧ – للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الاشخاص في شرق الاردن في جميع المواد المدنية و الجزائية بما فيها دعاوي المطاليات التي تقيمها حكومة شرق الاردن اوتقام عليها الافي المواد التي يفوض حق القضاء فيها الى المحاكم الدينيةاو المحاكم الخاصة بموجب احكام هذا القانون الاساسي او اي قانون آخر معمول به اثناء ذلك .

المادة ٤٨ – ( ١ ) تستعمل المحاكم المدنية حقها في القضاء المدني والجزائي بمقتضى القانون المعمول به عند ذلك على شريطة انه – في المواد المختصة بالاحوال الشخصية للاجانب اوفي المواد المدنية او التجارية الاخرى التي قضت العادة في العرف الدولي بتطبيق قانون بلاد اخرى بشأنها – ينفذ مثل هذا القانون بكيفية ينص عليها القانون .

( ٢ ) اي اتفاق يبرمه الامير بمقتضى نصوص هذا القانون الاساسي يختص بالاجراءات القضائية فيما هو للاجانب اوعليهم فانه ينفذ بقانون .

المادة ٤٩ – تنقسم المحاكم الدينية الى :–

( ١ ) المحاكم الشرعية الاسلامية .

( ٢ ) مجالس الطوائف الدينية .

المادة ٥٠ – للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين بمقتضى نصوص قرار اصول المحاكمات الشرعية المؤرخ ٢٥تشرين الاول سنة ١٣٣٣ معدلا باي قانون او اية انظمة او اي قانون موقت . ولها وحدها حق القضاء في المواد المختصة بانشاء اي وقف اوقف لمصلحة المسلمين لدى محكمة شرعية وفي الادارة الداخلية لاي وقف .

للمحاكم المدنية حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين معا او في قضية وقف اسلامي يكون احد الفريقين فيها غيرمسلم، الا اذا رضي جميع المتقاضين ان يكون حق القضاء فيها للمحاكم الشرعية.



للمحاكم الشرعية كذلك حق القضاء في طلبات الدية فيما اذا كان الفريقان كلاهما مسلمين او اذا رضي الفريقان كلاهما ان يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم المذكورة . وتطبيقا لاحكام هذا القانون الاساسي فمواد الاحوال الشخصية تعني القضايا المختصة بالنكاح والطلاق والنفقة والاعالة والوصاية وشرعية البنوة وتبني القاصرين ومنع التصرف باموال المحجوز عليهم شرعاً والتركات والوصية والهبة بالوصية وادارة أموال الغائبين .

المادة ٥١ – تستعمل المحاكم الشرعية حقها في القضاء وفقا لاحكام الشرع الشريف ؛

المادة ٥٢ – مجالس الطوائف الدينية تشمل مجالس الطوائف الدينية غير الاسلامية التي تؤلف وتخول سلطة قضائية بموجب قوانين خاصة .

المادة ٥٣ – ( ١ )لمجالس الطوائف الدينية وحدها حق القضاء في مواد النكاح والصداق والطلاق والنفقة والاعالة الزوجية واثبات الوصايا المختصة بافراد جماعاتها الا الاجانب عنهم، ويستثنى من ذلك ما يكون حق القضاء فيه للمحاكم المدنية .

( ٢ ) ولمجالس الطوائف الدينية حق القضاء في مواد الاحوال الشخصيةالاخرى المختصة بافراد الطوائف اذا رضي الفريقان بذلك .

( ٣ ) ولتلك المجالس وحدها حق القضاء في المواد المختصة بانشاء الاوقاف وادارتها لمنفعة افراد طوائفها .

المادة ٥٤ – تقرر بقانون خاص الاصول الواجب اتباعها في مجالس الطوائف الدينية والرسوم التي تستوفيها. وتعين كذلك بقانون خاص الوراثة واصول تنظيم الوصية ومواد الاحوال الشخصية الخارجة عن حق القضاء المنحصر في المجالس المذكورة .

المادة ٥٥ – لا تستعمل المحاكم الخاصة حقها في القضاء الا بقانون .

– الفصل الخامس –

## ( الادارة )

المادة ٥٦ – اصول تعيين جميع الموظفين العموميين وعزلهم والتقسيمات الادارية لشرق الاردن ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وصلاحيــة الموظفين والقابهم تعين بقانون .

المادة ٥٧ – الشؤون البلدية في مدن شرق الاردن وبلدانها تديرها مجالس بلدية طبقــا لقانون خاص .

– الفصل السادس –

## ( نفاذ القوانين والاحكام )

المادة ٥٨ – أنه مع استثناء ما حصل من تعديل والغاء بموجب المنشورات والانظمة والقوانين المذكورة في المواد التالية ــ فالقوانين العثمانية المنشورة في اول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ او قبل ذلك والقوانين التي نشرت بعد ذلك التاريخ واذيع باعلان عام انها معمول بها وظلت مرعية الاجراء الى تاريخ هذا القانون تبقى نافذة المفعول بمقدار ما تسمح به الاحوال الى ان تلغيها او تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى هذا القانون الاساسي .

المادة ٥٩ – جميع الاعمال التشريعية الصادرة عن السلطة القائمة بالامر في شرق الاردن منذ اليوم الثالث والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩١٨ تعتبر انها كانت ولا تزال نافذة المفعول ومعمولا بها كل العمل الى ان تلغيها او تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى هذا القانون الاساسي . وكل ما انطوت عليه من محظور يعتبر نافذا .

المادة ٦٠ – جميع الأعمال المنوه بها في المادتين السالفتين تعد انها صدرت او امــــر باصدارها بنية حسنة ما لم يبرهن الفريق المشتكي على خلاف ذلك . وكل دعوى او اية اجراءات قانونية ضد اي شخص في صدد تلك الاعمال ترد وتصبح ملغاة الا اذا قدم الفريق المشتكي البرهان كما ذكر فيما سبق .



– الفصل السابع –

## ( مواد شتى )

المادة ٦١ – يعين بقانون خاص تنظيم امور الاوقاف الاسلامية وادارة شؤونها الماليــة وغيرها وتعتبر مصلحة الوقف احدى مصالح الحكومة .

المادة ٦٢ – لا تفرض ضريبة الا بقانون على شريطة ان لا يتناول ذلك الدخل الذي تستوفيه مصالح الحكومة لقاء خدمات عمومية او لقاء الانتفاع باملاك الحكومة .

المادة ٦٣ – كل ما يقبض من الضرائب واجور الاراضي العامة والاعانات والمناجم والمعادن يودى الى الخزانة العامة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك .

المادة ٦٤ – لا يخصص اي جزء من اموال الخزانة العامة لدفع مرتب او تعويض او نفقات اخرى الا بقانون، ولا ينفق شيء من تخصيصات كهذه الا بالوجه المنصوص عليه قانونا .

المادة ٦٥ – تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يتضمن الدخل والخرج المقــدر لتلك السنة .

المادة ٦٦ – تدفع مخصصات الامير من الدخل ويصدق عليها في القانون السنوي المذكور .

المادة ٦٧ – ( ١ ) تناط بالامير جميع الحقوق في الاراضي العامة وما هو اليهـا، وله ان يستعمل تلك الحقوق بصفة كونه امينا فيها عن حكومة شرق الأردن .

( ٢ ) يناط بالامير امر جميع المناجم والمعادن من كل نوع وصفة، سواء اكانت في اية ارض او اي ماء ام تحتهمـا ام فوقهما، وسواء اكانت تلك المياه ساحلية ام مياه نهر ام بحيرات، على ان يراعى اي حق منح لاي شخص لتشغيـل امثال هذه المناجم والمعادن بموجب امتياز نافذ في تاريخ هذا القانون الاساسي .

المادة ٦٨ – للامير في المجلس ان يهب او يؤجر اية ارض عامة او اي منجم او معــدن، وله ان يأذن باشغال اراض كهذه بصفة موقته بالشروط والمدد التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام هــذا القانون الاساسي ، ويشترط ان لا تقع هبة كهذه او اي ايجار او تصرف بطريقة اخرى الا بقانون .

المادة ٦٩ — اذا نشبت اضطرابات او حدث ما يدل على شيء من ذلك القبيل في اي جزء من اجزاء شرق الاردن او عند توقع الخطر من هجوم عدائي على اي جزء منها، فللامير في المجلس السلطة ان يعلن الاحكام العرفية كتدبير موقت في اية ناحية من انحاء شرق الاردن قد يكون عرضة للتاثر من تلك الاضطرابات او ذلك الهجوم، ويجوز ارجاء العمل موقتا بقانون الدولة العادي في اية مقاطعة او مقاطعات كهذه يعلن عنها، والى المدى الذي يحدد في اي منشور على شريطة ان يكون ويظل جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ منشور، كهذا عرضة للتبعة القانونية التي تترتب على أعمالهم ما لم يعفوا من تلك التبعة بقانون يوضع لتلك الغاية. واما الطريقــة التي تدار بها المقاطعات الموضوعــة تحت الاحكام العرفية فيعلن بيانها بارادة.

المادة ٧٠ — يجوز للامير في اي وقت خلال سنتين من تاريخ بدء العمل بهذا القانون — مع رعاية التزاماته العهدية — ان يغير بمنشور يصدره اي حكم من احكام هذا القانون الاساسي او يلغيه او يضيف عليه تنفيذا للغايات المتوخاة منه ويجوز له ان يضع اية مراد ضرورية تطبيقاً لما ينطوي عليه من أحكام.

المادة ٧١ — لا يجوز ان يبدل شيء من هذا القانون الاساسي بعد انقضاء السنتين الا بقانون تجيزه اكثرية لا تقل عن ثلثي اعضاء المجلس التشريعي، على تراعي في كل حين التزامات سمو الامير العهدية.

المادة ٧٢ — ينفذ هذا القانون الاساسي من تاريخ موافقة سمو الامير عليه.

٢٦ شوال ١٣٤٦ هـ. الموافق ١٦ نيسان ١٩٢٨ م.

يجري العمل بموجبه

(عبدالله)

| رئيس النظار | قاضي القضاة وناظر العدلية |
| --- | --- |
| حسن خالد ابو الهدى | حسام الدين |

| مدير الخزينة | السكرتير العام | محافظ الآثار | مدير المعارف |
| --- | --- | --- | --- |
| ابراهيم | عارف العارف | رضا توفيق | اديب |



# (الملحق الرابع)

| المجلس التشريعي الاول ٢/٤/٢٩-٩/٢/١٩٣١ | المجلس التشريعي الثاني ١٠/٦/٣١-١/١١/١٩٣٤ | المجلس التشريعي الثالث ١/١١/٣٤-١/١١/١٩٣٧ | المجلس التشريعي الرابع ١/١١/٣٧-١/١١/١٩٤٢ | المجلس التشريعي الخامس ١/١١/٤٢-١/١١/١٩٤٧ |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| لواء عجلون | لواء عجلون | لواء عجلون | لواء عجلون | لواء عجلون |
| نجيب شريدة | قاسم الهنداوي | محمود الفنيش | محمود الفنيش | سالم الهنداوي |
| عقلة نصير | ناجي العزام | عبدالله الكليب | عبدالله الكليب (١) | عبد القادر التل |
| عبدالله الكليب | محمد السعد | فلاح الظاهر | محمد العواد | موسى العواد |
| نجيب ابو الشعر | سلطي الابراهيم | سليمان الخليل | سلطي الابراهيم | عيسى العوض |
| لواء البلقاء | لواء البلقاء | لواء البلقاء | لواء البلقاء | لواء البلقاء |
| سعيد المفتي | عادل العظمة | فوزي النابلسي | ماجد العدوان | ماجد العدوان (٣) |
| علاء الدين طوقان | هاشم خير | ماجد العدوان | صبري الطباع | صبري طباع |
| شمس الدين سامي | سعيد المفتي | نظمي عبد الهادي | سعود النابلسي | سعود النابلسي |
| سعيد الصليبي | ماجد العدوان | اسعد خليل | شوكت حميد (٢) | فوزي حميد |
| محمد الانسي | حسن خواجه | فوزي المفتي | حسين خواجة | حسين خواجة |
| بخيت الابراهيم | سعيد ابو جابر | واصف البشارات | خليل السكر | سلامة الطوال |
| لواء الكرك | لوائي الكرك ومعان | لوائي الكرك ومعان | لوائي الكرك ومعان | لواء الكرك |
| رفيفان المجالي | رفيفان المجالي | رفيفان المجالي | رفيفان المجالي | رفيفان المجالي (٤) |
| عطاالله سحيمات | حسين الطراونة | صالح العوران | صالح العوران | حسين الطراونه |
| عودة القسوس | صالح العوران | محمود كريشان | محمود كريشان | يوسف العكشة |
| لواء معان | متري الزريقات | متري زريقات | ابراهيم الشرايحة | لواء معان |
| صالح العوران | | | | محمود كريشان |
| البدو | البدو | البدو | البدو | البدو |
| مثقال الفايز | حديثة الخريشة | مثقال الفايز | حديثة الخريشة | عضوب الزبن |
| حمد بن جازي | حمد بن جازي | حمد بن جازي | حمد بن جازي | حمد بن جازي |
| | | | مدد في ١٦/٥/٤٠ الى سنتين | مدد في ٧/٦/٤٥ الى سنتين |

١ — عين متصرفا في ٢/٨/١٩٤١ وانتخب بدلا منه محمد السعد

٢ — عين متصرفا في ٦/٩/١٩٤١ وانتخب بدلا منه عمر حكمت

٣ — توفي فانتخب بدلا منه نوفان السعود

٤ — توفي فانتخب بدلا منه معارك المجالي في ١/٩/١٩٤٥

# ( الملحق الخامس )

## اسماء الوزراء ورؤساء الوزارات الاردنية في عهد الامارة

## ١١/٤/١٩٢١ – ٢٥/٥/١٩٤٦

| سم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
| --- | --- | --- | --- |
| ابراهيم هاشم | العدلية | ١٠/٣/١٩٢٢ – ٢٨/١/١٩٢٣ | وزارة الركـابي الاولى |
| | العدلية | ١/٢/١٩٢٣ – ٥/٩/١٩٢٣ | وزارة رسلان الثانيـة |
| | العدلية | ٥/٩/١٩٢٣ – ٣/٥/١٩٢٤ | وزارة حسن خالد ابوالهدى الاولى |
| | العدلية | ٣/٥/١٩٢٤ – ٢٣/٦/١٩٢٦ | وزارة الركابي الثانية |
| | » وقاضي القضاة | ١٧/١٠/١٩٢٩ – ٢١/٢/١٩٣١ | وزارة حسن ابو الهدى الثانية |
| | | ١٨/١٠/١٩٣٣ – ٢٧/٩/١٩٣٨ | رئاسة الوزارة الاولى |
| | | ١٨/٥/١٩٤٥ – ٣/٥/١٩٤٩ | رئاسة الوزارة الثانية |
| احمد حلمي | المالية | ١٠/٣/١٩٢٢ – ٢٨/١/١٩٢٣ | وزارة الركابي الاولى |
| | المالية | ١/٢/١٩٢٣ – ٥/٩/١٩٢٣ | وزارة رسلان الثانية |
| | المالية | ٥/٩/١٩٢٣ – ٣/٥/١٩٢٤ | وزارة حسن ابو الهدى الاولى |
| احمد السقاف | قاضي القضاة | ٢٨/٩/١٩٣٨ – ٦/٨/١٩٣٩ | وزارة توفيق ابو الهدى الاولى |
| | » والمعارف | ٦/٨/١٩٣٩ – ٢٤/٩/١٩٤٠ | وزارة توفيق ابو الهدى الثانية |
| | » » | ٢٤/٩/١٩٤٠ – ٢٧/٧/١٩٤١ | وزارة توفيق ابوالهدى الثالثة |
| | » والعدلية | ٢٧/٧/١٩٤١ – ١٨/٥/١٩٤٣ | وزارة توفيق ابو الهدى الرابعة |
| | » » | ١٨/٥/١٩٤٣ – ١٤/١٠/١٩٤٤ | وزارة توفيق ابو الهدى الخامسة |
| احمد مريود | معاون نائب العشائر | ١١/٤/١٩٢١ – ٢٣/٦/١٩٢١ | وزارة رشيد طليع الاولى |
| | » » » | ٥/٧/١٩٢١ – ١٥/٨/١٩٢١ | وزارة رشيد طليع الثانية |
| | » » » | ١٥/٨/١٩٢١ – ١٠/٣/١٩٢٢ | وزارة مظهر رسلان الاولى |
| | » » » | ١٠/٣/١٩٢٢ – ٢٨/١/١٩٢٣ | وزارة الركابي الاولى |



| اسم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
| --- | --- | --- | --- |
| اديب الكايد | الآثار | ٢٢/٢/١٩٣١ – ١٨/١٠/١٩٣٣ | وزارة سراج الاولى |
| الن كركبرايـد | المالية | ٢٣/٦/١٩٢٦ – ١١/٩/١٩٢٦ | وزارة حسن ابو الهدى الثانبة |
| أمين التميمي | الداخلية | ١١/٤/١٩٢١ – ٢٣/٦/١٩٢١ | وزارة رشيد طليع الاولى |
| توفيق ابو الهدى | السكرتير العام | ١٧/١٠/١٩٢٩ – ٢١/٢/١٩٣١ | وزارة حسن ابو الهدى الثالثة |
| | » | ٢٢/٢/١٩٣١ – ١٨/١٠/١٩٣٣ | وزارة الشيخ سراج الاولى |
| | | ٢٨/٩/١٩٣٨ – ٦/٨/١٩٣٩ | رئاسة الوزارة الاولى |
| | | ٦/٨/١٩٣٩ – ٢٤/٩/١٩٤٠ | رئاسة الوزارة الثانية |
| | | ٢٤/٩/١٩٤٠ – ٢٧/٧/١٩٤١ | رئاسة الوزارة الثالثة |
| | | ٢٧/٧/١٩٤١ – ١٨/٥/١٩٤٣ | رئاسة الوزارة الرابعة |
| | | ١٨/٥/١٩٤٣ – ١٤/١٠/١٩٤٤ | رئاسة الوزارة الخامسة |
| | الخارجية | ١٨/٥/١٩٤٥ – ٢٧/٨/١٩٤٥ | وزارة ابراهيم هاشم الثانبة |
| حسام الدين جارالله | العدليةوقاضي القضاة | ٢٣/٦/١٩٢٦ – ١٧/١٠/١٩٢٩ | وزارة حسن ابوالهدى الثانبة |
| حسن ا لحكيم – | المالية | ١١/٤/١٩٢١ – ٢٣/٦/١٩٢١ | وزارة طليع الاولى |
| حسن خالد ابو الهدى | | ٥/٩/١٩٢٣ – ٣/٥/١٩٢٤ | رئيس الوزارة |
| | المالية | ٣/٥/١٩٢٤ – ٢٣/٦/١٩٢٦ | وزارة الركابي الثانية |
| | | ٢٣/٦/١٩٢٦ – ١٧/١٠/١٩٢٩ | رئيس وزارة |
| | | ١٧/١٠/١٩٢٩ – ٢١/٢/١٩٣١ | رئيس وزارة |
| د . حنا القسوس | التجارة والزراعة | ١٨/٥/١٩٤٣ – ١٤/١٠/١٩٤٤ | وزارة توفيق ابوالهدى الخامسة |
| خلف التل | مفتش ادارة | ٢٨/٩/١٩٣٨ – ٦/٨/١٩٣٦ | وزارة توفيق ابو الهدىالاولى |

| اسم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
|---|---|---|---|
| رشدي الصفدي | الامن | ٥ /٧ /١٩٢١ – ٨/١٥ /١٩٢١ | وزارة طليع الثانية |
| | الامن | ٨/١٥ /١٩٢١ – ٣/١٠ /١٩٢٢ | وزارة مظهر رسلان الاولى |
| رشيد طليع | | ٤/١١ /١٩٢١ – ٦/٢٣ /١٩٢١ | رئاسة الوزارة |
| | | ٥ /٧ /١٩٢١ – ٨/١٥ /١٩٢١ | رئاسة الوزارة |
| رشيد المدفعي | الداخلية والدفاع | ٦ /٨ /١٩٣٩ – ٩/٢٤ /١٩٤٠ | وزارة توفيق ابوالهدى الثانية |
| د . رضا توفيق | الآثار | ٦/٢٣ /١٩٢٦ – ١٩٢٩/١٠/١٧ | وزارة حسن ابو الهدى الثانية |
| سعيد الكرمي | قاضي القضاة | ٣/١٠ /١٩٢٢ – ١/٢٨ /١٩٢٣ | وزارة الركابي الاولى |
| | » | ١ /٢ /١٩٢٣ – ٥ /٩ /١٩٢٣ | وزارة رسلان الثانية |
| | » | ٥ /٩ /١٩٢٣ – ٣ /٥ /١٩٢٤ | وزارة حسن ابو الهدى الاولى |
| | » | ٣ /٥ /١٩٢٤ – ٦/٢٣ /١٩٢٦ | وزارة الركابي الثانية |
| سعيد المفتي | المجلس التشريعي | ١٩٢٩/١٠/١٧ – ٢/٢١ /١٩٣١ | وزارة حسن ابو الهدى الثالثة |
| | » | ١٩٣٣/١٠/١٨ – ٩/٢٧ /١٩٣٨ | وزارة ابراهيم هاشم الاولى |
| | الداخلية | ١٩٤٤/١٠/١٤ – ٥/١٨ /١٩٤٥ | وزارة سمير الرفاعي الاولى |
| | المالية والاقتصاد والمواصلات | ٥/١٨ /١٩٤٥ – ٨/٢٧ /١٩٤٥ | وزارة ابراهيم هاشم الثانية |
| سمير الرفاعي | الداخلية والمعارف | ٧/٢٧ /١٩٤١ – ٥/١٨ /١٩٤٣ | وزارة توفيق ابوالهدى الرابعة |
| | » | ٥/١٨ /١٩٤٣ – ١٩٤٤/١٠/١٤ | وزارة توفيق ابوالهدى الخامسة |
| | | ١٩٤٤/١٠/١٤ – ٥/١٨ /١٩٤٥ | رئاسة الوزارة الاولى |
| سيتون | مستشار العدلية | ٩/١١ /١٩٢٦ – ١٩٢٩/١٠/١٧ | وزارة حسن ابو الهدى الثانية |



| اسم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
|---|---|---|---|
| الاميرشاكر بن زيد | نائب العشائر | ٤/١١ /١٩٢١ – ٦/٢٣ /١٩٢١ | وزارة رشيد طليع الاولى |
| | » | ٥ /٧ /١٩٢١ – ١٥/ ٨/١٩٢١ | وزارة رشيد طليع الثانية |
| | مستشار العشائر | ٨/١٥ /١٩٢١ – ٣/١٠ /١٩٢٢ | وزارة مظهر رسلان الاولى |
| | نائب العشائر | ٣/١٠ /١٩٢٢ – ١/٢٨ /١٩٢٣ | وزارة الركابي الاولى |
| | » | ١ /٢ /١٩٢٣ – ٥ /٩ /١٩٢٣ | وزارة رسلان الثانية |
| | » | ٥ /٩ /١٩٢٣ – ٣ /٥ /١٩٢٤ | وزارة حسن ابو الهدى |
| | » | ٣ /٥ /١٩٢٤ – ٦/٢٣ /١٩٢٦ | وزارة الركابي الثانية |
| شكري شعشاعة | الخزينة | ٢/٢٢ /١٩٣١ – ١٩٣٣/١٠/١٨ | وزارة سراج الاولى |
| | » | ١٩٣٣/١٠/١٨ – ٩/٢٧ /١٩٣٨ | وزارة ابراهيم هاشم الاولى |
| | الداخلية والدفاع | ٩/٢٤ /١٩٤٠ – ٧/٢٧ /١٩٤١ | وزارة توفيق ابوالهدى الثالثة |
| | » والمالية | ١٩٤٢/١١/١٧ – ٥/١٨ /١٩٤٣ | وزارة توفيق ابو الهدى الرابعة |
| | المالية والاقتصاد | ٥/١٨ /١٩٤٣ – ١٩٤٣/١٠/٢٥ | وزارة توفيق ابوالهدى الخامسة |
| عارف العارف | السكرتير العام | ٦/٢٣ /١٩٢٦ – ١٩٢٩/١٠/١٧ | وزارة حسن ابوالهدى الثانية |
| عارف العنبتاوي | العدلية | ٦ /١٢/ ١٩٤٢ – ٥/١٨ /١٩٤٣ | وزارة ابو الهدى الرابعة |
| عبدالرحمن الرشيدات | المواصلات | ٥/١٨ /١٩٤٣ – ٧/١٣ /١٩٤٤ | وزارة توفيق ابوالهدى الخامسة |
| عبد الرحمن غريب | النافعة | ٦/٢٣ /١٩٢٦ – ١٩٢٩/١٠/١٧ | وزارة ابوالهدى الثانية |
| عبدالله الحمود | الخزينة | ٩/٢٨ /١٩٣٨ – ٦ /٨ /١٩٣٩ | وزارة توفيق ابو الهدى الاولى |
| | المالية والاقتصاد | ٦ /٨ /١٩٣٩ – ٩ /٣ /١٩٤٠ | وزارة توفيق ابوالهدى الثانية |
| عبدالله سراج | | ٢/٢٢ /١٩٣١ – ١٩٣٣/١٠/١٨ | رئاسة الوزارة |

| اسم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
| --- | --- | --- | --- |
| عبدالله الكليب | التجارة والزراعة | ١٩٤١/ ٧/٢٧ – ١٩٤٢/١١/١٧ | وزارة توفيق ابو الهدى الرابعة |
| عبدالمهدي الشمايلة | التجارة والزراعة | ١٩٤٠/ ٣/ ٩ – ١٩٤٠/ ٩/٢٤ | وزارة ابوالهدى الثانية |
| | المواصلات | ١٩٤١/ ٧/٢٧ – ١٩٤٣/ ٥/١٨ | وزارة ابو الهدى الرابعة |
| علاء الدين طوقان | الآثار | ١٩٢٩/١٠/١٧ – ١٩٣١/ ٢/٢١ | وزارة حسن ابوالهدى الثالثة |
| علي خلقي الشرايري | الأمن والانضباط | ١٩٢١/ ٤/١١ – ١٩٢١/ ٦/٢٣ | وزارة طليع الاولى |
| | المعارف | ١٩٢٣/ ٩/ ٥ – ١٩٢٤/ ٥/ ٣ | وزارة حسن ابوالهدى الاولى |
| علي رضا الركابي | | ١٩٢٢/ ٣/١٠ – ١٩٢٣/ ١/٢٨ | رئاسة الوزارة |
| | | ١٩٢٣/ ٥/ ٣ – ١٩٢٦/ ٦/٢٣ | رئاسة الوزارة |
| علي الكايد | المواصلات | ١٩٣٩/ ٨/ ٦ – ١٩٤٠/ ٩/٢٤ | وزارة ابو الهدى الثانية |
| | » | ١٩٤٠/٩/ ٢٤ – ١٩٤١/ ٧/٢٧ | وزارة ابوالهدى الثانية |
| عمر مطر | المواصلات | ١٩٤٥/ ٩/ ١ – ١٩٤٩/ ٥/ ٣ | وزارة ابراهيم هاشم الثانية |
| عمر حكمت | العدلية | ١٩٣١/ ٢/٢٢ – ١٩٣٣/١٠/١٨ | وزارة سراج الاولى |
| | » والتجارة والزراعة | ١٩٤٠/ ٩/٢٤ – ١٩٤١/ ٧/٢٧ | وزارة توفيق ابوالهدى الثالثة |
| عودة القسوس | المجلس التشريعي | ١٩٢٩/١٠/١٧ – ١٩٣١/ ٢/٢١ | وزارة حسن ابوالهدى الثالثة |
| | النيابة العامة | ١٩٣١/ ٢/٢٢ – ١٩٣٣/١٠/١٨ | وزارة سراج الاولى |
| | » | ١٩٣٣/١٠/١٨ – ١٩٣٨/ ٩/٢٧ | وزارة ابراهيم هاشم الاولى |
| غالب الشعلان | القيادة العامة | ١٩٢١/ ٧/ ٥ – ١٩٢١/ ٨/١٥ | وزارة طليع الثانية |
| | » | ١٩٢١/ ٨/١٥ – ١٩٢٢/ ٣/١٠ | وزارة مظهر رسلان الثانية |



| اسم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
| --- | --- | --- | --- |
| فهمي هاشم | المعارف وقاضي القضاة | ١٩٤٤/١٠/١٤ – ١٩٤٥/ ٥/١٨ | وزارة سمير الرفاعي الاولى |
| | » » | ١٩٤٥/ ٥/١٨ – ١٩٤٩/ ٥/ ٣ | وزارة ابراهيم هاشم الثانية |
| قاسم الهنداوي | المجلس التشريعي | ١٩٣٣/١٠/١٨ – ١٩٣٨/ ٩/٢٧ | وزارة ابراهيم هاشم الاولى |
| محمد الانسي | الداخلية والعدلية | ١٩٤٣/١٠/٣٠ – ١٩٤٤/١٠/١٤ | وزارة توفيق ابوالهدى الخامسة |
| محمد الخضر الشنقيطي | قاضي القضاة | ١٩٢١/ ٤/١١ – ١٩٢١/ ٦/٢٣ | وزارة طليع الاولى |
| | » | ١٩٢١/ ٧/ ٥ – ١٩٢١/ ٨/١٥ | وزارة طليع الثانية |
| | الامور الشرعية | ١٩٢١/ ٨/١٥ – ١٩٢٢/ ٣/١٠ | وزارة مظهر رسلان الاولى |
| محمد الشريقي | الخارجية والمالية والاقتصاد | ١٩٤٥/ ٩/ ١ – ١٩٤٩ / ٥/ ٣ | وزارة ابراهيم هاشم الثانية |
| مسلم العطار | المالية والمعارف | ١٩٤٤/١٠/١٤ – ١٩٤٥/ ٥/١٨ | وزارة سمير الرفاعي الاولى |
| | الداخلية والعدلية | ١٩٤٥/ ٥/١٨ – ١٩٤٦/١٢/١٧ | وزارة ابراهيم هاشم الثانية |
| مظهر رسلان | عدلية وصحة ومعارف | ١٩٢١/ ٤/١١ – ١٩٢١/ ٦/٢٣ | وزارة رشيد طليع الاولى |
| | المالية | ١٩٢١/ ٧/ ٥ – ١٩٢١/ ٨/١٥ | وزارة رشيد طليع الثانية |
| | | ١٩٢١/ ٨/١٥ – ١٩٢٢/ ٣/١٠ | رئاسة الوزارة |
| | الداخلية | ١٩٢٢/ ٣/١٠ – ١٩٢٣/ ١/٢٨ | وزارة الركابي الاولى |
| | | ١٩٢٣/ ٢/ ١ – ١٩٢٣/ ٩/ ٥ | رئاسة الوزارة |

| اسم الوزير | الدائرة او الوزارة | الفترة الزمنية | اسم رئيس الوزارة |
|---|---|---|---|
| نقولا غنما | النيابة العامة | ١٩٣٨/ ٩/٢٨ – ١٩٣٩/ ٨/ ٦ | وزارة توفيق ابوالهدى الاولى |
| | التجارة والزراعة | ١٩٣٩/ ٨/ ٦ – ١٩٤٠/ ٩/٢٤ | وزارةتوفيق ابو الهدى الثانية |
| | المالية والاقتصاد | ١٩٤٠/ ٩/٢٤ – ١٩٤١/ ٧/٢٧ | وزارة توفيق ابو الهدى الثالثة |
| | » | ١٩٤١/ ٧/٢٧ – ١٩٤٣/ ٥/١٨ | وزارة توفيقابو الهدى الرابعة |
| | التجارة والزراعة | ١٩٤٤/١٠/١٤ – ١٩٤٥/ ٥/١٨ | وزارة سمير الرفاعي الاولى |
| | التجارة والزراعة | ١٩٤٥/ ٥/١٨ – ١٩٤٩/ ٥/ ٣ | وزارة ابراهيم هاشم الثانية |
| هاشم خير | الآثار | ١٩٣٣/١٠/١٨ – ١٩٣٨/ ٩/٢٧ | وزارة ابراهيم هاشم الاولى |
| | الآثار | ١٩٣٨/ ٩/٢٨ – ١٩٣٩/ ٨/ ٦ | وزارة توفيق ابوالهدى الاولى |
| | المواصلات | ١٩٤٤/١٠/١٤ – ١٩٤٥/ ٥/١٨ | وزارة سمير الرفاعي الاولى |



# المراجع العربية

## أ – الوثائق الرسمية

– الشرق العربي – الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي (١٩٢٣–١٩٢٩) .
– الجريدة الرسمية – (١٩٢٩–١٩٤٦) .
– ملاحق الجريدة الرسمية (محاضر جلسات المجلس التشريعي الاردني) (١٩٣٠–١٩٤٦).
– مجموعة القوانين والانظمة الاردنية الصادرة من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٤٦ – مطبعة الاستقلال العربي ، عمان ١٩٤٦ .
– الكتاب الاردني الابيض ، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية – المطبعة الوطنية عمان ١٩٤٧ .
– الثورة العربية الكبرى – وثائق واسانيد، جمع سليمان الموسى ، نشر دائرة الثقافة والفنون ، عمان ١٩٦٦ .
– الاقتصاد الاردني حجمه ونموه– من منشورات دائرة المطبوعات والنشر،عمان ١٩٦٦ .

## ب– وثائق غير رسمية

– الكتاب الاسود في القضية الأردنية العربية ، مطبعة دار الايتام الاسلامية ،القدس.
– ماذا ترك الامير للاساطير ، من منشورات مكتب الدعاية والنشر للقضية الاردنية ،دمشق ١٣٥٦هـ/١٩٣٨ م .
– المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧ ، جمع فؤاد خليل مفرج ، من منشورات المكتب العربي القومي للدعاية والنشر ، دمشق ١٩٣٧ .
– هذه هي سوريا الكبرى – من منشورات مجلة الدنيا ، دمشق ١٩٤٧ .
– على هامش الكتاب الابيض الاردني،من منشورات المكتب الدائم للمؤتمر القومي الأردني.
– اقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب – من منشورات الوكالة اليهودية ، نشرة رقم (٣) ، مطبعة سيناي ، القدس ايار ١٩٣٧ .

## ج — المؤلفات


- الاسد ، د . ناصر الدين / محاضرات في الاتجاهات الادبية الحديثة في فلسطين والاردن ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- بيركهارت ، يوهان/ رحلات بيركهارت ، الجزء الثاني—ترجمة انور عرفات ، المطبعة الأردنية ، عمان—١٩٦٩ .
- بيك ، فردريك /تاريخ شرق الاردن وقبائلها ، تعريب بهاء الدين طوقان،مطبعة دار الايتام الاسلامية الصناعية ، القدس ، ١٩٣٤ .
- الجمالي ، محمد فاضل/ذكريات وعبر—الطبعة الثانية ، دار الكاتب الجديد بيروت— ١٩٦٥ .
- الحسين ، الاميرعبدالله بن / الآمالي السياسية ، مطبعة خليل نصر ، عمان ١٩٣٩

  مذكراتي ، مطبعة بيت المقدس ، القدس ١٩٤٥ .

  مذكرات الملك عبدالله ، المطبعة الهاشمية الطبعة الرابعة عمان ١٩٦٥ .
- الحصري ، ساطع/حولية الثقافة العربية ، السنة الاولى ، الجزء الاول ، الادارةالثقافية/ جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٤٩ .
- الحكيم ، يوسف/ سورية والعهد الفيصلي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ .
- حمادة ، سعيد/النظام الاقتصادي في فلسطين ، المطبعة الاميركانية ، بيروت ١٩٣٩ .
- الدجاني ، د. برهان / محاضرات عن التنمية الاقتصادية للاردن ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ١٩٥٧ .
- الدجاني ، علي : محاضرات في اقتصاديات الاردن ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٤ .
- دروزه ، محمد عزة/الوحدة العربية ، المكتب التجاري للنشر ، بيروت ١٩٥٧ .
- الرشدان ، محمد سليم : تحقيق عن مدرسة اربد الثانوية ، مجلة رسالة المعلم (عمان) العدد الأول السنة العاشرة ، ايلول / تشرين الأول ١٩٦٦ .





- الزركلي ، خير الدين/ عامان في عمان ، المطبعة العربية ، القاهرة ١٩٢٥ .
- زيادة ، د. نقولا/ دراسات في الثورة العربية الكبرى ، الشركة الاردنية للتوزيع ، عمان.
- سعيد ، امين/ الثورة العربية الكبرى ، ٣ مجلدات ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .
- الشريف ، منير/ القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان . طبع ونشر المكتبة الكبرى للتأليف والنشر ، دمشق ، ١٩٤٧ .
- الشقيري ، جميل/الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ١٩٥٣ .
- ظبيان ، تيسير/ الملك عبدالله كما عرفته ، المطبعة الوطنية ، عمان ١٩٦٧ .
- العجلوني ، محمد سيف الدين/معركة الحرية في شرق الاردن ، مطبعة جودة بابيل ، دمشق ١٩٤٧ .
- العودات ، يعقوب ( البدوي الملثم )/عرار شاعر الاردن ، عمان ١٩٥٨ .
- غرايبه ، عبد الكريم/سورية في القرن التاسع عشر ،معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٢ .
- قدري ، د . احمد/مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، مطابع ابن زيدون ، دمشق، ١٩٥٦ .
- الكيلاني ، كمال/تحقيق عن مدرسة السلط الثانوية ، جريدة الرأي (عمان) ، عدد ٥٩٦ ، تاريخ ٢٥/٣/١٩٧٣ .
- الماضي ، منيب والموسى ، سليمان/تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان ١٩٥٩ .
- الموسى ، سليمان/تأسيس الامارة الأردنية ( ١٩٢١—١٩٢٥)، الطبعة الأولى، المطبعة الأردنية ، عمان ١٩٧١ .
- النمر ، احسان/تاريخ جبل نابلس والبلقاء ، الجزء الاول ، مطبعة ابن زيدون،دمشق ١٩٣٨ .

# المراجع الاجنبية

## ١ – الوثائق الرسمية

— Arab Bureau, Arab Bulletin, Cairo, 1917—1919.

— Cmd. 1195 (1921): France—British Convetion of December 23, 1920 on certain Points Connected with the Mandates for Syria and Lebanon, Palestine and Mesopotamia.

— Cmd. 1785 (1923): Mandate for Palestine.

— Cmd. 2566 (1925): British white paper, The Haddah Agreement.

— Cmd. 3488 (1930): Treaty Series No. 7 (1930), Agreement between His Majesty and the Amir of Trans-Jordan signed at Jerusalem, February 20, 1928.

— Cmd. 3999 (1935): Treaty series No. 34 (1935), Agreement between His Majesty in respect of the United Kingdom and His Highness the Amir of Trans—Jordan supplementary to the Agreement signed on 20th February 1928, Jerusalem, June, 2 1934.

— Cmd. 5479 (1937): Findings and Recommendations of the Royal Commission for Palestine, 1937.

— Cmd. 6323 (1941): Agreement between His Britannic Majesty and His Highness the Amir of Trans—Jordan, supplementary to the Agreement signed on the 20th February 1928. signed at Amman on 19th July 1941.

— Colonial No. 5. (1924): Report by His Britannic Majesty's Goverment on the Palestine Administration, 1923. First annual report to the Council of the League of Nations.

— Colonial No. 1[illegible] (1925): Report of the High Commissioner on the administration of Palestine, 1920—1925, to the R.H.L.S. Amery Secretary of State for the Colonies, Jerusalem, 22 April 1925.



— Colonial No. 20 (1926): Report by H.M.'s Government to the Council of the League of Nations on the administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1925

— Colonial No. 26 (1927): Report ...... for the year 1926

— Colonial No. 31 (1928): Report ...... for the Year 1927.

— Colonial No. 40 (1929): Report ...... for the Year 1928.

— Colonial No. 47 (1930): Report ...... for the Year 1929.

— Colonial No. 59 (1931): Report ...... for the Year 1930.

— Colonial No. 75 (1932): Report ...... for the Year 1931.

— Colonial No. 82 (1933): Report ...... for the Year 1932.

— Coionial No. 94 (1934): Report ...... for the Year 1933.

— Colonial No. 104 (1935): Report ...... for the Year 1934.

· Colonial No. 112 (1936): Rerort ...... for the Year 1935.

— Colonial No. 129 (1937): Report ...... for the Year 1936.

— Colonial No. 146 (1938): Report ...... for the Year 1937

— Colonial No. 166 (1939): Report ...... for the Year 1938.

— Conference on Palestine, United Kongdom, Arab meeting at St. James Palace from 4th February to 17th March 1939.

— Documents on German Foreign Policy 1918—1945, Series D, Her majesty's Stationery Office, London, 1961.

– Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, House of Lords, from 1920 to 1946.

— Nouveau Recueil General de Traites et autres actes relatifs aux rapports de droit international, Ccntinuation der grand recueil de G.F. de Martens, par Heinrich Triepel. Leipzig.

– R.I.I.A.: Surveys of International Affairs for the years 1920 — 1946,

— Societe des Nations (S.D.N.): Journal officiel de 1922 a 1939.

: Proces—Verbaux de la Comission Permanente des Mandats, de 1924 a 1939.

: Recueil des Traites de 1920 a 1946.

## ب ـ المؤلفـات


— Abu Shaar, Amin : Memoirs of King Abdullah of Trans—Jordan, translated by Gorge Khuri, Philisohical Library, New York, 1950.

— Antonius, George : The Arab Awakeniug, 2nd Edition, Hamish : Hamilton, London. 1938.

— Beeley, Harold : Survey of International Affairs for the years 1936, 1937 and 1938, Oxford University press London, 1937,1938,1941.

— Bentwich, Norman & Helen: Mandate Memories, The Hogarth Press London, 1965.

— Boutler: Survey of international Affairs for the year 1925, (Supplement), R.I.I.A. Oxford University press, London 1928.

Catroux, Gl. : Dans la Bataille de Mediterranee, 1940-1944, Rene Julliard, Paris, 1949.

— Churchill, W. : The second World War, Vol. 3, The Grand Alloance, Cassel and Ltd. London, 1950

- De Gaulle, Charles ; Memoires de Guerre, 3 tomes, Librairie Plon, Paris, 1954.

— Eden, Sir Anthony : Freedom and Order, selected speeches 1939 1945, Faber Faber, London 1947.

: The Memoirs, Full circle, 2nd Edition, Cassel London, 1960.

— Glubb, General John : A Soldier with the Arabs, Hodder and Stoughton London, 1957.

: Britain and the Arabs, Hodder and Stoughton, London, 1950.

: The story of the Arab Legion, Hodder and Stoughton, London, 1950.

— Graves, Robert and Hart, Liddel : T. E. Lawrence to his biographers, Cassel and co., London, 1963.

— Harris, George L. : Jordan, its people, Society its Culture, Kraft Press, New Haven, 1958.





— Hays, J. B. : T.V.A. on the Jordan, Washington, Public Affairs Press, 1948.

— Hourani, A. : Syria and Lebanon, 2nd Edition, Oxford University Press, London, 1946.

— Ionides, M.C. : The Disputed waters of the Jordan, Middle East Journal Vol. 7, 1953.

— Jarvis, Major C.S. : Arab Command, the biography of Lt. Colonel F.G. Peake, 4th Edition, Hutchinson Co. London, 1946.

— Khadduri, M. : Independent Iraq. 2nd Edition, Oxford University Press, London, 1960.

— Kirk, George : The Middle East 1945-1950, Oxford University Press, London, 1955.

— Kirkbride, Sir Alec : A Crackle of Thorns, John Murray, London, 1956.

— Lias, Godfrey : Glubb's Legion, Evans Brothers Ltd. London, 1956.

— Lloyd-George, D. : The Truth About Peace Treaties Vol. II. Victor Gollancz Ltd. London, 1938.

— Longrigg, S. H : Iraq 1900-1950, Oxford Uuiversity Press, London 1956.

— Marlowe, John : Rebellion in Palestine, The crease Press, London, 1956.

— Philby, Sir John : Arabian Days, 2nd Ed. Robert Hale, London 1948.

: Forty years in the wilderness, Robert Hale, London, 1957.

— Schumacher, G.S. : Abella of the Decapolis, Palestine Exploration Fund, London, 1889.

— Shwadran, B : Jordan : A state of Tension, Council for Middle Eastern Affairs Press, New York, 1959.

— Storrs, Sir Ronald: Orientations, Nicholson and Wastson, London, 1943.

— Toynbee, A. : Survey of International Affairs for the years 1925, 1928 and 1934, Oxford University Press, London.

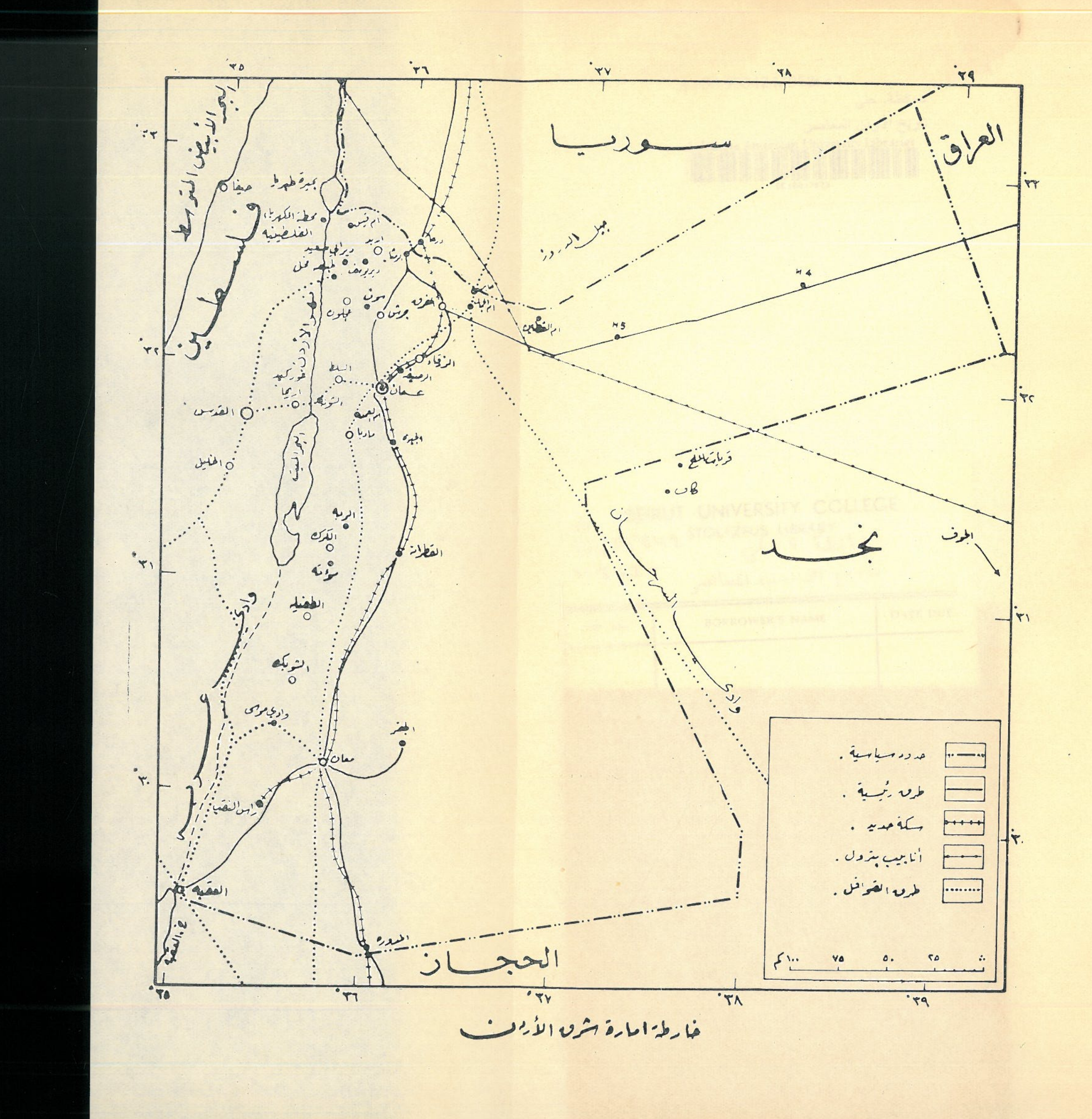
— Vatikiotis, P : Politics and the Military in Jordan, Frank Cass & Co. London, 1967.

— Young, Sir Hubert: The Independent Arab, John Murray, London 1933.

# الفهرس

# فهرس للمواقع الجغرافية

# فهرس الاعـــلام




خارطة امارة شرق الأردن